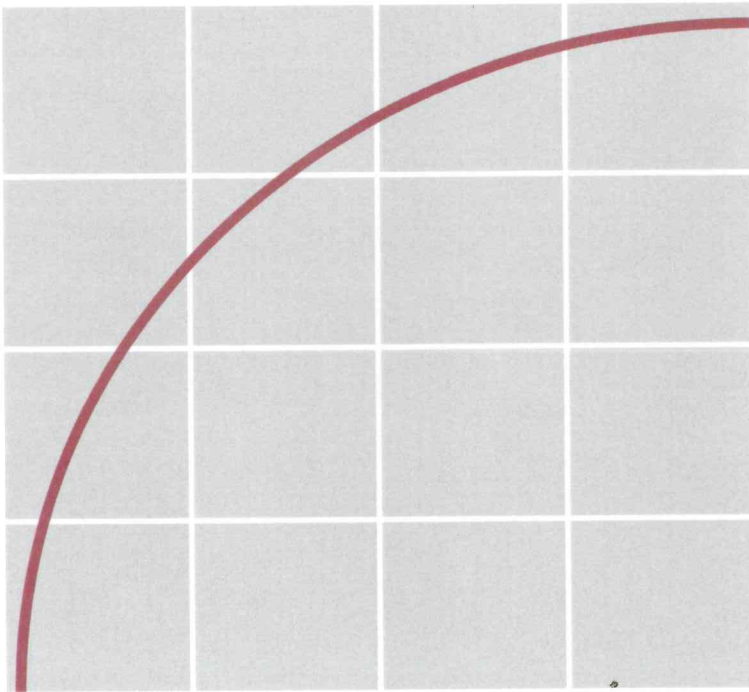


المراقب الاقتصادي والاجتماعي

الربع الاول



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع

© 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2012 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2012 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني



تقديم

يتناول العدد الحالي من **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** أهم المتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الأول من العام 2012. ويستعرض العدد نمو وبنية أرقام الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل والموازنة العامة (المالية العامة) ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الأول من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في **المراقب**، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

نود التأكيد من جديد على أن النشاط الاقتصادي له طبيعة موسمية، إذ أن بعض النشاطات تزدهر في فصول معينة وتتكمش في فصول أخرى. وعلى ذلك فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول ليست مقارنة صائبة، إذ أنها لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك يحبذ الاقتصاديون المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهنا في الواقع يكمن امتياز نشرة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، إذ أنها توفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية.

يحتوي هذا العدد من **المراقب** أيضاً على 7 صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يراجع أحد هذه الصناديق توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. صندوق آخر يتناول اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات. صندوق آخر يناقش تبعات انضمام الأراضي الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية. وآخر يعرض ستة اقتراحات للربط مادياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك هناك صندوق يلقي الضوء على تجارة اسرائيل مع دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني

المحتويات

- 1 - الناتج المحلي الإجمالي
- 4 صندوق 1: توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012
- 5 -2 سوق العمل
- 5 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
- 8 2-2 البطالة
- 11 3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
- 11 4-2 الأجر وساعات العمل
- 12 5-2 اعلانات الوظائف الشاغرة
- 14 صندوق 2: اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات
- 16 -3 المالية العامة
- 17 1-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح
- 19 2-3 تحليل بنود النفقات العامة
- 20 3-3 الفائض/العجز المالي
- 21 4-3 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام
- 22 5-3 إيرادات المقاصة
- 23 6-3 الدين العام
- 24 صندوق 3: ضريبة القيمة المضافة واتفاق باريس!
- 25 .4 القطاع المصرفي
- 25 1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمع للمصارف
- 30 2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
- 30 3-4 نشاط غرف المقاصة
- 31 4-4 بورصة فلسطين
- 34 صندوق 4: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية
- 36 -5 مؤشرات الاستثمار
- 36 1-5 تسجيل السيارات
- 38 2-5 رخص الأبنية
- 39 3-5 استيراد الإسمنت
- 40 4-5 تسجيل السيارات
- 40 5-5 النشاط الفندقي
- 41 صندوق 5: ستة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

- 43 6- الأسعار والقوة الشرائية
- 43 1-6 أسعار المستهلك
- 44 2-6 أسعار المنتج والجملة
- 44 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
- 45 4-6 الأسعار والقوة الشرائية
- 46 صندوق 6: أسعار الغذاء في اسرائيل: 20% أعلى من الأسعار في الدول المشابهة
- 47 7- التجارة الخارجية
- 47 1-7 الميزان التجاري
- 48 2-7 ميزان المدفوعات
- 49 صندوق 7: 13% من صادرات اسرائيل تذهب إلى دول المينا
- 51 8- البيئة التشريعية والقانونية
- 52 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2011

الملخص التنفيذي

العجز الكلي (الجاري والتطويري) قبل المساعدات الأجنبية فقد بلغ 152 مليون دولار. وبعد إضافة المنح والمساعدات كان هناك فائضاً بقيمة 58.7 مليون دولار خلال الربع الأول من هذا العام.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الأول من العام 2012 نحو 3,594.5 مليون دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 3.2% عن الربع الأخير من العام 2011. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (70%). أما بالنسبة لإجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، فقد بلغت نحو المليار شيك بقيمة 2,604 مليون دولار مع نهاية الربع الأول من العام 2012. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 4.4% في العدد و9.3% في القيمة مقارنة مع الربع الأخير من العام السابق.

بورصة فلسطين: ارتفعت أعداد الأسهم المتداولة خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 22% مقارنة مع الربع السابق، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من هذا العام نحو 96 مليون دولار، بارتفاع مقداره 1% مقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أحرز تقدماً بواقع 9.78 نقطة في نهاية الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع نهاية الربع الرابع من العام السابق.

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 319 شركة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 5.3% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 18% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. كما بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 86 مليون دينار أردني.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 بنسبة 3.8%، فيما سجل ارتفاعاً بنسبة 15.3% مقارنة

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,579.7 مليون دولار خلال الربع الأول 2012، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 5.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2012 بمقدار 3.8% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول 2012 نحو 2,054 مليون دولار.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة والقطاع من 878 ألف في الربع الرابع من العام الماضي إلى 834 ألف في الربع الأول من هذا العام. وعند مقارنة الربع الأول لعام 2011 مع الربع الأول لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 7%. توزع العاملون حسب مكان العمل في الربع الأول من هذا العام على 61% في الضفة الغربية و30% في قطاع غزة، و9% في إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 24% في الربع الأول 2012 مقارنة مع 21% في الربع السابق والربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 5.5% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 64 شيكل في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع معدل أجر قدره 60.6 شيكل خلال الربع السابق. أما بالنسبة لعدد الشواغر المعلن عنها في الصحف المحلية خلال الربع الأول من العام الحالي فقد توزعت بواقع 50% لقطاع المنظمات الأهلية، و40% للقطاع الخاص، و10% للقطاع الحكومي.

المالية العامة: شهدت الإيرادات المحلية ارتفاعاً بمقدار 11% خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة مع الربع السابق (إلى 568 مليون دولار). كما شهدت النفقات الجارية انخفاضاً بنحو 8% (إلى 678 مليون دولار) خلال نفس الفترة. وقد انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 50% (إلى 110 مليون دولار). أما

الأول من العام 2012 تحسناً بنحو 2.3% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع السابق.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الأول من عام 2012 حوالي 1,020 مليون دولار. وبلغت حصة اسرئيل حوالي 66% منها. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة فقد بلغت نحو 183 مليون دولار، وبلغت حصة اسرئيل 160 مليون دولار (87% من الإجمالي). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 837 مليون دولار خلال الربع الأول من هذا العام.

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري نحو 690 مليون دولار خلال الربع الأول من هذا العام. ويزيد هذا العجز بمقدار 82% مقارنة مع الربع السابق، وزيادة بنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 709 مليون دولار.

البيئة التشريعية والقانونية: أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام 5 قرارات لها قوة القانون. أبرز هذه القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد فكانت: قرار بقانون بشأن الرسوم المستوفاة عن الوكالات والإقرارات العدلية لصالح الخزينة العامة، وقرار بقانون بشأن تفصيلات رسوم تسجيل وانتقال الأراضي.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 7 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012: يراجع هذا الصندوق توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. تركز هذه التوصيات على أربعة أهداف رئيسية يتوجب على السلطة الفلسطينية أخذها بعين الاعتبار، إذ تعتبر هذه الأهداف المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي المستديم في الأراضي الفلسطينية. وهذه الأهداف الأربعة هي: تحقيق موازنة مستدامة، بناء نظام تجاري فعال، إعادة ترتيب الأولويات القطاعية (مع التركيز

بالربع الرابع من العام 2011. من جهة أخرى، انخفض مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من العام 2012 بحوالي 1.9% مقارنة بالربع الرابع من عام 2011، في فيما سجلت ارتفاعاً بنسبة 6.7% مقارنة بالربع الأول من العام 2011. من جهة أخرى، بلغت كمية الاسمنت المستورد إلى غزة إلى 12.6 ألف طن خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع 2.6 ألف طن فقط خلال الربع المناظر من العام 2011. وفي الضفة الغربية بلغت كمية الاسمنت المستورد نحو 254.3 ألف طن خلال نفس الفترة.

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 3,742 سيارة، انخفاض بنسبة 13% مقارنة مع الربع السابق، وانخفاض بنحو 44% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يلاحظ أن أغلبية السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج (56%).

النشاط الفندقية: هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 102 فندقاً في نهاية الشهر الثالث من هذا العام مقارنة مع 103 فنادق في نهاية العام الماضي. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام ما مجموعه 115,433 نزلياً. وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 16%، وانخفاضاً بنسبة 14.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.10% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.71% خلال الفترة نفسها. وشهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.26% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011. من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية خلال الربع

الخارجية (وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة)، وثانياً، أن اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية يتم بالإجماع، وبالتالي فإن مشروع انضمام الأراضي الفلسطينية كعضو مراقب قد يصطدم بالرفض من قبل أحد الدول الأعضاء مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل. كذلك يعرض الصندوق، وجهتي نظر متقابلتين حول الانضمام للمنظمة (وجهة نظر مؤيدة مقابل وجهة نظر معارضة) ويقدم حجج كل من الرؤيتين.

سنة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة: يعرض هذا الصندوق سنة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قام بتقييمها أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية، جوزيف زيرا، وهي: تشييد طريق جديد على سطح الأرض يربط بين المنطقتين، تشييد نفق، القطار الكهربائي، شارع تحت سطح الأرض، سكة حديدية، تشييد شارع معلق (فوق سطح الأرض). وقد بين البروفيسور أن خيار تشييد شارع جديد هو الخيار الأمثل للربط بين المنطقتين. يقدم الصندوق كذلك، جدولاً يلخص أبرز المزايا والمثالب في كل مقترح من المقترحات.

أسعار الغذاء في إسرائيل 20% أعلى من الأسعار في الدول المشابهة: يوجز هذا الصندوق تقرير لجنة "كيمي"، وهي اللجنة التي كلفت بدراسة أسعار المواد الغذائية وظروف المنافسة في أسواق المواد الاستهلاكية، وذلك على أثر الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل في النصف الثاني من العام الماضي. ومن أبرز النتائج التي توصل لها التقرير أن أسعار المواد الغذائية في إسرائيل تزيد بمقدار 10-20% عن أسعار المواد الغذائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وأن أحد أهم الأسباب وراء هذا هو قصور المنافسة في الأسواق الإسرائيلية. كذلك، يشير التقرير إلى أن صناعات المواد الغذائية في إسرائيل هي حكر على مجموعة قليلة من الكيانات التجارية-الصناعية الضخمة، وهو ما يؤدي إلى رفع أسعار المواد الغذائية بشكل مستمر، نظراً لمحدودية المنافسة. يقدم الصندوق نهاية مجموعة من التوصيات التي وضعتها اللجنة من أجل تحسين ظروف السوق وضبط الأسعار.

على القيمة المضافة العالية التي يمكن ان يحققها قطاع الخدمات)، وأخيراً، توطيد العلاقة والربط ما بين التعليم ومتطلبات السوق.

اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات: يقدم هذا الصندوق تلخيصاً للورقة الخلفية التي اعدتها معهد ماس للجلسة الحوارية لمناقشة موضوع الخروقات التجارية التي تقوم بها إسرائيل عند تصدير منتجات مستعمراتها في أراضي الضفة الغربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وتتناول الورقة عدة محاور، أهمها: مشكلة تهريب منتجات المستوطنات، والعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: اتفاق التعاون لعام 1975 واتفاقية الشراكة لعام 1995، واتفاقية الشراكة ومسألة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، والترتيبات الفنية وثغراتها، والجانب القانوني لاتفاقية الشراكة.

ضريبة القيمة المضافة واتفاق باريس: يناقش هذا الصندوق الأثر المحتمل لرفع ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية في حال تم رفعها في إسرائيل. ظهرت دعوات في إسرائيل مؤخراً لرفع ضريبة القيمة المضافة من 16% إلى 17%. ونظراً لكون بروتوكول باريس ينص على أن الفرق في ضريبة القيمة المضافة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يجب أن لا يزيد على نقطتين مؤويتين، كان من المفترض ان يترافق القرار الإسرائيلي مع رفع ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 15%. يبين الصندوق الآثار الإيجابية المترافقة مع رفع ضريبة القيمة المضافة المتمثلة بزيادة إيرادات الخزينة، كذلك التبعات السلبية لمثل هذا القرار على المواطنين.

فلسطين ومنظمة التجارة العالمية: يقدم هذا الصندوق تلخيصاً للورقة الخلفية التي اعدتها معهد ماس للجلسة الحوارية حول موضوع انضمام الأراضي الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية. تناقش الورقة ان هناك نوعين من العقبات التي تقف في طريق المسعى الفلسطيني نحو الانضمام كمراقب في منظمة التجارة العالمية: أولاً، أن الأراضي الفلسطينية لا تسيطر على سياسات التجارة

وفي المقابل، فإن نسبة واردات إسرائيل من دول المنيا لم تتجاوز 3 مليار في 2011، أي نحو نصف قيمة الصادرات الإسرائيلية. كذلك يتبين من الدراسة أن السوق الفلسطينية أكثر أهمية من أسواق أية دولة في أوروبا الغربية لصادرات إسرائيل، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

13% من صادرات إسرائيل تذهب إلى دول المينا: يلخص الصندوق دراسة اسرائيلية حديثة بعنوان "علاقات اسرائيل التجارية مع أسواق الشرق الأوسط في العام 2011". وتحتاج الدراسة أن تجارة إسرائيل مع أسواق الشرق الأوسط كبيرة، إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تلك الأسواق 6 مليار دولار في 2011، أي نحو 13% من إجمالي الصادرات السلعية الإسرائيلية (باستثناء الماس).

1- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً نسبته 3% خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع الربع الرابع 2011. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحدد الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمقدار 5.6% في الربع الأول 2012 مقارنة بالربع الأول 2011. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2012 انخفاضاً بمقدار 3.8% مقارنة بالربع الرابع من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

| 2012 | 2011 | | | | النشاط الاقتصادي |
|---------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------------------------------|
| | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 1,579.7 | 1,629.4 | 1,599.0 | 1,598.2 | 1,496.4 | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) |
| 1,115.5 | 1,154.6 | 1,124.5 | 1,135.0 | 1,058.3 | - الضفة الغربية* |
| 464.2 | 474.8 | 474.5 | 463.2 | 438.1 | - قطاع غزة |
| 394.7 | 410.2 | 405.6 | 408.5 | 385.3 | ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي) |
| 469.0 | 488.7 | 479.2 | 487.0 | 457.2 | - الضفة الغربية* |
| 285.9 | 295.0 | 297.4 | 292.8 | 279.3 | - قطاع غزة |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات ارباع العام 2011 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- ✧ أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2):
- ✧ انخفاض ملموس، بمقدار 40% في حصة قطاع الزراعة بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وانخفاض بمقدار 27% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ ارتفاع بنسبة 2.5% في حصة نشاط الصناعة والكهرباء والماء بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وانخفاض بمقدار 6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ انخفاض بنسبة 8% في مساهمة نشاط الانشاءات بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وارتفاع بمقدار 1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ ارتفاع بمقدار 9% في مساهمة قطاع الخدمات بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وارتفاع بمقدار 7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

| 2012 | 2011 | | | | النشاط الاقتصادي |
|------|-------------|--------------|--------------|--------------|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | |
| 4.0 | 6.7 | 4.3 | 5.4 | 5.5 | الزراعة وصيد الأسماك |
| 12.3 | 12.0 | 12.4 | 13.1 | 13.1 | التعدين والصناعة والمياه والكهرباء |
| 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.3 | 0.4 | التعدين واستغلال المحاجر |
| 8.4 | 8.0 | 8.4 | 9.4 | 9.2 | الصناعة التحويلية |
| 2.9 | 2.8 | 2.8 | 2.7 | 2.9 | إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء |
| 0.6 | 0.8 | 0.8 | 0.7 | 0.6 | إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها |
| 10.3 | 11.2 | 11.5 | 11.8 | 10.2 | الإشاعات |
| 9.4 | 9.4 | 9.6 | 9.1 | 9.1 | تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية |
| 2.3 | 2.2 | 2.1 | 2.0 | 2.1 | النقل، والتخزين |
| 4.8 | 4.6 | 4.7 | 4.7 | 4.9 | الأنشطة المالية وأنشطة التأمين |
| 6.5 | 6.3 | 6.7 | 6.4 | 6.3 | المعلومات والاتصالات |
| 23.8 | 21.8 | 21.5 | 21.5 | 22.2 | الخدمات |
| 1.7 | 2.1 | 1.4 | 1.1 | 1.1 | أنشطة خدمات الإقامة والطعام |
| 7.2 | 6.0 | 6.2 | 6.2 | 6.8 | الأنشطة العقارية والايجابية |
| 1.6 | 1.4 | 1.4 | 1.5 | 1.6 | الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية |
| 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة |
| 7.8 | 7.4 | 7.7 | 7.6 | 7.6 | التعليم |
| 2.9 | 2.7 | 2.6 | 2.7 | 2.7 | الصحة والعمل الاجتماعي |
| 0.5 | 0.4 | 0.4 | 0.5 | 0.5 | الفنون والترفيه والتسلية |
| 1.4 | 1.2 | 1.2 | 1.3 | 1.3 | أنشطة الخدمات الاخرى |
| 13.6 | 13.2 | 14.0 | 14.0 | 14.8 | الإدارة العامة والدفاع |
| 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | الخدمات المنزلية |
| -4.3 | -4.1 | -4.1 | -4.2 | -4.3 | ناقص: الوساطة المالية والمقاصة |
| 6.9 | 7.0 | 7.0 | 6.8 | 7.3 | زائد: الرسوم الجمركية |
| 10.3 | 9.6 | 10.2 | 9.3 | 8.7 | زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | المجموع (%) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.
بيانات ارباع العام 2011 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الأول من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*)البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي +
الصادرات - الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الأول 2012 هي (مليون دولار):

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية
المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2011
والربع الأول من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن الجدول
يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

| | |
|-------------|---------------------------------|
| مليون دولار | |
| 1,576 | الاستهلاك الخاص |
| 282 | + الاستثمار (التكوين الرأسمالي) |
| 419.9 | + الاستهلاك الحكومي |
| 223.7 | + الصادرات |
| 979.5 | - الواردات |
| 1,579.7 | = الناتج المحلي الإجمالي |

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في الأراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

| 2012 | 2011 | | | | فئة الاستخدام |
|---------|-------------|--------------|--------------|--------------|---|
| | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | |
| 2,053.5 | 1,895.1 | 1,933.6 | 1,875.3 | 1,982.2 | الإنتاج الاستهلاكي النهائي |
| 1,576.0 | 1,433.0 | 1,494.9 | 1,423.8 | 1,529.1 | الإنتاج الاستهلاكي النهائي للأسر |
| 419.9 | 390.4 | 378.7 | 391.8 | 396.3 | الإنتاج الاستهلاكي النهائي الحكومي |
| 57.6 | 71.7 | 60.0 | 59.7 | 56.8 | الإنتاج الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر |
| 282.0 | 310.1 | 318.9 | 378.6 | 313.7 | التكوين الرأسمالي الإجمالي |
| 359.9 | 391.1 | 384.0 | 446.4 | 359.1 | التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي |
| 304.8 | 338.6 | 330.4 | 387.5 | 289.9 | - المباني |
| 55.1 | 52.5 | 53.6 | 58.9 | 69.2 | - غير المباني |
| -77.9 | -81.0 | -65.1 | -67.8 | -45.4 | التغير في المخزون |
| 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | صافي الممتلكات القيمة |
| -755.8 | -575.8 | -653.5 | -655.7 | -799.5 | صافي الصادرات من السلع والخدمات |
| 223.7 | 320.9 | 294.5 | 274.9 | 249.2 | الصادرات |
| 145.4 | 242.7 | 230.6 | 216.1 | 191.2 | - السلع |
| 78.3 | 78.2 | 63.9 | 58.8 | 58.0 | - الخدمات |
| 979.5 | 896.7 | 948.0 | 930.6 | 1,048.7 | الواردات |
| 846.6 | 771.4 | 817.7 | 819.7 | 951.5 | - السلع |
| 132.9 | 125.3 | 130.3 | 110.9 | 97.2 | - الخدمات |
| 1,579.7 | 1,629.4 | 1,599.0 | 1,598.2 | 1,496.4 | الناتج المحلي الإجمالي |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات ارباع العام 2011 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الفالسطيني يستهلك أكثر مما يقوم بإنتاجه، وهو ما تتم موازنته بالاستيراد.

توزع الإنتاج الاستهلاكي النهائي بين 1,576 مليون دولار (76.8%) للإنتاج الاستهلاكي للأسر المعيشية،

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

✧ ان الإنتاج الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية يزيد على الناتج المحلي الإجمالي (بمقدار 30%) في الربع الأول 2012. هذا يعني أن الاقتصاد

- و419.9 مليون دولار (30%) للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و57.6 مليون دولار (3%) للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 10% ما بين الربعين الرابع من العام 2011 والأول 2012، كذلك ارتفاع بنحو 7.6% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض الانفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة بنحو 19.7%.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بمقدار 9% بين الربعين الرابع من العام 2011 والاول 2012، وانخفاض بمقدار 10% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.
- انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 30.3% ما بين الربعين الرابع من العام 2011 والاول 2012. في المقابل ارتفاع الواردات بمقدار 9.2% خلال نفس الفترة.

صندوق 1: توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012

قام البنك الدولي مؤخراً بنشر تقرير حول الاقتصاد الفلسطيني بعنوان "تحو استدامة اقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية: نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص"¹. وقد قام فريق البنك الدولي بوضع مجموعة من المقترحات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. تركز هذه المقترحات على أربعة أهداف رئيسية يتوجب على السلطة الفلسطينية أخذها بعين الاعتبار، إذ تعتبر هذه الأهداف المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي المستديم في الأراضي الفلسطينية. وهذه الأهداف الأربعة هي: تحقيق موازنة مستدامة، بناء نظام تجاري فعال، إعادة ترتيب الأولويات القطاعية (مع التركيز على القيمة المضافة العالية التي يحققها قطاع الخدمات)، وأخيراً، توطيد العلاقة والربط ما بين التعليم ومتطلبات السوق.

تحقيق موازنة مستدامة: يؤكد التقرير على أن اعتماد موازنة السلطة على المساعدات الخارجية يشوه الاقتصاد كما يحد من النمو نتيجة لتراكم الديون التي يصعب سدادها. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية قامت باتخاذ خطوات عديدة لزيادة إيرادات الموازنة من خلال توسيع القاعدة الضريبية، إلا أن التقرير يشير إلى قصور هذه الإيرادات في تغطية النفقات الجارية الحالية للموازنة (هيمنة نفقات موظفي القطاع العام) حتى في ظل تحقق نمو اقتصادي، ويدعو إلى ضرورة ترشيد النفقات وإجراء إصلاحات في الخدمة المدنية.

بناء نظام تجاري فعال: يوصي التقرير بأن تشرع السلطة الفلسطينية ببناء نظام تجاري مناسب لها يسهل التجارة مع الدول الأخرى. وذلك من خلال الشروع بتطوير إطار تشريعي محفز يغطي التفاصيل المتعلقة بالتجارة، مثل الجمارك، ومعايير الصحة والسلامة، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة والجوانب الأخرى للتجارة. كذلك على السلطة تحسين الإدارة الجمركية للحدود والمعايير، وتعزيز القدرة على تحصيل الجمارك وفرض تعرفه جمركية منخفضة لتشجيع التجارة. تعد هذه الجوانب أساسيات مهمة لتأسيس دولة فلسطينية قادرة على استغلال قوة العمل الماهرة نسبياً وفقاً للتقرير.

جدول 1: نسبة القيمة المضافة إلى تكلفة العمل في صناعات مختلفة في مجموعة من الدول

| الصناعة | الهند 2006 | تركيا 2008 | الفلبين 2009 | فيتنام 2009 | الضفة الغربية 2009 | غزة 2009 |
|-------------|------------|------------|--------------|-------------|--------------------|----------|
| الصناعة | 7.1 | 10.2 | 7.6 | 5.0 | 4.2 | 2.8 |
| حياكة ملابس | 6.0 | 17.6 | 3.6 | 3.0 | 2.2 | 6.0 |
| الأثاث | 8.4 | / | 4.4 | 4.0 | 3.8 | 2.8 |

إعادة ترتيب الأولويات القطاعية: يرى التقرير أن الموارد المتاحة للاقتصاد الفلسطيني هي قوة عاملة ذات مستوى مرتفع نسبياً من التعليم. ولكن هناك شح في الموارد الطبيعية كما أن الإنتاجية منخفضة في الصناعات التي لا تحقق قيمة مضافة عالية. لذلك يوصي التقرير بإعادة توزيع الموارد المحدودة المتاحة بطريقة أكثر كفاءة لتحسين جودة وكفاءة المنتجات الوطنية. يظهر الجدول 1 نسبة القيمة

¹ World Bank (2012). Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector-Led Growth.

المضافة إلى تكلفة العمل في دول مختلفة، ويتبين من الجدول أن الأراضي الفلسطينية تعاني جدياً من انخفاض القيمة المضافة للعامل بالنسبة إلى تكلفة العامل (انظر جدول 1). أي أن أفق الاعتماد على صناعات العمل المكثف والرخيص مسدودة في الأراضي الفلسطينية.

بناء على الوضع القائم حالياً في الأراضي الفلسطينية، يوصي التقرير بعدم توجيه الموارد إلى نشاطات ذات كثافة عمل لأنها بذلك لن تستطيع المنافسة مع منتجات الدول الأخرى. والبديل المقترح هو أن يتم توظيف القوة العاملة المتعلمة في قطاع الخدمات حيث يمكن الاستفادة من نقاط قوتها بصورة أمثل وتحقيق عائد أعلى.

توطيد العلاقة والربط ما بين التعليم وحاجات السوق: يؤكد التقرير على نتائج تقارير أخرى والتي تبين عدم موائمة مخرجات نظام التعليم الحالي وحاجات سوق العمل. وبالتالي هناك حاجة ملحة إلى تطوير علاقة تبادلية بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، وأن يزود التعليم الطلاب بمهارات معرفية على مستوى عال وبالتالي إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية وجودة أعلى من تلك التي يتم إنتاجها في الدول المجاورة.

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.4%، في حين لم تتعد 39.9% في قطاع غزة خلال الربع الأول 2012. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (13.7% مقارنة مع 19.3%).

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الأول من العام 2012 في الضفة والقطاع 43.4% مقارنة مع 44.4% في الربع الرابع لعام 2011. ولكن، مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، ارتفعت نسبة المشاركة بنحو 2.4 نقطة مئوية. ويظهر جدول 1-2 استمرار

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في

الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2010- الربع الأول 2012 (%)

| المنطقة والجنس | العام 2010 | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 |
|----------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|------------------|
| كلا الجنسين | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 43.7 | 43.2 | 45.3 | 46.2 | 47.3 | 45.5 | 45.4 |
| قطاع غزة | 36.4 | 37.0 | 38.1 | 39.0 | 39.5 | 38.4 | 39.9 |
| الضفة والقطاع | 41.1 | 41.0 | 42.7 | 43.6 | 44.4 | 43.0 | 43.4 |
| ذكور | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 69.5 | 69.0 | 71.2 | 73.1 | 72.2 | 71.4 | 70.8 |
| قطاع غزة | 62.1 | 62.5 | 64.0 | 64.3 | 64.8 | 63.9 | 65.5 |
| الضفة والقطاع | 66.8 | 66.7 | 68.6 | 70.0 | 69.5 | 68.7 | 68.9 |
| إناث | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 17.2 | 16.7 | 18.8 | 18.6 | 21.6 | 19.0 | 19.3 |
| قطاع غزة | 10.2 | 11.0 | 11.6 | 13.2 | 13.6 | 12.4 | 13.7 |
| الضفة والقطاع | 14.7 | 14.7 | 16.2 | 16.7 | 18.7 | 16.6 | 17.3 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 878 ألف في الربع الرابع من العام 2011 إلى 834 ألف في الربع الأول 2012، أي انخفاض نسبته 5%. وعند مقارنة الربع الأول لعام 2011 مع الربع الأول لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 7%. ولكن يبدو أن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الأول 2012 حسب مكان العمل على 61% في الضفة الغربية، و30% في غزة، و9% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية

حسب مكان العمل 2010- الربع الأول 2012

| مكان العمل | العام 2010 | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 |
|-------------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------------|
| القوة البشرية (ألف) | 2,376 | 2,432 | 2,455 | 2,477 | 2,500 | 2,465 | 2,523 |
| القوى العاملة | 976 | 997 | 1,048 | 1,108 | 1,111 | 1,059 | 1,095 |
| عدد العاملين (ألف) | 744 | 780 | 852 | 839 | 878 | 838 | 834 |
| الضفة الغربية (%) | 63.5 | 61.2 | 60.7 | 59.7 | 62.1 | 61.4 | 60.9 |
| قطاع غزة (%) | 26.0 | 28.8 | 29.4 | 29.9 | 28.3 | 28.8 | 29.9 |
| إسرائيل والمستوطنات (%) | 10.5 | 10.0 | 9.9 | 10.4 | 9.6 | 9.8 | 9.2 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية

حسب المنطقة والقطاع 2010- الربع الأول 2012 (%)

| القطاع | العام 2010 | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 |
|---------------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------------|
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | |
| قطاع عام | 23.6 | 22.9 | 21.6 | 22.8 | 22.6 | 22.2 | 23.1 |
| قطاع خاص | 62.4 | 63.3 | 64.8 | 63.1 | 64.8 | 64.5 | 64.2 |
| قطاعات أخرى | 3.6 | 3.8 | 3.7 | 3.7 | 3.0 | 3.5 | 3.5 |
| إسرائيل ومستوطنات | 10.4 | 10.0 | 9.9 | 10.4 | 9.6 | 9.8 | 9.2 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الضفة الغربية | | | | | | | |
| قطاع عام | 15.9 | 15.4 | 14.5 | 15.9 | 15.9 | 15.2 | 16.3 |
| قطاع خاص | 67.7 | 68.2 | 69.1 | 67.0 | 68.9 | 68.9 | 68.5 |
| قطاعات أخرى | 2.5 | 2.4 | 2.4 | 2.3 | 1.8 | 2.1 | 2.0 |
| إسرائيل ومستوطنات | 13.9 | 14 | 14.0 | 14.8 | 13.4 | 13.8 | 13.2 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| قطاع غزة | | | | | | | |
| قطاع عام | 46.1 | 48.0 | 41.7 | 38.6 | 38.8 | 39.4 | 39.1 |
| قطاع خاص | 46.7 | 44.3 | 51.3 | 54.6 | 54.1 | 53.8 | 54.0 |
| قطاعات أخرى | 7.2 | 7.7 | 7.0 | 6.8 | 7.1 | 6.8 | 6.9 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بين الربع الرابع لعام 2011 والربع الأول لعام 2012، وإلى انخفاضها بأكثر من ثلاث نقاط مئوية بين الربع الأول لعام 2011 والربع الأول لعام 2012 (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ انخفاض نسبة أصحاب العمل في قطاع غزة خلال الربع الأول 2012 (إلى 2.9% مقارنة مع 3.7% في الربع الرابع 2011).

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2012، مستوعباً 68.5% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 16.3%. أما في غزة، فإن القطاع العام هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من ثلث العاملين هناك، ولكن نسبة العاملين في القطاع العام انخفضت من 48% خلال الربع الأول لعام 2011 إلى 39% خلال الربع الأول لعام 2012. بالمقابل، ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الخاص مقارنة مع الربع الأول لعام 2011 بزيادة بمقدارها 22%.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2010- الربع الأول 2012 (%)

| المنطقة والحالة العملية | العام 2010 | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 |
|---------------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------------|
| الضفة الغربية | | | | | | | |
| صاحب عمل | 7.1 | 8.0 | 7.6 | 7.4 | 6.5 | 7.4 | 7.6 |
| يعمل لحسابه | 20.3 | 18.9 | 19.0 | 18.8 | 18.8 | 18.9 | 19.7 |
| مستخدم بأجر | 63.6 | 66.7 | 64.7 | 64.0 | 61.3 | 64.1 | 63.2 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 9.0 | 6.4 | 8.7 | 9.8 | 13.4 | 9.6 | 9.5 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| قطاع غزة | | | | | | | |
| صاحب عمل | 4.2 | 3.0 | 3.0 | 5.7 | 3.7 | 3.9 | 2.9 |
| يعمل لحسابه | 14.3 | 18.7 | 20.3 | 15.8 | 16.3 | 17.7 | 16.5 |
| مستخدم بأجر | 78.9 | 73.9 | 70.3 | 71.8 | 75.1 | 72.7 | 74.4 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 2.6 | 4.4 | 6.4 | 6.7 | 4.9 | 5.7 | 6.2 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | |
| صاحب عمل | 6.4 | 6.6 | 6.3 | 6.9 | 5.7 | 6.4 | 6.2 |
| يعمل لحسابه | 18.8 | 18.8 | 19.4 | 17.9 | 18.1 | 18.6 | 18.8 |
| مستخدم بأجر | 67.6 | 68.8 | 66.4 | 66.4 | 65.2 | 66.6 | 66.5 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 7.2 | 5.8 | 7.9 | 8.8 | 11.0 | 8.4 | 8.5 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

والفنادق على سبيل المثال، على الرغم من الارتفاع الطفيف في نسبة العاملين في هذا القطاع خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة ظلت على حالها تقريباً مقارنة مع الربع الأول لعام 2011. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات في

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الأول لعام 2012 والربع الرابع لعام 2011، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين الربع الأول لعام 2012 والربع الأول لعام 2011 (انظر الجدول 2-5). في قطاع التجارة والمطاعم

الأراضي الفلسطينية من 35.4% في الربع الرابع لعام 2011 إلى 37.1% في الربع الأول لعام 2012. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في البناء والتشييد من 13.3% إلى 13.5% خلال نفس فترة المقارنة.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2010- الربع الأول 2012 (%)

| الربع الأول 2012 | العام 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الأول 2011 | العام 2010 | النشاط الاقتصادي والمنطقة |
|---------------------------|---------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|---------------|------------------------------|
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | |
| 10.5 | 11.9 | 14.4 | 10.9 | 11.5 | 10.6 | 11.8 | الزراعة والصيد والحراجة |
| 12.2 | 11.8 | 11.3 | 12.1 | 12.3 | 11.5 | 11.4 | محاجر وصناعة تحويلية |
| 13.5 | 13.9 | 13.3 | 13.9 | 14.5 | 13.8 | 13.2 | البناء والتشييد |
| 20.1 | 20.3 | 19.6 | 21.0 | 20.4 | 20.0 | 19.3 | التجارة والمطاعم والفنادق |
| 6.6 | 6.1 | 6.0 | 6.0 | 6.1 | 6.4 | 6.0 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 37.1 | 36.0 | 35.4 | 36.1 | 35.2 | 37.7 | 38.3 | خدمات وغيرها |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | المجموع |
| الضفة الغربية | | | | | | | |
| 11.4 | 12.8 | 16.4 | 11.5 | 12.3 | 10.6 | 13.3 | الزراعة والصيد والحراجة |
| 14.9 | 14.4 | 13.6 | 14.7 | 15.0 | 14.1 | 13.7 | محاجر وصناعة تحويلية |
| 16.4 | 17.1 | 15.8 | 17.3 | 18.0 | 17.4 | 16.8 | البناء والتشييد |
| 21.4 | 21.0 | 20.1 | 21.9 | 20.9 | 21.3 | 19.9 | التجارة والمطاعم والفنادق |
| 5.6 | 5.5 | 5.2 | 5.4 | 5.6 | 5.9 | 5.7 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 30.3 | 29.2 | 28.9 | 29.2 | 28.2 | 30.7 | 30.6 | خدمات وغيرها |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | المجموع |
| قطاع غزة | | | | | | | |
| 8.4 | 9.6 | 9.1 | 9.3 | 9.5 | 10.5 | 7.7 | الزراعة والصيد والحراجة |
| 5.9 | 5.5 | 5.5 | 5.8 | 5.7 | 5.0 | 4.8 | محاجر وصناعة تحويلية |
| 6.7 | 6.0 | 6.8 | 6.0 | 6.2 | 4.9 | 3.0 | البناء والتشييد |
| 16.9 | 18.4 | 18.5 | 18.8 | 19.4 | 16.8 | 17.3 | التجارة والمطاعم والفنادق |
| 8.9 | 7.6 | 8.1 | 7.3 | 7.2 | 7.6 | 6.6 | النقل والتخزين والاتصالات |
| 53.2 | 52.9 | 52.0 | 52.8 | 52.0 | 55.2 | 60.6 | خدمات وغيرها |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

2-2 البطالة

مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو 3 نقاط مئوية، وارتفاع بنحو نقطة مئوية واحدة في قطاع غزة بين الأرباع المتناظرة (انظر جدول 2-6).

بلغ معدل البطالة في الربع الأول 2012 في الأراضي الفلسطينية 24% (20% في الضفة الغربية و31.5% في قطاع غزة). ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الرابع 2011، وارتفاع بنحو نقطتين مئويتين

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)
في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس 2010 - الربع الأول 2012 (%)

| المنطقة والجنس | العام 2010 | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 |
|---------------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|------------------|
| الأراضي الفلسطينية | | | | | | | |
| ذكور | 23.1 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | 19.3 | 19.2 | 22.0 |
| إناث | 26.8 | 27.3 | 28.6 | 30.5 | 27.2 | 28.4 | 31.5 |
| المجموع | 23.7 | 21.7 | 18.7 | 22.4 | 21.0 | 20.9 | 23.9 |
| الضفة الغربية | | | | | | | |
| ذكور | 16.6 | 16.3 | 13.4 | 18.3 | 15.5 | 15.9 | 18.6 |
| إناث | 19.7 | 21.8 | 23.3 | 25.3 | 20.3 | 22.6 | 25.5 |
| المجموع | 17.2 | 17.4 | 15.4 | 19.7 | 16.6 | 17.3 | 20.1 |
| قطاع غزة | | | | | | | |
| ذكور | 36.2 | 28.9 | 22.4 | 24.9 | 27.0 | 25.8 | 28.4 |
| إناث | 47.8 | 42.1 | 43.6 | 43.4 | 46.4 | 44.0 | 46.5 |
| المجموع | 37.8 | 30.8 | 25.6 | 28.0 | 30.3 | 28.7 | 31.5 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

ومن مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012 ما يلي:

(58% للإناث والشابات و37% للذكور الشباب). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

✦ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 40.4%

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)
في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والجنس 2010 - الربع الأول 2012 (%)

| الفئات العمرية | العام 2010 | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | العام 2011 | الربع الأول 2012 |
|--------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|------------------|
| كلا الجنسين | | | | | | | |
| 24-15 | 38.8 | 38.2 | 30.3 | 37.9 | 36.4 | 35.7 | 40.4 |
| 34-25 | 24.2 | 22.5 | 20.6 | 22.5 | 21.5 | 21.7 | 24.8 |
| 44-35 | 15.1 | 12.2 | 10.2 | 14.2 | 11.2 | 12.0 | 13.7 |
| 54-45 | 16.4 | 13.6 | 12.1 | 12.8 | 13.3 | 13.0 | 14.5 |
| +55 | 14.1 | 10.0 | 9.8 | 8.1 | 8.2 | 8.9 | 10.9 |
| المجموع | 23.7 | 21.7 | 18.7 | 22.4 | 21.0 | 20.9 | 23.9 |
| ذكور | | | | | | | |
| 24-15 | 36.8 | 35.3 | 26.4 | 34.0 | 32.8 | 32.3 | 36.9 |
| 34-25 | 21.7 | 19.6 | 16.0 | 17.7 | 17.0 | 17.5 | 20.2 |
| 44-35 | 15.5 | 12.3 | 9.6 | 14.8 | 11.9 | 12.2 | 13.9 |
| 54-45 | 19.0 | 15.6 | 13.3 | 14.6 | 16.1 | 14.9 | 16.0 |
| +55 | 16.3 | 10.9 | 11.3 | 9.6 | 9.7 | 10.4 | 13.2 |
| المجموع | 23.1 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | 19.3 | 19.2 | 22.0 |

| الربع الأول 2012 | العام 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الأول 2011 | العام 2010 | الفئات العمرية |
|---------------------|---------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|---------------|----------------|
| الإناث | | | | | | | |
| 58.1 | 53.5 | 51.5 | 58.1 | 51.0 | 53.8 | 49.6 | 24-15 |
| 40.2 | 37.0 | 36.7 | 40.0 | 37.3 | 33.8 | 34.0 | 34-25 |
| 12.8 | 11.0 | 8.6 | 11.4 | 12.9 | 11.9 | 13.2 | 44-35 |
| 7.1 | 4.2 | 2.0 | 5.1 | 6.9 | 3.1 | 3.5 | 54-45 |
| 0.7 | 2.3 | 1.4 | 0.9 | 3.0 | 4.5 | 2.1 | +55 |
| 31.5 | 28.4 | 27.2 | 30.5 | 28.6 | 27.3 | 26.8 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

✧ أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 42% خلال الربع الأول 2012 مقارنة بمعدل بطالة متدني للغاية في أوساط الإناث غير المتعلمات

الداخلات في سوق العمل. ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2010- الربع الأول 2012 (%)

| الربع الأول 2012 | العام 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الأول 2011 | العام 2010 | عدد السنوات الدراسية |
|---------------------|---------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|---------------|-------------------------|
| كلا الجنسين | | | | | | | |
| 4.6 | 11.8 | 10.4 | 10.4 | 11.9 | 15.5 | 13.8 | 0 |
| 24.8 | 19.8 | 19.1 | 20.3 | 16.5 | 23.1 | 25.7 | 6-1 |
| 23.1 | 20.4 | 20.0 | 21.5 | 17.8 | 22.6 | 24.8 | 9-7 |
| 22.1 | 19.2 | 19.8 | 20.4 | 16.1 | 20.5 | 23.2 | 12-10 |
| 26.2 | 23.7 | 23.7 | 26.0 | 22.8 | 22.1 | 23.1 | +13 |
| 23.9 | 20.9 | 21.0 | 22.4 | 18.7 | 21.7 | 23.7 | المجموع |
| ذكور | | | | | | | |
| 6.9 | 20.6 | 20.4 | 19.9 | 18.5 | 23.4 | 24.3 | 0 |
| 27.6 | 22.2 | 22.2 | 22.7 | 18.4 | 25.6 | 28.6 | 6-1 |
| 24.6 | 21.5 | 21.6 | 22.2 | 18.6 | 23.4 | 26.2 | 9-7 |
| 22.5 | 19.7 | 20.6 | 21.0 | 16.4 | 20.6 | 24.0 | 12-10 |
| 16.6 | 14.9 | 14.0 | 17.2 | 13.1 | 15.1 | 15.7 | +13 |
| 22.0 | 19.2 | 19.3 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | 23.1 | المجموع |
| إناث | | | | | | | |
| 2.2 | 2.4 | - | 1.8 | 5.1 | 4.1 | 1.5 | 0 |
| 4.2 | 2.9 | 1.5 | 3.6 | 4.3 | 2.2 | 5.1 | 6-1 |
| 6.9 | 8.6 | 6.1 | 12.2 | 7.4 | 9.9 | 7.8 | 9-7 |
| 19.0 | 14.5 | 12.9 | 14.0 | 12.6 | 19.5 | 13.6 | 12-10 |
| 42.0 | 38.8 | 39.5 | 41.0 | 39.2 | 34.9 | 36.3 | +13 |
| 31.5 | 28.4 | 27.2 | 30.5 | 28.6 | 27.3 | 26.8 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

العاطلين عن العمل منهم 14.9%، (أي من بين 100 خريج هنالك حوالي 15 متعطل عن العمل من تخصص القانون). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين المعدل الأعلى من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 38% خلال الربع الأول 2012.

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يلاحظ ارتفاع عدد الخريجين العاطلين عن العمل خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر من العام المنصرم. لا يزال خريجي تخصص القانون هم الأقل بطالة من بين التخصصات خلال الربع الأول 2012. إذ بلغت نسبة

جدول 2-9: توزيع العاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2011 - الربع الأول 2012 (%)

| التخصص | الربع الأول 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الأول 2012 |
|-----------------------------|------------------|-------------------|------------------|
| علوم تربوية وإعداد معلمين | 32.9 | 35.5 | 38.1 |
| علوم إنسانية | 23.9 | 24.4 | 28.2 |
| العلوم الاجتماعية والسلوكية | 26.6 | 28.5 | 33.6 |
| الصحافة والاعلام | 33.4 | 25.6 | 32.4 |
| الأعمال التجارية والإدارية | 20.9 | 28.7 | 26.3 |
| القانون | 12.2 | 2.9 | 14.9 |
| العلوم الطبيعية | 22.1 | 24.7 | 23.6 |
| الرياضيات وإحصاء | 31.4 | 21.7 | 29.0 |
| الحاسوب | 24.8 | 26.8 | 34.3 |
| الهندسة والمهن الهندسية | 18 | 23.1 | 20.1 |
| العلوم المعمارية والبناء | 20 | 14.6 | 20.9 |
| الصحة | 16.9 | 19.8 | 18.5 |
| الخدمات الشخصية | 18.5 | 18.1 | 26.9 |
| باقي التخصصات | 23.6 | 27.4 | 31.1 |
| المجموع | 23.3 | 25.6 | 27.9 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2011 والربع الأول 2012.

2-4 الأجر وساعات العمل

ما زالت الهوة بين متوسط الأجر في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 74.8% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجور مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة والقطاع غزة يعكس واقع الطلب على

ظل متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية ثابتاً تقريباً بين الربع الرابع لعام 2011 والربع الأول لعام 2012. في حين شهد متوسط أجر عمال غزة ارتفاعاً بمقدار 5.4%، وأجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات ارتفع بمقدار 1.5%. أما عند المقارنة بين الربع الأول لعام 2011 والربع الأول لعام 2012 فيلاحظ أن متوسط أجر العاملين في الضفة ارتفع قليلاً (0.5%)، في حين انخفض متوسط أجر العاملين في غزة (1.1%)، كما انخفض أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار (1.2%).

العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الأول 2012، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية مقارنة بالعاملين في غزة وفي إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2011- الربع الأول 2012 (%)

| مكان العمل | متوسط الساعات الأسبوعية | متوسط أيام العمل الشهرية | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------|---------------------|
| الربع الأول 2011 | | | | |
| الضفة الغربية | 42.6 | 22.0 | 85.0 | 76.9 |
| قطاع غزة | 39.2 | 23.3 | 64.6 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 39.8 | 20.9 | 164.0 | 153.8 |
| المجموع | 41.3 | 22.2 | 92.4 | 76.9 |
| الربع الثاني 2011 | | | | |
| الضفة الغربية | 42.8 | 22.5 | 84.8 | 76.9 |
| قطاع غزة | 37.5 | 23.7 | 61.8 | 48.1 |
| إسرائيل والمستوطنات | 38.9 | 20.6 | 160.5 | 153.8 |
| المجموع | 40.9 | 22.5 | 90.8 | 76.9 |
| الربع الثالث 2011 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.4 | 22.6 | 84.3 | 76.9 |
| قطاع غزة | 38.2 | 23.4 | 59.3 | 46.2 |
| إسرائيل والمستوطنات | 38.8 | 21.2 | 164.5 | 153.8 |
| المجموع | 41.2 | 22.5 | 92.6 | 76.9 |
| الربع الرابع 2011 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.7 | 22.5 | 85.7 | 76.9 |
| قطاع غزة | 36.9 | 23.3 | 60.6 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 40.1 | 21.3 | 159.6 | 153.8 |
| المجموع | 41.4 | 22.5 | 91.1 | 76.9 |
| الربع الأول 2012 | | | | |
| الضفة الغربية | 43.0 | 22.4 | 85.4 | 76.9 |
| قطاع غزة | 36.9 | 23.5 | 63.9 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 41.2 | 20.7 | 162.0 | 153.8 |
| المجموع | 41.1 | 22.4 | 90.9 | 76.9 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2011 والربع الأول 2012.

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة²

مقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 14% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 77 إعلاناً لم يتم تحديد عدد

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2012 نحو 890 وظيفة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 2%

² قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

الملاحظ أيضاً، ارتفاع الشواغر المعلن عنها من قبل المنظمات الأهلية، حيث ارتفعت بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 84% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق مما قد يدل على زيادة نشاط هذه المنظمات خلال الفترة الأخيرة (انظر جدول 2-11).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 72%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 10% لكل منهما، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 8%. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 71% (انظر جدول 2-11).

الوظائف الشاغرة فيها. كما يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون³.

استحوذ قطاع المنظمات غير الحكومية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2012 بنسبة 50% (449 شاغر)، يليه القطاع الخاص بنسبة 40% (354 شاغر)، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 10% (87 شاغر). ومن الجدير ذكره أن إعلانات الوظائف الشاغرة للقطاع الحكومي انخفضت بشكل ملفت خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع الأول من العام السابق حيث بلغت 381 شاغراً و بنسبة 37% من إجمالي الشواغر في ذلك الربع، وقد يعود هذا الانخفاض إلى حالة التقشف التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية بسبب ما تمر به من أزمة مالية منذ منتصف العام الماضي. ومن

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية

في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012، والربع الأول والرابع من العام 2011

| المجموع | الربع الأول 2012 | | | الربع الرابع 2011 | الربع الأول 2011 | |
|------------------------------|------------------|------|------------|-------------------|------------------|-----------------------|
| | آذار | شباط | كانون ثاني | | | |
| حسب القطاع | | | | | | |
| 354 | 130 | 127 | 97 | 359 | 407 | القطاع الخاص |
| 87 | 33 | 40 | 14 | 130 | 381 | القطاع العام |
| 449 | 135 | 139 | 175 | 421 | 244 | المنظمات غير الحكومية |
| حسب المنطقة الجغرافية | | | | | | |
| 88 | 24 | 43 | 21 | 142 | 149 | شمال الضفة |
| 640 | 217 | 220 | 203 | 560 | 683 | وسط الضفة |
| 90 | 30 | 29 | 31 | 98 | 129 | جنوب الضفة |
| 72 | 27 | 14 | 31 | 110 | 71 | قطاع غزة |
| حسب الدرجة العلمية | | | | | | |
| 61 | 22 | 21 | 18 | 102 | 47 | ماجستير فأعلى |
| 632 | 222 | 211 | 199 | 667 | 736 | بكالوريوس |
| 71 | 17 | 34 | 20 | 50 | 105 | دبلوم |
| 126 | 37 | 40 | 49 | 91 | 144 | أقل من ذلك |
| المجموع | | | | | | |
| 890 | 298 | 306 | 286 | 910 | 1032 | |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني

www.jobs.ps

³ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 41%، و8%، أما التخصصات والمهن الأخرى فقد حازت على نسبة 7%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية والاجتماعية، العلوم التطبيقية والعلوم الطبية 26%، 18% (انظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2012

| المجموع | قطاع غزة | | | الضفة الغربية | | | التخصص |
|------------|-----------|----------|----------|---------------|------------|-----------|---|
| | قطاع أهلي | قطاع خاص | قطاع عام | قطاع أهلي | قطاع خاص | قطاع عام | |
| 69 | 1 | 0 | 0 | 35 | 18 | 15 | علوم طبية وصحية |
| 231 | 25 | 0 | 0 | 149 | 49 | 8 | علوم إنسانية واجتماعية |
| 156 | 11 | 0 | 0 | 45 | 66 | 34 | علوم تطبيقية |
| 368 | 28 | 4 | 0 | 144 | 167 | 25 | علوم إدارية واقتصادية |
| 66 | 3 | 0 | 0 | 8 | 50 | 5 | أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ) |
| 890 | 68 | 4 | 0 | 381 | 350 | 87 | المجموع |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد في 17 تموز جلسة لنقاش الخروقات التجارية التي تقوم بها اسرائيل عند تصدير منتجات مستعمراتها في أراضي الضفة الغربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وتم في هذه الجلسة تقديم مداخلات من ممثل الاتحاد الأوروبي لدى السلطة الوطنية ومن الخبير القانوني في التجارة الدولية شارلز شماس. ولقد أعدّ المعهد ورقة خلفية للنقاش نقّبتس منها التالي:

مشكلة تهريب منتجات المستوطنات

تمثل قضية تصدير إسرائيل لمنتجات المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية ومرتفعات الجولان تحدياً خطيراً للاتحاد الأوروبي. كما أنها مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي تهدف إلى إقامة دولة مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة، وهو هدف أقرته الشرعية الدولية.

تنص المادة السابعة من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (المبادئ الأساسية لحرية حركة البضائع) على أن "... تسري على المنتجات التي يكون مصدرها الاتحاد الأوروبي واسرائيل". والمبدأ نفسه تم التأكيد عليه مرة أخرى في المادة (83): "تطبق هذه الاتفاقية ... على أراضي دولة إسرائيل".

لا يعتبر الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع المجتمع الدولي، الأراضي المحتلة من الضفة الغربية جزءاً من دولة اسرائيل؛ وبالتالي لا ينبغي للمنتجات القادمة من المستوطنات الاسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة. وفي الواقع، يذهب العديد من الخبراء إلى القول بأن هذه المنتجات لا ينبغي أن يسمح لها بدخول أسواق الاتحاد الأوروبي في جميع الأحوال، مع أو بدون معاملة تفضيلية. ولكن إسرائيل تستمر في خرق نصوص اتفاقية الشراكة وذلك بتصديرها لمنتجات

المستوطنات عن طريق تزوير المصدر ووضع ملصقات تفيد بأن هذه المنتجات قد تم انتاجها في اسرائيل. ونتيجة لذلك تحظى منتجات المستوطنات بمعاملة تجارية تفضيلية عند دخولها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و إسرائيل: اتفاق التعاون لعام 1975 واتفاقية الشراكة لعام 1995

تتمتع إسرائيل بوضع خاص داخل دول الاتحاد الأوروبي وذلك منذ إنشاء السوق الأوروبية المشتركة (ECC) في عام 1958. وبحلول عام 1975 أصبحت اسرائيل على ارتباط وثيق مع السوق الأوروبية المشتركة من خلال اتفاقية التجارة الحرة. وأصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول بكافة بنودها في عام 1989.

الاتفاقية الحالية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل هي جزء من إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت في تشرين الثاني عام 1995 مع "إعلان برشلونة" الذي أسس لشراكة بين 12 دولة من البحر الأبيض المتوسط من جهة، و 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. ويتمثل الهدف العام لإعلان برشلونة في إنشاء إطار للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي والدول الـ 12 على الشاطئ الشرقي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

في عام 1995، تم تعديل اتفاق التعاون لعام 1975 بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ليصبح اتفاقية شراكة. وقد ضمنت هذه الاتفاقية تعاوناً أوسع على مختلف الجبهات إلى جانب زيادة تحرير التجارة، لا سيما في مجال المنتجات الزراعية. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ الكامل في عام 2000. وفي إطار إعلان برشلونة أيضاً، وقّع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، في شباط 1997. وتدل هذه الاتفاقية على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بالصفة الغربية وقطاع غزة على أنها منطقة جمركية مستقلة وذات سيادة.

اتفاقية الشراكة ومسألة منتجات المستوطنات الإسرائيلية

كانت هناك شكوك في الاتحاد الأوروبي منذ البداية حول فعالية بند الاتفاقية الخاص بمصدر المنتجات القادمة من إسرائيل. وفي هذا الشأن جرت في عام 1998 اتصالات بين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي بخصوص العقوبات التي تعترض تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وخصوصاً البروتوكول الرابع الذي تتعلق بشهادات المنشأ، حيث أن المنتجات التي اعتمدت كمنتجات مصدرها إسرائيل هي في الواقع منتجات مستوطنات تم انتاجها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الترتيبات الفنية

نتيجة للمناقشات داخل لجنة التعاون الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، تم توقيع اتفاق تقني بين الجانبين في وقت مبكر من عام 2005 من أجل وضع حد لانتهاك اتفاق الشراكة. وبناءً عليه تم وضع ترتيبات خاصة بحيث يتعين وضع ملصقات باسم المصدر ورمز عنوانه البريدي على جميع البضائع القادمة من إسرائيل. ووفقاً لأحكام هذه الترتيبات، يتوجب على كافة شركات التصدير الإسرائيلية تقديم جميع البراهين بمنشأ المنتجات (نموذج EURI /إقرارات الفواتير) ومكان إنتاج السلع والرمز البريدي لها. وللمساعدة على تنفيذ هذه الترتيبات الفنية، وضع وفد من الاتحاد الأوروبي في تل أبيب لائحة بأسماء المستوطنات مع الرموز البريدية الخاصة بها. ومع ذلك، فإن الترتيبات الفنية لم يضع حداً لانتهاك اتفاقية الشراكة وللمعاملة التفضيلية غير القانونية لمنتجات المستوطنات عند الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

ثغرات الترتيبات الفنية

إن صعوبة التطبيق الفعلي لاتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل مرده إلى أحد العوامل التالية: إما أن الوثائق الواردة إلى مسؤول الجمارك في الاتحاد الأوروبي غير كافية للتعرف على منتجات المستوطنات، وإما أن هناك تزويراً متعمداً للوثائق من المصدر الإسرائيلي.

من الواضح أن النظم الحالية تجعل من السهل بالنسبة للمصدرين الإسرائيليين الالتفاف على الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. يكمن الجزء الآخر من المشكلة في الطرف المتلقي للصادرات الإسرائيلية، أي أوروبا. وبما أن تطبيق النظام الجمركي لاتفاقيات التجارة الحرة يقع على عاتق الدول الأعضاء منفردة، فإن الاختلاف في الإجراءات الجمركية بين دول الاتحاد الأوروبي يجعل من الصعب تطبيق اتفاق التجارة بنفس الشروط في مختلف أنحاء القارة.

الجانب القانوني لاتفاقية الشراكة

أوضح قرار المحكمة الأوروبية أنه بعد أخذ كلاً من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من جهة، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى في الاعتبار، لا يحق لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية الاستفادة من المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

وفي 15 شباط من هذا العام، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً استرشد بحكم محكمة العدل الأوروبية ودعا المفوضية الأوروبية إلى إعادة النظر، وإذا لزم الأمر، إعادة التفاوض على الترتيبات التقنية بهدف جعلها أكثر فعالية ووضوحاً. ولقد قامت حكومات كل من الدنمارك وجنوب أفريقيا بالاعلان مؤخراً عن السعي لوضع تدابير محددة تؤثر للمستهلك وتضمن أن تتم تسمية المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية بمصدرها الحقيقي.

3- المالية العامة⁴

أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، فإن إجمالي الإيرادات المحلية انخفضت بمقدار طفيف، 2%. بالمقابل انخفضت النفقات العامة بمقدار 9% تقريباً، مما انعكس بانخفاض ملحوظ في العجز الجاري (بمقدار 26%) وفي العجز الكلي (أي بعد إضافة الانفاق التطويري) بمقدار 28%. ونظراً لأن المنح والمساعدات الدولية انخفضت بمقدار طفيف بين الربعين المتناظرين (5 مليون دولار فقط)، فإن هذا أدى إلى ظهور فائض في موازنة الربع الأول بمقدار 58.7 مليون مقارنة مع فائض في موازنة الربع المناظر للعام 2011 بمقدار 3.3 مليون فقط.

ومن الضروري التنبيه إلى أن هذه الأرقام هي أرقام الموازنة على الأساس النقدي، وهي تختلف جوهرياً عن الأرقام على أساس "الالتزام"، أي أن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتركمة على السلطة والتي لم تقم بتسديدها فعلياً كما سوف يتضح في الفقرة 3-4 من هذا القسم.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية (وفقاً للأساس النقدي) خلال أرباع العام 2011 والربع الأول من العام 2012.

على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجه السلطة الوطنية، إلا أن البيانات المالية المتاحة تشير إلى تحسن الوضع المالي نسبياً خلال الربع الأول من العام 2012. ولقد شهد أداء المالية العامة خلال هذا الربع العديد من التطورات بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011، ويمكن إيجازها كما يلي:

- ✧ ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 16.7% (إلى 779.6 مليون دولار)، على خلفية ارتفاع الإيرادات المحلية الصافية وتدفق المنح والمساعدات بشكل أكبر.
- ✧ تراجع إجمالي النفقات العامة بنحو 11% (إلى 721 مليون دولار)، جراء تراجع النفقات الجارية.
- ✧ انخفاض العجز الجاري إلى نحو 110.1 مليون دولار، أو ما يعادل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغت نسبته 8.8% في الربع السابق.
- ✧ ارتفاع محدود في الرصيد القائم من الدين العام بنسبة كانت أقل من 1% (ليستقر عند حوالي 2.2 مليار دولار).

⁴ بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بالعام 2011 و2012 منشورة بالشكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الأول من العام 2012 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012
(مليون دولار)

| البيان | 2011 | | | | 2012 |
|---|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) | 796.9 | 683.4 | 1,005.0 | 668.3 | 779.6 |
| إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) | 580.6 | 536.1 | 545.2 | 514.2 | 568.4 |
| الإيرادات المحلية | 591.5 | 538.7 | 545.2 | 514.2 | 568.5 |
| الإيرادات الضريبية | 134.8 | 121.6 | 102.5 | 123.3 | 153.5 |
| الإيرادات غير الضريبية | 44.4 | 68.4 | 66.1 | 41.2 | 57.4 |
| إيرادات مقاصة | 412.3 | 348.8 | 376.6 | 349.7 | 357.7 |
| ارجاعات ضريبية | 10.9 | 2.6 | 0.0 | 0.0 | 0.2 |
| المنح والمساعدات الخارجية | 216.3 | 147.3 | 459.8 | 154.1 | 211.2 |
| لدعم الموازنة | 191.1 | 122.0 | 362.9 | 132.6 | 197.0 |
| لدعم المشاريع التطويرية | 25.2 | 25.2 | 96.9 | 21.5 | 14.2 |
| إجمالي النفقات العامة | 793.5 | 889.5 | 764.6 | 809.2 | 720.9 |
| النفقات الجارية، ومنها: | 730.4 | 780.0 | 715.5 | 734.8 | 678.5 |
| الأجور والرواتب | 427.2 | 448.8 | 409.4 | 393.6 | 403.0 |
| نفقات غير الأجور | 270.1 | 301.5 | 277.8 | 293.4 | 236.2 |
| صافي الإقراض | 33.1 | 29.8 | 28.3 | 47.9 | 39.3 |
| النفقات التطويرية | 63.2 | 109.4 | 49.1 | 74.4 | 42.4 |
| ممولة من قبل الخزينة | 38.0 | 84.2 | (47.7) | 52.9 | 28.1 |
| ممولة من قبل الدول المانحة | 25.2 | 25.2 | 96.9 | 21.5 | 14.2 |
| العجز/الفائض الجاري | (149.8) | (243.9) | (170.3) | (220.6) | (110.1) |
| العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات) | (213.0) | (353.4) | (219.4) | (295.0) | (152.5) |
| العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات) | 3.3 | (206.1) | 240.4 | (140.9) | 58.7 |
| التمويل | (3.3) | 206.1 | (240.4) | 140.9 | (58.7) |
| صافي التمويل من المصارف المحلية | 13.1 | 183.4 | (229.7) | 134.2 | (56.7) |
| الرصيد المتبقي | (16.5) | 22.8 | (10.6) | 6.7 | (2.1) |

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح

حول معدلها خلال الأرباع السابقة. أما فيما يخص إيرادات المقاصة فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2012 بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 357.7 مليون دولار. غير أنها كانت أقل بنسبة 13.2% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011⁵، وذلك نتيجة لتراجع حركة التبادل التجاري ما بين الربعين المتناظرين.

ارتفعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 16.7% خلال الربع الأول من عام 2012 لتبلغ حوالي 779.6 مليون دولار، جراء ارتفاع الإيرادات المحلية الصافية (بنحو 10.5%) مقارنة بما كان عليه الوضع للربع السابق، وارتفاع المنح والمساعدات الخارجية.

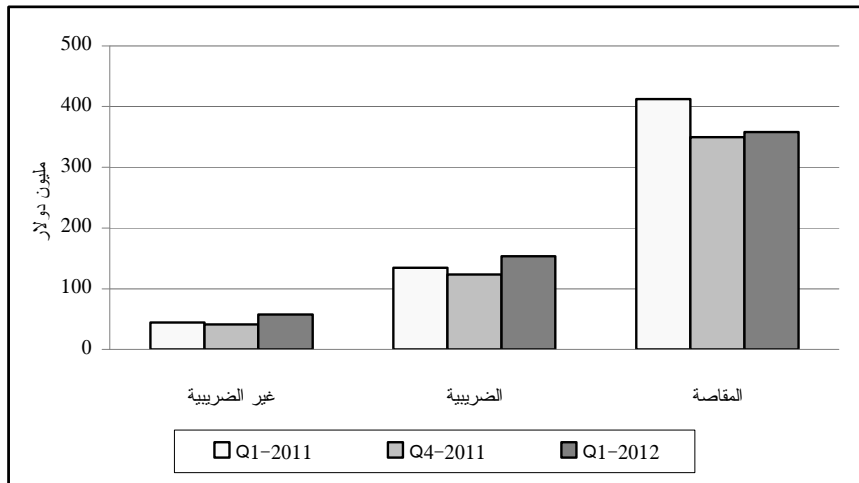
وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 63% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 27%، تليها الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10%، لتبقى هذه الحصص

⁵ إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيك، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بشكل كبير بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيك. عند النظر في التطورات على إيرادات المقاصة كما تم تحصيلها بالشيك فإن التغير فيها أقل من ذلك ويصل إلى نحو 9.8%.

الربعين المتناظرين، بشكل اساسي، على السياسات الحكومية المتبعة والتي تهدف إلى زيادة التحصيل الضريبي⁶. وارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الأول من العام 2012 بنسبة 39% مقارنة بالربع السابق ومقارنة بالربع المناظر لتبلغ 57.4 مليون دولار⁷.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد ارتفعت مقارنة بالربع السابق بنسبة 24.5% لتبلغ 153.5 مليون دولار، كما ارتفعت مقارنة بالربع المناظر من عام 2011 بنحو 14%. وتعود الزيادة في هذا البند للربعين المتتاليين إلى أن الربع الأول من بداية كل عام يشهد استحقاق ضريبي الدخل والأموال على المواطنين، في حين تدلل الزيادة ما بين

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول 2012

| 2012 | 2011 | | | | البيان |
|--------|-------------|--------------|--------------|--------------|---|
| | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | |
| 580.6 | 514.2 | 545.2 | 536.1 | 580.6 | إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار |
| 72.9 | 76.9 | 54.2 | 78.5 | 72.9 | كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%) |
| 83.8 | 70.0 | 76.2 | 68.7 | 79.5 | كنسبة إلى النفقات الجارية (%) |
| 24.8 | 20.5 | 21.5 | 20.6 | 24.8 | كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 216.3 | 154.1 | 459.8 | 147.3 | 216.3 | المنح والمساعدات (مليون دولار) |
| 27.1 | 23.1 | 45.8 | 21.5 | 27.1 | كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%) |
| 29.6 | 21 | 64.3 | 18.9 | 29.6 | كنسبة إلى النفقات الجارية (%) |
| 9.3 | 6.1 | 18.2 | 5.7 | 9.3 | كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 2337.6 | 2511.8 | 2530.9 | 2601.8 | 2421.8 | إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)* |

المصدر: جدول رقم (3-1)

* مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

⁶ بلغت ضريبة الدخل لهذا الربع حوالي 291.5 مليون شيكل بزيادة وصلت ما نسبته 55.8% عن الربع المناظر من العام 2011 في حين جاءت الزيادة عن الربع المناظر فيما يخص تحصيلات ضريبة القيمة المضافة ما نسبته 19.5% لتبلغ حوالي 157.8 مليون شيكل .

⁷ هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر بالانشطة الاقتصادية ويتم تحصيل أغلبها بشكل مباشر دون تدخل الجانب الإسرائيلي باستثناء ضريبة الخروج التي يدفعها المواطن الفلسطيني المغادر عبر معبر الكرامة.

بين الربعي المتناظرين، لتبلغ حوالي 197 مليون دولار. وتوزعت هذه المنح بين الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بحوالي 101.4 مليون دولار، والبنك الدولي 65.5 مليون دولار، ومنح عربية (من دولة قطر) بحوالي 30 مليون دولار. أما المنح المقدمة للتمويل التطويري فقد انخفضت خلال الربع الأول من عام 2012 إلى 14 مليون دولار مقارنة بنحو 21.4 مليون دولار للربع الرابع من عام 2011 ونحو 25 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 (انظر الجدول 3-3).

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2012 بشكل أعلى من المتوقع وبنحو 37% لتبلغ حوالي 211 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تحويل منح عربية، وارتفاع الدعم المقدم من المانحين الدوليين بشكل عام. ولكن المنح والمساعدات الخارجية كانت أقل من نظيرتها في الربع الأول من العام السابق بنحو 2.4%.

ارتفعت المنح والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة العامة بنحو 48.5% ما بين الربعين المتتاليين وبنسبة 3.1% ما

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية

خلال الربع الأول 2012

| البيان | 2011 | | | | 2012 |
|------------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| التمويل لدعم الموازنة | 191.1 | 122.0 | 362.9 | 132.6 | 197.0 |
| منح عربية | 52.9 | 26.0 | 207.3 | 0.0 | 30.1 |
| منح دولية | 138.1 | 96.1 | 155.6 | 132.6 | 166.9 |
| التمويل التطويري | 25.1 | 25.2 | 96.9 | 21.4 | 14.3 |
| إجمالي التمويل الخارجي | 216.2 | 147.3 | 459.8 | 154.1 | 211.3 |

المصدر: جدول رقم (7) - جدول الدعم الخارجي.

2-3 تحليل بنود النفقات العامة

الجارية والتطويرية على حد سواء. كما تجدر الإشارة إلى تراجع النفقات العامة لهذا الربع مقارنةً بالربع الأول من العام 2011 وبنحو 9%.

شهدت النفقات العامة تراجعاً بنسبة 11% خلال الربع الأول من عام 2012 لتبلغ حوالي 721 مليون دولار. وقد جاء التراجع في النفقات العامة على خلفية انخفاض النفقات

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الأول 2012

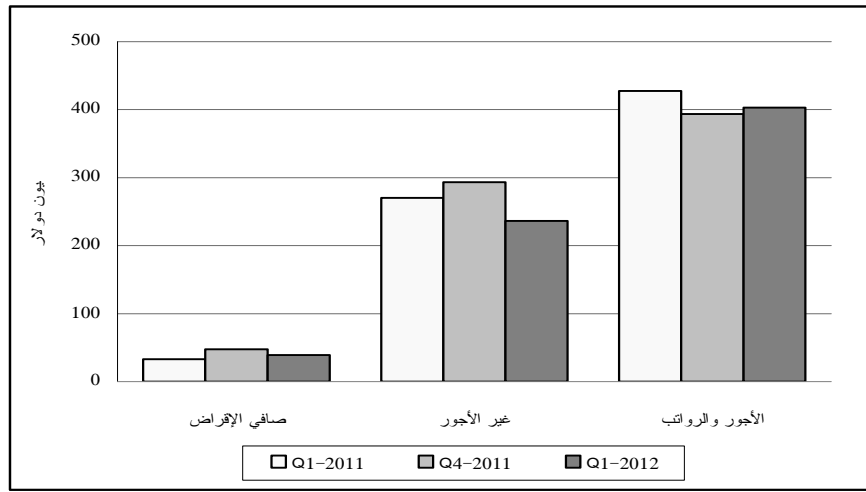
| البيان | 2011 | | | | 2012 |
|--------------------------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| النفقات الجارية (مليون دولار) | 730.4 | 780.0 | 715.5 | 734.8 | 678.5 |
| كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%) | 92.0 | 87.7 | 93.6 | 90.8 | 94.1 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 31.2 | 30.0 | 28.3 | 29.3 | 28.0 |
| النفقات التطويرية (مليون دولار) | 63.2 | 109.4 | 49.1 | 74.4 | 42.4 |
| كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%) | 8.0 | 12.3 | 6.4 | 9.2 | 5.9 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 2.7 | 4.2 | 1.9 | 3.0 | 1.7 |
| إجمالي النفقات العامة (مليون دولار) | 793.5 | 889.5 | 764.6 | 809.2 | 720.9 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 33.9 | 34.2 | 30.2 | 32.2 | 29.8 |

المصدر: جدول 3-1

كما سجل الإنفاق على صافي الإفراض تراجعاً ملحوظاً بنحو 18% خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق⁸. أما فيما يتعلق بالنفقات التطويرية فقد تراجعت لتبلغ 42.4 مليون دولار مقارنة مع 74.4 مليون دولار خلال الربع السابق.

ويعزى التراجع في الإنفاق الجاري بالدرجة الأساس إلى قيام السلطة الوطنية بتخفيض نفقات بند غير الأجر بنحو 20% مقارنة بالربع السابق، جراء تراجع الإنفاق التشغيلي على مراكز المسؤولية للسلطة الوطنية وتراجع تحويلات السلطة للمتقاعدين وتحويلاتها لصالح الخدمات الاجتماعية التي تتم عبر الوزارت (باستثناء مخصصات وزارة شؤون الأسرى).

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى تراجع النفقات الجارية وارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى تراجع العجز الجاري خلال هذا الربع ليبلغ حوالي 110 مليون دولار مقارنة مع 220.6 مليون دولار خلال الربع السابق، وبقاءه أيضاً أقل من نظيره في الربع الأول من عام 2011 (حوالي 150 مليون دولار). وبشكل عام فقد شكّل هذا العجز حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 8.8% في الربع الرابع من العام 2011.

ومن المعلوم أن المكون الأكبر في الإنفاق الجاري هو الأجر والرواتب⁹. وتشير البيانات إلى ارتفاع هذا البند خلال الربع الأول من 2012 بنحو 2.4% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ نحو 403 مليون دولار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة فاتورة الرواتب النقدية والتي بلغت 403 مليون دولار قد جاءت دون مستوى الالتزام بحوالي 35.3 مليون دولار كما سيُبين معنا لاحقاً عند تحليل البند المتعلق بمتأخرات السلطة الوطنية. ويمثل هذا الفرق قصوراً في تغطية القيمة الفعلية لفاتورة الرواتب، وهو ناتج عن قصور في السيولة المتاحة للخزينة.

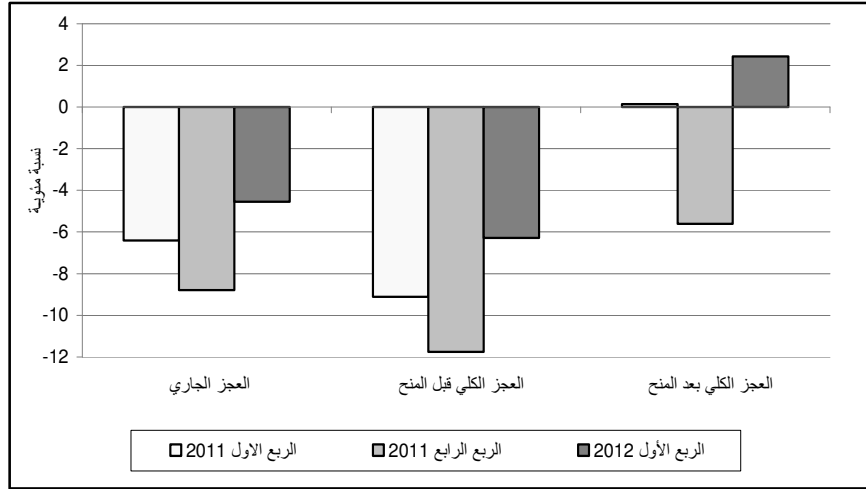
⁸ يمثل بند صافي الإفراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

⁹ تستحوذ فاتورة الأجر والرواتب على حصة الأسد من النفقات الجارية وقد وصلت حصتها لهذا الربع ما نسبته 59.4% مقارنة نحو 53.6% للربع السابق ومقارنة بنحو 58.5% للربع المناظر.

(التي تستحق في أغلبها لتغطية العمليات التشغيلية للسلطة) فقد بلغت في الربع الأول من العام 2012 نحو 91 مليون دولار وهي أعلى قيمة منذ العام 2008 وتعادل ضعف متأخرات هذا البند في الربع المناظر من العام 2011.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحسن في أداء الرصيد الجاري للموازنة الفلسطينية لا يعكس بأي حال من الأحوال تغييراً هيكلياً على جانبي الموازنة فعند النظر إلى المتأخرات المتراكمة على الخزينة فيما يخص بند نفقات غير الأجور

شكل 3-3: مؤشرات العجز (أساس نقدي) كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: جدول 3-1.

تخص الإنفاق التطويري (15 مليون). بالمقابل بلغت المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية نحو 8.8 مليون دولار، ليكون بذلك صافي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال هذا الربع نحو 168 مليون دولار. وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (110 مليون دولار) يكون رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 278 مليون دولار.

بلغ العجز الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 152.5 مليون دولار (6.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 11.7% للربع السابق). أما فيما يخص رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات، فقد سجل فائضاً بحوالي 58.7 مليون دولار، مقارنة مع عجز بحوالي 141 مليون دولار للربع السابق ومقارنة بفائض بلغ 3.3 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

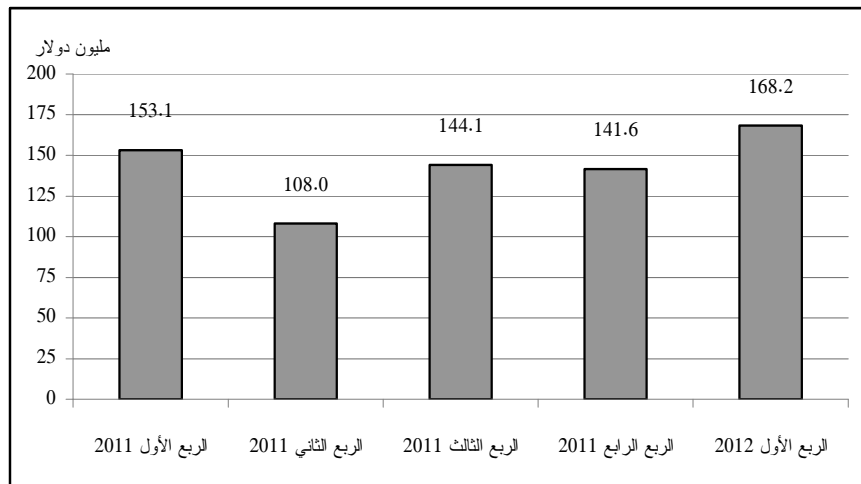
وبدلل تراكم المتأخرات على السلطة الوطنية بأنها ما زالت تعاني من صعوبات في سد فجوة التمويل من خلال الجباية المحلية وحدها من دون اللجوء إلى الحصول على دعم إضافي من المانحين الدوليين. ويؤدي تأخير دفع المستحقات، خصوصاً تلك المستحقة للقطاع الخاص إلى فرض تكلفة كبيرة على الموازنة من حيث غرامات التأخير التي يشترطها موردو السلع والخدمات من القطاع الخاص. كما أن تراكم المتأخرات يعني عملياً أن الدين العام على السلطة الوطنية أعلى بكثير من الأرقام المنشورة.

3-4 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي

ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012 حوالي 177 مليون دولار¹⁰. وقد توزعت المستحقات بين إرجاعات ضريبية (36 مليون)، ومتأخرات لصالح القطاع الخاص (91 مليون)، ومتأخرات الأجور والرواتب (35 مليون)، ومتأخرات

¹⁰ بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا عن الفارق بين العجز على أساس نقدي والعجز على أساس الاستحقاق.

شكل 3-4: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات خلال الربع الأول 2012¹¹

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

5-3 إيرادات المقاصة

مكونات المقاصة يُلاحظ بأن ارتفاع العائد من ضريبة القيمة المضافة بنحو 6.8% هو مصدر الارتفاع الرئيس في إيرادات المقاصة. كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (القيمة المضافة والجمارك والمحروقات) متعادلة تقريباً وتعادل الثلث لكل بند.

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة (على أساس الالتزام). ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 357 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2012 (ارتفاع بمقدار 1.7% عن الربع السابق و 8.4% مقارنة بالربع المناظر). وعند النظر في

جدول 3-5: إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

| 2012 | | 2011 | | | البيان |
|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--|
| الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 357.2 | 351.3 | 379.0 | 365.4 | 329.6 | إيرادات مقاصة |
| 123.8 | 126.2 | 132.6 | 130.0 | 115.9 | الجمارك |
| 119.6 | 112.0 | 119.2 | 118.0 | 104.1 | القيمة مضافة |
| 112.0 | 112.7 | 119.2 | 115.6 | 109.9 | المحروقات |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | ضريبة الشراء |
| 0.6 | 0.5 | 7.0 | 0 | 0.6 | ضريبة الدخل |
| 1.2 | -0.1 | 1.1 | 1.8 | -0.8 | أخرى |
| 62.8 | 68.3 | 69.5 | 68.2 | 56.8 | إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية (%) |
| 45.8 | 52.6 | 37.7 | 53.5 | 41.4 | إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) (%) |
| 14.7 | 14.0 | 15.0 | 14.0 | 14.1 | إيرادات المقاصة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي* (%) |

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.
* الناتج المحلي الإجمالي هو بالأسعار الجارية.

¹¹ الاختلاف في تقدير هذا البند عن الأرقام الواردة في أعداد المراقب الماضية يعود على قيام وزارة المالية بتحديث بياناتها للأرباح السابقة بالكامل.

6-3 الدين العام

جاء لتغطية مستحقات تخصص هيئة البترول (انظر الجدول 3-6). وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 7.3 مليون دولار.

من جهة أخرى، ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي خلال الربع الأول من عام 2012 إلى 23% بزيادة نقطة مئوية واحدة عن النسبة في الربع السابق.

شهد الدين العام خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً محدوداً وبأقل من 1% مقارنة بالربع السابق، ليبقى عند حوالي 2.2 مليار دولار. وتوزع مناصفة تقريباً بين دين خارجي ودين محلي. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية (56%)، ومؤسسات دولية وإقليمية (30%)، وقروض ثنائية (14%). أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 13% منه

جدول 3-6: الدين العام خلال الربع الأول من 2012

| (مليون دولار) | | | | | |
|---|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| البيان | 2011 | | | | 2012 |
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| أ- الدين المحلي | 907.3 | 1,123.7 | 827.7 | 1,098.5 | 1,101.7 |
| قروض البنوك | 402.6 | 433.4 | 376.9 | 506.1 | 481.4 |
| قصير الأجل | 0 | 0 | 167.0 | 168.5 | 162.8 |
| طويل الأجل | 0 | 0 | 209.9 | 337.6 | 318.6 |
| تسهيلات بنكية | 362.2 | 529.9 | 302.7 | 441.0 | 448.0 |
| قصير الأجل | 0 | 0 | 302.7 | 441.0 | 448.0 |
| قروض هيئة البترول | 133.2 | 150.8 | 139.3 | 142.8 | 164.1 |
| قصير الأجل | 0 | 0 | 139.3 | 142.8 | 164.1 |
| قروض مؤسسات عامة أخرى | 9.2 | 9.6 | 8.7 | 8.6 | 8.2 |
| قصير الأجل | 0 | 0 | 8.7 | 8.6 | 8.2 |
| ب- الدين الخارجي | 1,045.6 | 1,046.9 | 1,116.2 | 1,114.3 | 1,126.7 |
| مؤسسات مالية عربية | 539.2 | 539.8 | 617.3 | 617.2 | 630.7 |
| صندوق الأقصى | 444.1 | 444.1 | 522.7 | 522.4 | 522.4 |
| الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية | 42.1 | 42.2 | 42.4 | 43.3 | 56.3 |
| البنك الاسلامي للتنمية | 53.0 | 53.5 | 52.2 | 51.5 | 52.0 |
| مؤسسات مالية إقليمية ودولية | 346.6 | 346.2 | 342.4 | 341.9 | 338.1 |
| البنك الدولي | 301.0 | 300.0 | 298.0 | 297.0 | 295.0 |
| بنك الاستثمار الأوروبي | 23.4 | 23.9 | 22.1 | 22.6 | 20.7 |
| الصندوق الدولي للتطوير الزراعي | 3.5 | 3.5 | 3.4 | 3.3 | 3.3 |
| الأوبك | 18.7 | 18.8 | 18.9 | 19.0 | 19.1 |
| قروض ثنائية | 159.8 | 160.9 | 156.5 | 155.2 | 157.9 |
| مجموع الدين العام | 1,952.9 | 2,170.6 | 1,943.9 | 2,212.8 | 2,228.4 |

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 3: ضريبة القيمة المضافة واتفاق باريس!

تواجه الموازنة العامة الاسرائيلية عجزاً بقيمة 29.7 مليار شيكل خلال العام 2012. ويزيد هذا العجز بمقدار 60% عما تم توقعه عند وضع مشروع الموازنة. وفي أثناء التحضير لاعداد موازنة العام 2013، اقترحت دائرة اعداد الموازنة في وزارة المالية الاسرائيلية رفع ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل من 16% إلى 17%. لا بل تم اقتراح أن يبدأ تطبيق التعرفة الجديدة في مطلع تموز من العام الحالي. ويتوقع أن يؤدي رفع ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة الإيرادات بمقدار 4 مليار شيكل/سنة¹². وقد دارت نقاشات حامية حول هذا الاقتراح وحول تبعاته السلبية على المواطنين، وهو ما أدى إلى رفضه من قبل الحكومة. وبدلاً من رفع الضريبة، قرّر رئيس الوزراء نتنياهو، زيادة نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.5% إلى 3%، لتبلغ قيمة العجز المتوقع في العام 2013 نحو 13.5 مليار شيكل¹³.

مع اقتراب الانتخابات الاسرائيلية واستمرار الاحتجاجات الشعبية في الشوارع الاسرائيلية على غلاء المعيشة يبدو قرار نتنياهو مناوراً سياسية ذكية وذلك لحساسية موضوع رفع ضريبة القيمة المضافة. إذ من المعلوم أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة "تراجعية" (regressive tax) وليست تصاعديّة مثل ضريبة الدخل¹⁴. وبالتالي فإن رفع ضريبة القيمة المضافة سيؤثر سلباً بالمقام الأول على الشرائح الفقيرة.

كان من الممكن أن يؤدي رفع ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل إلى رفع الضريبة أيضاً في الأراضي الفلسطينية. إذ ينص بروتوكول باريس على أن الفرق في ضريبة القيمة المضافة بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية يجب أن لا يزيد على نقطتين مئويتين. وبما أن ضريبة القيمة المضافة الحالية في الأراضي الفلسطينية هي 14.5%، فإن اقتراح رفع ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل إلى 17% كان يمكن أن يؤدي إلى رفع الضريبة في الأراضي الفلسطينية إلى 15% على الأقل.

هذا أمر له انعكاسات اجتماعية قوية خصوصاً وأن ضريبة القيمة المضافة تفرض في الأراضي الفلسطينية بشكل موحّد على كافة السلع بغض النظر عما إذا كانت هذه السلع ضرورية أو كمالية. ولكن رفع الضريبة من 14.5 إلى 15.5% (أي بمقدار نقطة مئوية واحدة) يمكن أن يولّد دخلاً إضافياً لموازنة السلطة الوطنية بمقدار 160 مليون شيكل/سنة (أو بمقدار 80 مليون شيكل تقريباً إذا ما كانت الزيادة هي بمقدار نصف بالمائة فقط). وهذا إيراد إضافي مهم يمكن أن يساعد في سدّ عجز الموازنة ولكن تبعاته الاجتماعية، كما ذكرنا، باهظة.

جدول 1: ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية

| 2011 | 2010 | 2009 | |
|---------|---------|---------|--|
| 2,297.4 | 2,058.3 | 1,866.7 | ضريبة القيمة المضافة (مليون شيكل) |
| 10.3% | 9.5% | 9% | ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| 35.9% | 34.1% | 36.2% | ضريبة القيمة المضافة كنسبة من إجمالي الإيرادات |

يلاحظ من الجدول 1 أن إيراد ضريبة القيمة المضافة ارتفع بشكل مستمر خلال السنوات الماضية، وأن هذه الضريبة تمثل أكثر من ثلث إجمالي الإيرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية.

¹² <http://www.haaretz.com/business/vat-and-income-tax-rates-set-to-rise-1-corporate-tax-to-stay-unchanged-1.436822>

¹³ <http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000760344&fid=1725>

¹⁴ يقصد بـضريبة القيمة المضافة "التراجعية" أي أن أثرها يكون أكبر على الشرائح الأكثر فقراً ويقل أثرها كلما ازدادت الشرائح غنى، نظراً لأن الفقراء يخصصون نسبة أعلى من دخلهم للاستهلاك.

4. القطاع المصرفي¹⁵

1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 1-4 أهم البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي عرض لأهم هذه التغيرات والتطورات.

1. جانب الأصول (الموجودات)

ارتفع صافي الموجودات بقيمة بلغت 40.8 مليون دولار وبنسبة 0.5% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 يلاحظ أن تلك الموجودات ارتفعت بنحو 4.8% أو ما يعادل 422 مليون دولار. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، يلاحظ أن صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفع بنسبة 3.2%، أما مجموع الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف فقد شهد انخفاضاً بنسبة 3.8% مقارنة بالربع الأخير من العام السابق. وهذا الانخفاض ناجم عن هبوط في أرصدة المصارف الخارجية بنسبة 5.2%.

أما عناصر الموجودات الأخرى، فيلاحظ ارتفاع في محفظة الأوراق المالية بنحو 3.4 مليون دولار، كذلك ارتفع بند النقدية وبند الاستثمارات بنحو 4.4%، وبنسبة 2.9% على الترتيب. ويوضح الشكل 1-4 توزيع موجودات المصارف نهاية الربع الأول من العام 2012.

سجلت موجودات/مطلوبات إجمالي المصارف العاملة في فلسطين نمواً طفيفاً بنسبة 0.5% نهاية الربع الأول من العام 2012، مقارنة مع نهاية الربع الرابع من العام 2011. وبالمقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 نجد أن نمواً بنسبة 4.8% قد تحقق.

وفيما يلي تلخيصاً لأهم التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسية لجانبي الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012:

جانب الأصول:

- ✧ نمو صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.2%.
- ✧ تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 5.2%.
- ✧ تراجع في أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 1.7%.
- ✧ ارتفاع أرصدة المصارف داخل فلسطين 0.4%.
- ✧ ارتفاع في مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 2.9%.
- ✧ ارتفاع في بند النقدية بنسبة 4.4%.

جانب الخصوم:

- ✧ تراجع إجمالي الودائع بنحو 0.6%.
- ✧ نمو ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 1%.
- ✧ تراجع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف 24.5%.
- ✧ ارتفاع رأس مال المصارف بنسبة 4.3%.

ومن ناحية أخرى، بقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً عند 18 مصرفاً حتى نهاية الربع الأول من العام 2012 ودون أي تغيير في عدد فروعها ومكاتبها عن الربع السابق (226 فرع ومكتب).

¹⁵ بيانات أولية قابلة للتعديل.

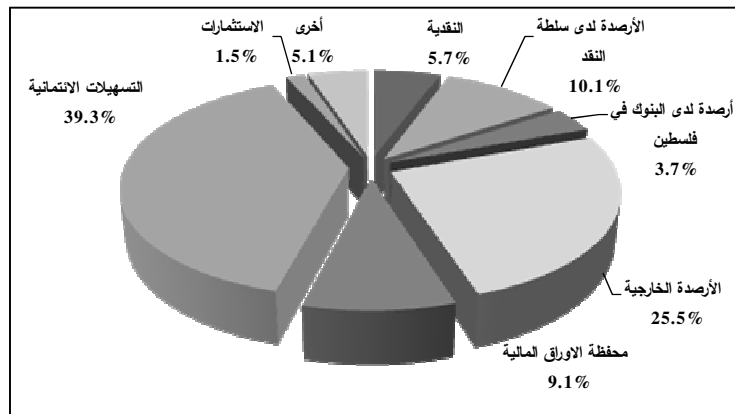
جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الاراضي الفلسطينية
خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

(مليون دولار)

| 2012 | 2011 | | | | البيان |
|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---------------------------------|
| الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | بيان الميزانية |
| 9,151.1 | 9,110.3 | 8,860.5 | 8,837.2 | 8,728.9 | الأصول (الإجمالي) |
| 518.5 | 496.7 | 545.4 | 539.6 | 497.9 | النقدية والمعادن الثمينة |
| 3,600.3 | 3,743.7 | 3,722.2 | 3,502.2 | 3,782.3 | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف |
| 829.7 | 826.3 | 629.5 | 582.0 | 588.7 | محفظه الأوراق المالية |
| 3,594.5 | 3,482.8 | 3,215.2 | 3,434.8 | 3,094.8 | التسهيلات الائتمانية المباشرة |
| 6.1 | 5.9 | 5.2 | 5.4 | 3.7 | القبولات المصرفية |
| 141.4 | 137.4 | 310.2 | 311.5 | 357.8 | الاستثمارات |
| 175.1 | 171.3 | 163.3 | 152.9 | 142.7 | الأصول الثابتة |
| 285.6 | 246.2 | 269.5 | 308.7 | 261.0 | الأصول الأخرى |
| 9,151.1 | 9,110.3 | 8,860.5 | 8,837.2 | 8,728.9 | المطلوبات (الإجمالي) |
| 530.5 | 646.5 | 474.8 | 452.8 | 418.6 | أرصدة سلطة النقد والمصارف |
| 7,045.4 | 6,972.5 | 6,820.5 | 6,950.3 | 6,928.8 | إجمالي ودائع الجمهور |
| 14.5 | 16.2 | 17.7 | 17.8 | 13.4 | القبولات المنفذة والقائمة |
| 141.8 | 122.0 | 217.4 | 117.5 | 114.5 | المطلوبات الأخرى |
| 186.7 | 171.1 | 173.8 | 167.1 | 155.7 | مخصص ضرائب وأخرى |
| 1,232.3 | 1,182.0 | 1,156.3 | 1,131.7 | 1,098.6 | حقوق الملكية |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأول من العام 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

التسهيلات الائتمانية المباشرة

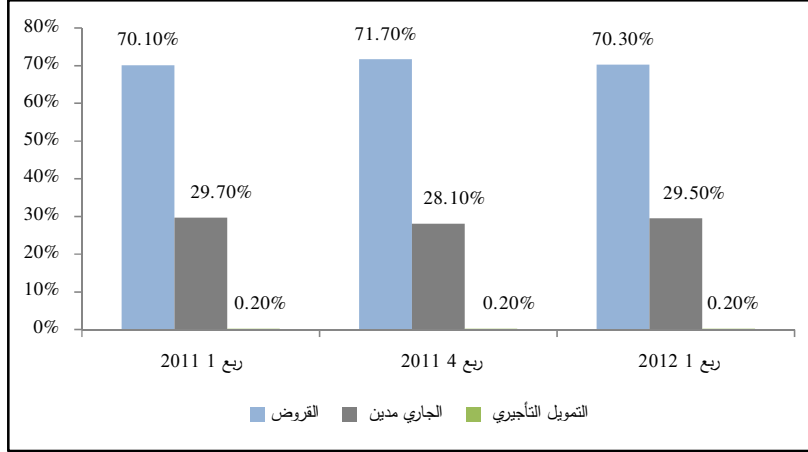
مكونات التسهيلات الائتمانية يلاحظ نمو القروض بنحو 30 مليون دولار وبنسبة 1.2%، أما تسهيلات الجاري مدين فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 8.3%، وذلك نتيجة لزيادة حصة السلطة الوطنية من هذا التسهيل بمقدار 50 مليون دولار.

شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأول من العام 2012 ما نسبته 39% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت حصتها بنحو نقطة مئوية واحدة مقارنة بما كانت عليه في الربع الرابع من العام 2011، أو ما يعادل نحو 111.7 مليون دولار. ومن خلال تحليل

السابق. في المقابل ازدادت حصة تسهيلات الجاري مدين، فيما بقيت حصة التمويل التأجيري ثابتة عند 0.2% (انظر الشكل 4-2).

استمرت سيطرة القروض بأهمية نسبية بلغت 70% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، متراجعة بنحو 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأخير من العام

شكل 4-2: الأهمية النسبية لأنواع التسهيلات الائتمانية



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف.

يلاحظ استحواد الضفة الغربية (بما فيها التسهيلات للقطاع العام ولغير المقيمين) على 91% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، أما النسبة الباقية فكانت من نصيب قطاع غزة (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012 (مليون دولار)

| 2012 | 2011 | | | | |
|-----------------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------------|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | |
| حسب التوزيع الجغرافي | | | | | |
| 3,273.4 | 3,173.3 | 2,937.4 | 3,174.6 | 2,858.6 | الضفة الغربية* |
| 321.0 | 261.5 | 277.8 | 308.2 | 236.2 | قطاع غزة |
| حسب الجهة المستفيدة | | | | | |
| 1,121.0 | 1,118.1 | 856.4 | 1,108.9 | 915.7 | قطاع عام |
| 2,419.0 | 2,256.2 | 2,303.8 | 2,318.2 | 2,116.8 | قطاع خاص مقيم |
| 54.5 | 60.5 | 55.0 | 55.7 | 61.3 | قطاع خاص غير مقيم |
| حسب نوع التسهيل | | | | | |
| 2,526.1 | 2,316.2 | 2,347.1 | 2,496.0 | 2,169.7 | قروض |
| 1,060.1 | 1,111.1 | 860.6 | 978.8 | 918.2 | جاري مدين |
| 8.2 | 7.5 | 7.5 | 8.0 | 6.9 | تمويل تأجيري |
| حسب نوع العملة | | | | | |
| 2,209.4 | 2,011.5 | 2,009.8 | 2,206.7 | 1,873.3 | دولار أمريكي |
| 427.8 | 454.0 | 419.5 | 404.9 | 320.5 | دينار أردني |
| 935.0 | 948.6 | 764.4 | 851.2 | 879.8 | شيفل إسرائيلي |
| 22.8 | 20.7 | 21.5 | 20.0 | 21.2 | عملات أخرى |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

*القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

أما فيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2012، فإن الجدول 3-4 يشير إلى هيمنة قطاع العقارات والإنشاءات على الحصة الأكبر من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 21.4%، ثم قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية بنسبة 21.2%، تلاها القروض الاستهلاكية بنسبة 16.5%¹⁶.

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص فقد أظهرت البيانات استقرار حصة كل منهما (31% للقطاع العام). كما توزعت التسهيلات الائتمانية بحسب نوع العملة بنسب متفاوتة مع استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر منها، حيث شكّلت نحو 62% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الربع الأول من 2012. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة بعملة الشيكل فقد شكّلت 26% (انظر جدول 4-2).

جدول 3-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

| حصة القطاع (مليون دولار) | | | | | | | | | | القطاع الاقتصادي |
|--------------------------|----------------|------------|----------------|------------|----------------|------------|----------------|------------|----------------|--|
| 2012 | | 2011 | | | | | | | | |
| النسبة | الربع الأول | النسبة | الربع الرابع | النسبة | الربع الثالث | النسبة | الربع الثاني | النسبة | الربع الأول | |
| 21.4 | 542.6 | 16.6 | 406.4 | 16.5 | 401.3 | 16.2 | 385.3 | 16.4 | 368.2 | العقارات والإنشاءات |
| 1.0 | 24.9 | 1.0 | 22.9 | 0.9 | 21.9 | 1.2 | 27.4 | 3.7 | 83.3 | تطوير الأراضي |
| 10.5 | 267.0 | 12.3 | 302.0 | 12.0 | 292.5 | 12.4 | 295.3 | 12.8 | 287.7 | التعدين والصناعة |
| 21.2 | 538.9 | 20.0 | 491.3 | 20.5 | 497.9 | 20.9 | 498.3 | 19.1 | 427.5 | التجارة الداخلية والخارجية |
| 1.8 | 44.7 | 1.4 | 34.8 | 1.3 | 31.8 | 1.3 | 31.8 | 2.2 | 49.5 | الزراعة والثروة الحيوانية |
| 2.1 | 53.1 | 2.0 | 50.0 | 2.1 | 51.4 | 2.1 | 49.4 | 2.4 | 52.6 | السياحة والفنادق والمطاعم |
| 0.8 | 21.5 | 1.0 | 22.6 | 1.1 | 25.7 | 1 | 24.3 | 1 | 21.9 | النقل والمواصلات |
| 11.3 | 286.5 | 12.0 | 295.2 | 15.6 | 377.9 | 16.1 | 383.0 | 20.5 | 458.8 | الخدمات |
| 2.6 | 65.4 | 2.7 | 66.3 | 2.8 | 67.5 | 2.9 | 70.0 | 2.4 | 54.5 | تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية |
| 4.0 | 102.7 | 4.8 | 118.7 | 4.7 | 114.5 | 4.1 | 97.5 | 4.3 | 93.2 | تمويل شراء السيارات |
| 16.5 | 419.6 | 17.0 | 417.0 | 15.1 | 365.8 | 13.9 | 330.9 | 7.7 | 172.4 | تمويل السلع الاستهلاكية |
| 6.7 | 169.2 | 9.2 | 224.7 | 7.4 | 180.0 | 7.9 | 188.4 | 7.5 | 168.8 | أخرى في القطاع الخاص |
| 100 | 2,536.1 | 100 | 2,451.9 | 100 | 2,428.2 | 100 | 2,381.6 | 100 | 2,238.4 | المجموع |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية

شكّلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 10% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012، وبقيمة بلغت نحو 925 مليون دولار. وتوزعت هذه الأرصدة ما بين احتياطات إلزامية بنسبة 71%، وحسابات جارية بنسبة 6%، وحسابات أخرى بنسبة 23%.

أرصدة المصارف الخارجية

شكّلت أرصدة المصارف الخارجية ما نسبته 25.5% من مجموع موجودات المصارف منخفضة بنحو 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع نسبتها في الربع الرابع من العام 2011. وهذا التراجع ترافق مع زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع موجودات المصارف بحوالي 1.1 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة.

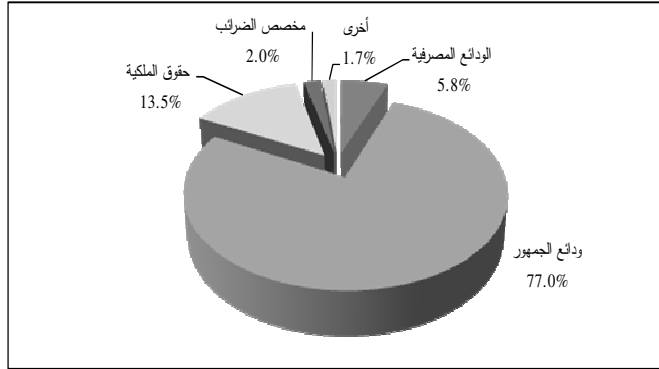
¹⁶ حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات أيضاً، لذا يمكن ظهور فروق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 3-4، 4-4.

2. جانب المطلوبات

7,045 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو نقطة مئوية واحدة عن الربع السابق، وزيادة بمقدار 1.7% عن الربع المناظر من عام 2011 (انظر الشكل 4-3).

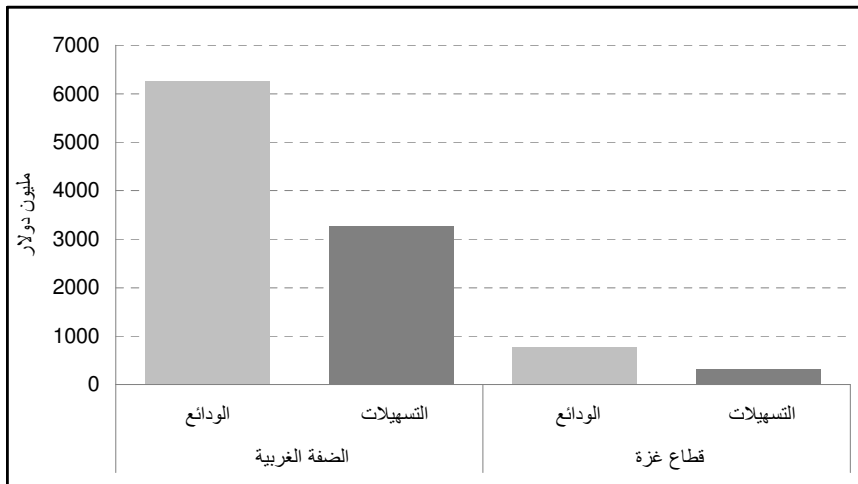
يتكون جانب المطلوبات للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيسي من إجمالي ودائع الجمهور (77%) ومن حقوق الملكية (13.5%). وبلغت ودائع الجمهور في نهاية الربع الأول من العام 2012 حوالي

شكل 4-3: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأول 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف.
• المطلوبات الأخرى تشمل: القبولات المنفذة والقائمة.

شكل 4-4: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الأول 2012

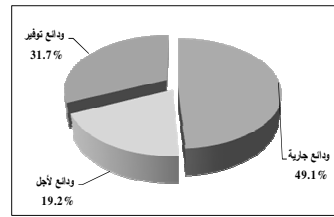


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف.

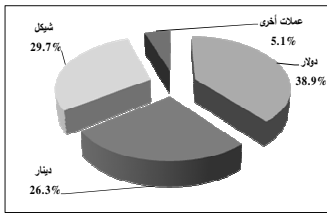
ودائع الجمهور، إذ شكلت نحو 39%، وشكلت عملة الشيكال 30% من إجمالي تلك الودائع، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة 26% (انظر الشكل 4-6).

شكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) ما نسبته 49% من إجمالي ودائع الجمهور، في حين شكلت الودائع الآجلة 32%، أما ودائع التوفير فشكلت 19% (انظر الشكل 4-5). واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على إجمالي

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الأول 2012



شكل 4-6: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الأول 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية إلى 51% خلال الربع الأول من 2012، مقارنة بنحو 45% في الربع المناظر من عام 2011. كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع خلال الربع الأول من العام لتصل إلى 38%، مقارنة بنحو 35% في الربع المناظر. أما نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات فقد بلغت 77% خلال الربع الأول 2012 مقارنة بنحو 79% خلال الربع المناظر من 2011. وفي نفس السياق فقد شكّلت الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع نحو 33% مقارنة بنحو 34% خلال الربع الأول من عام 2011.

سجل مجموع رأس المال (حقوق الملكية) لمجمل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نمواً بنسبة 4.3% في نهاية الربع الأول من العام 2012 مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ 1,232 مليون دولار.

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعض التغيرات خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع الرابع والربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 4-4). فقد ارتفعت نسبة

جدول 4-4: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

(نسبة مئوية)

| المؤشر | 2011 | | | | |
|--|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية | 44.7 | 49.4 | 47.1 | 50.0 | 51.0 |
| تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص | 34.9 | 36.2 | 37.5 | 37.3 | 38.3 |
| الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع | 33.9 | 31.0 | 34.8 | 32.4 | 33.2 |
| ودائع العملاء/إجمالي الموجودات | 79.4 | 78.7 | 77.0 | 76.5 | 77.0 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

4-3 نشاط غرف المقاصة

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، أن إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص مع نهاية الربع الأول من العام 2012 بلغت نحو المليار شيك بقيمة 2,604 مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة

أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012 حوالي 38 مليون دولار، مرتفعة بنحو 39% مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، ومتراجعة بنحو 0.6 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

تطبيق نظام الشيكات المعادة الآلي الذي يعمل على الحد من ظاهرة الشيكات المعادة من خلال تصنيف العملاء. هذا إلى جانب تراجع نشاط الاقتصاد المحلي خلال الربع الأول من العام 2012.

4.4% في العدد و 9.3% في القيمة مقارنة مع الربع الأخير من العام السابق. كما يلاحظ أيضاً خلال نفس الفترة انخفاض في عدد وقيمة الشيكات المعادة (انظر الجدول 4-5). ويعزى هذا الانخفاض، بشكل أساسي، إلى فعالية

جدول 4-5: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

| الفترة | الشيكات المقدمة للتقاص | | الشيكات المعادة | | نسبة المعاد / المقدم للتقاص | |
|-------------------|------------------------|-------------------|-----------------|-------------------|-----------------------------|------------|
| | العدد (شيك) | القيمة (مليون \$) | العدد (شيك) | القيمة (مليون \$) | العدد (%) | القيمة (%) |
| الربع الأول 2011 | 981,188 | 2,882.7 | 106,141 | 167.2 | 10.8 | 5.8 |
| الربع الثاني 2011 | 1,001,249 | 3,059.2 | 115,883 | 175.6 | 11.6 | 5.7 |
| الربع الثالث 2011 | 1,010,402 | 3,055.7 | 134,574 | 213.2 | 13.3 | 7.0 |
| الربع الرابع 2011 | 1,055,827 | 2,870.8 | 131,518 | 202.1 | 12.5 | 7.0 |
| الربع الأول 2012 | 1,009,857 | 2,604.4 | 119,019 | 180.3 | 11.8 | 6.9 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 بورصة فلسطين

للربع الأول من العام 2012 نحو 6.1% مقارنة

مع 5.7% خلال الربع الرابع من العام 2011.

- نسبة الدوران¹⁸: بلغت هذه النسبة في الربع الأول من العام 2012 نحو 3.4%، وهي نفس معدل الدوران خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 4.1%، قطاع الصناعة 2.3%، قطاع البنوك والخدمات المالية 3.7%، قطاع الخدمات 3.4% وقطاع التأمين 0.6%.

✧ درجة التركيز¹⁹:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 79% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2012. وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (45%)، بنك فلسطين (14.0%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (12%)، وموبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (5%)، والبنك الإسلامي العربي (3%).

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه: مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية¹⁷: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2011 نحو 32% مقارنة بـ 29% في العام 2010.

- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2012، 46 شركة، وتتنوع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (11 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

- نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين

¹⁸ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتبع بها الأسهم.

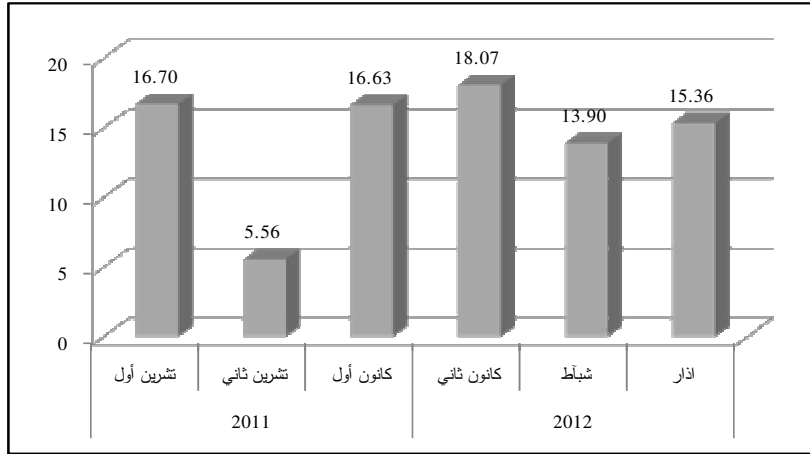
¹⁹ يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

¹⁷ يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

المتداولة نحو 95.74 مليون دولار في الربع الأول من العام 2012، بارتفاع مقداره 1% عن الربع السابق (انظر شكل 4-8).

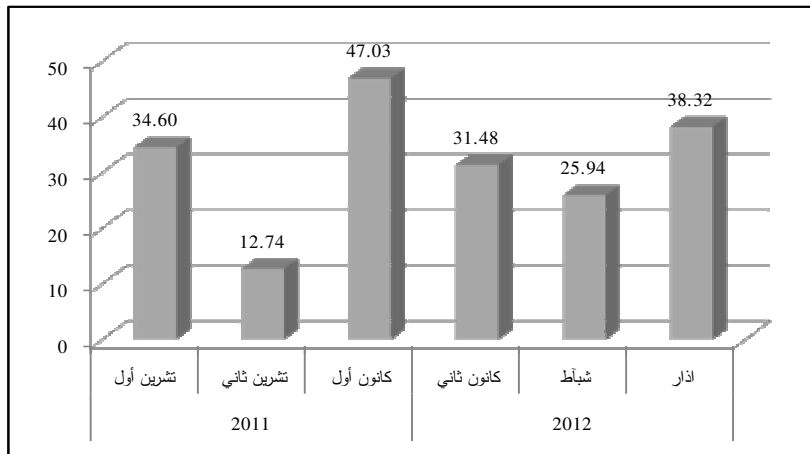
بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2012 نحو 47.33 مليون سهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 22% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 (انظر شكل 4-7). وبلغت قيمة الأسهم

شكل 4-7: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الرابع 2011 والربع الأول 2012 (مليون سهم)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الرابع، 2011 والربع الأول 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

نحو 83% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة.

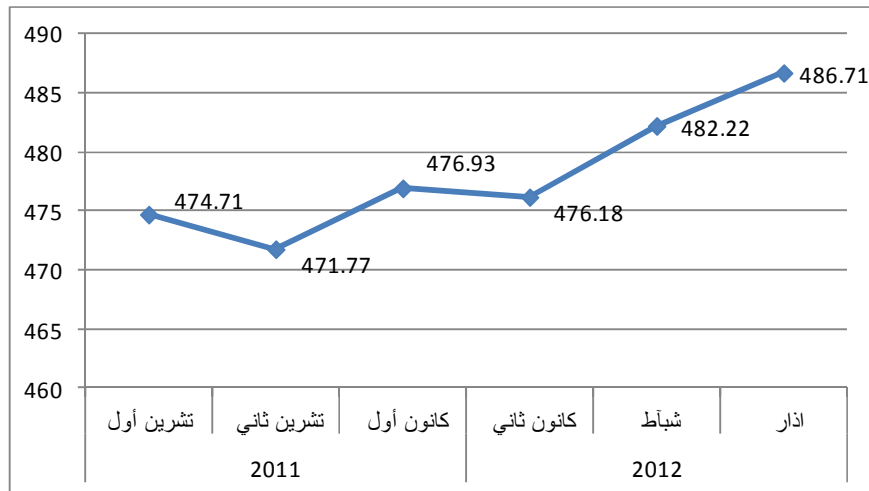
بدأت بورصة فلسطين بالعمل بمؤشر القدس المعدل اعتباراً من أول جلسة تداول في العام 2012، ويضم مؤشر القدس لهذا العام 15 شركة من أصل 46 شركة مدرجة، وتشكل

الفلسطينية (PALTEL)، الفلسطينية للكهرباء (PEC)، وموبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (WATANIYA). وأخيراً ثلاث شركات من قطاع الصناعة (بيرزيت للأدوية (BPC)، سجائر القدس (JCC)، ومطاحن القمح الذهبي (GMC)).

وقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الأول من العام 2012 عند 486.71 نقطة، متقدماً بـ 9.78 نقطة عن إغلاق الربع الرابع من العام السابق (انظر شكل 4-9)، ويعود هذا إلى ارتفاع مؤشرات كل من قطاع التأمين (ارتفع بنسبة 7.4%)، قطاع الاستثمار (ارتفع بنسبة 4.8%)، قطاع البنوك والخدمات المالية (ارتفع بنسبة 2.5%)، وقطاع الخدمات (ارتفع بنسبة 1%).

كان مؤشر القدس في العام 2011 يضم 12 شركة، حيث أضيف إليها أربع شركات جديدة، وتم استثناء شركة واحدة منها لتشكيل مؤشر القدس للعام الحالي²⁰. ويغطي مؤشر القدس شركات من جميع قطاعات العمل في بورصة فلسطين: أربع شركات من قطاع الاستثمار (فلسطين للتنمية والاستثمار (PADICO)، فلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC)، فلسطين للاستثمار العقاري (PRICO)، والاتحاد للأعمار والاستثمار (UCI)). وأربع شركات من قطاع البنوك والخدمات المالية (البنك الإسلامي العربي (AIP)، بنك فلسطين (BOP)، البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)، وبنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (AMP)). وشركة واحدة من قطاع التأمين (المجموعة الأهلية للتأمين (AIG))، وثلاث شركات من قطاع الخدمات (الاتصالات

شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الرابع 2011، وأشهر الربع الأول 2012



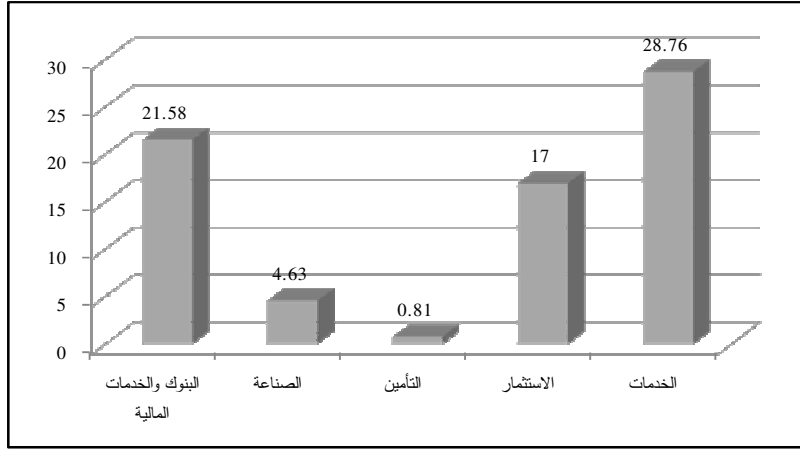
المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2012 حوالي 2.8 مليار دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2% مقارنةً بنهاية العام 2011. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 52.2%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 21.5%.

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الأول من العام 2012، بنسبة 39.5%، يليه كلا من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع الاستثمار بنسب 29.7% و 23.4% على التوالي (انظر شكل 4-10).

²⁰ الشركات التي تم إضافتها إلى مؤشر القدس في العام 2012 هي الاتحاد للأعمار والاستثمار (UCI)، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (AMP)، موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (WATANIYA)، ومطاحن القمح الذهبي (GMC)، وتم استثناء الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (WASSEL).

شكل 4-10: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الأول، 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 4: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياسية لأصحاب القرار.. ولقد أعدّ المعهد ورقة خلفية لنقاش تبعات انضمام الأراضي الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية نقّبتس منها التالي:

تبدي الأراضي الفلسطينية منذ العام 1997 اهتماماً بالحصول على صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية (كخطوة على طريق حصولها على العضوية الكاملة). وقد عاد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة ليطفو على السطح في سلم أولويات السلطة الفلسطينية.

إن قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية مطبقة في واقع الأمر في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال بروتوكول باريس الذي تمّ توقيعه عام 1994 بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في إطار اتفاقية أوسلو. ولمحاولة معرفة ما ستؤول إليه الأمور في شأن الانضمام، يمكن الإشارة إلى أن هناك نوعين من العقبات الرئيسية التي تقف في طريق هذا المسعى الفلسطيني: أولاً، أن الأراضي الفلسطينية لا تسيطر على سياسات التجارة الخارجية فيها (وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة)، وثانياً، أن اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية يتم بالإجماع، وبالتالي فإن مشروع انضمام الأراضي الفلسطينية كعضو مراقب قد يصطدم بالرفض من قبل أحد الدول الأعضاء مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل.

منظمة التجارة العالمية

تأسست منظمة التجارة العالمية في العام 1995 بموجب "اتفاقية مراكش"، وهي تضم حالياً 155 دولة عضوة، و29 حكومة مراقبة والعديد من المنظمات الدولية التي تعمل أيضاً بصفة مراقب. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في تقليص العوائق التي تعترض طريق التجارة الحرة بين الدول. يتم اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بالإجماع، أي أن القرارات يجب أن تحظى بموافقة جميع الأعضاء. وعلى الرغم من أن اتفاقية مراكش تسمح باتخاذ بعض القرارات بأغلبية الأصوات، إلا أن هذا الأمر ما زال نادر الحدوث على أرض الواقع. فلقد أعاققت الولايات المتحدة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية على مدار تسع سنوات (1996-2005). ومع ذلك، يعتقد بعض المحللين أنه إذا استطاعت الأراضي الفلسطينية الحصول على دعم الولايات المتحدة، أو على الأقل عدم إقدامها على معارضة خطوة الانضمام كعضو مراقب، فإن من شأن ذلك عزل إسرائيل وتشجيع منظمة التجارة العالمية على طرح موضوع عضوية الأراضي الفلسطينية للتصويت.

تبدأ الحكومات عادة بالحصول على صفة المراقب في منظمة التجارة العالمية كخطوة أولى على طريق الحصول على عضوية كاملة، ويشترط أن تدخل هذه الحكومات في مفاوضات العضوية الكاملة في غضون خمس سنوات من حصولها على صفة المراقب. ويمكن أن

تمتد هذه المفاوضات إلى فترة طويلة جداً، لأنه يترتب على الأعضاء المرشحين الحصول على موافقة جميع الأعضاء، والذين بدورهم قد يستخدموا هذا الشرط لانتزاع تنازلات تجارية مهمة من المرشحين قبل منحهم الموافقة. وتكتسب هذه الامتيازات قيمة خاصة لدى الدول الكبرى أو القوية اقتصادياً، ولهذا فإن عملية انضمام الصين استغرقت 15 عاماً، أما روسيا فقد استغرقت الأمر حوالي 20 عاماً. أما بالنسبة إلى الدول الصغيرة فإنها تنضم عادة إلى المنظمة بشكل أسرع، وقد استمرت أقصر فترة مفاوضات حوالي 3 سنوات.

بروتوكول باريس

بروتوكول باريس (1994)، هو الوثيقة الرئيسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. يعطي هذا الاتفاق إسرائيل صلاحيات واسعة على سياسات التجارة الخارجية الفلسطينية إلى درجة تصل إلى وجود "إتحاد جمركي". ولذلك، فإن التجارة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية تعتبر بمثابة "تجارة داخلية" وليست تجارة دولية.

يعطي اتفاق باريس نافذة صغيرة للفلسطينيين لوضع سياسة تجارية مستقلة عن إسرائيل على سلع محددة وكميات محددة. هذه السلع مسجلة في القائمة (A1) و (A2). أيضاً يمكن للفلسطينيين فرض الرسوم الجمركية الخاصة بهم على عدد من المعدات والأدوات الواردة في القائمة B (ليس هناك قيود كمية على هذه المعدات والأدوات ولكن يشترط أن تفي بالموصفات الإسرائيلية). إن الحرية المتاحة للفلسطينيين بفرض سياستهم التجارية الخاصة على سلع هذه القوائم الثلاث هي ما يجعل علاقتهم مع إسرائيل تختلف قليلاً عن "الاتحاد الجمركي" الكامل، وما يبرر إطلاق اسم "شبه اتحاد جمركي" عليها.

وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للجهود الفلسطينية للحصول على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية

الحجج المؤيدة:

- ✧ المشاركة في منظمة التجارة العالمية ستعزز الحضور الفلسطيني على المسرح الدولي، وبالتالي تعزز الموقف الفلسطيني المطالب بإقامة دولة مستقلة.
- ✧ إن مفاوضات الانضمام بصفة مراقب يمكن أن توضح للمجتمع الدولي الأعباء الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.
- ✧ إن حصول الأراضي الفلسطينية على صفة مراقب سيسمح لها بناء قدرات مؤسساتها في مجال السياسات التجارية، ويمكنها من الاستفادة من المساعدة الفنية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.
- ✧ إن حصول الأراضي الفلسطينية على صفة مراقب سيسمح لها بالحصول على الامتيازات التفضيلية التي تحصل عليها البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، عوضاً عن معاملتها كما هو الحال الآن كدولة متطورة نظراً لارتباطها مع اتفاق إسرائيل في منظمة التجارة.
- ✧ إن انضمام الأراضي الفلسطينية إلى هذه المنظمة بصفة مراقب سيساعد الفلسطينيين على الاستفادة من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات (وهي آليات ملزمة)، وبالتالي يمكن استخدام هذه الآلية لرفع دعاوى ضد إسرائيل و ضد القيود التي تفرضها على الصادرات والواردات الفلسطينية.

حجج المعارضين

- ✧ يستفيد المزارعون وأصحاب المصانع الفلسطينيون الآن من الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها إسرائيل على المنتجات الزراعية (33%)، وعلى منتجات الألبان (112%)، مما يشكل حماية لهم من المنافسة العالمية. وهذه الرسوم يمكن أن تكون أعلى مما ستستطيع الأراضي الفلسطينية فرضه بعد انضمامها كعضو مستقل في منظمة التجارة العالمية.
- ✧ إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من دون الحفاظ على العلاقات التجارية الخاصة مع إسرائيل يعني أن تفقد الأراضي الفلسطينية المزايا التفضيلية التي تملكها (نظرياً!) الآن في السوق الإسرائيلية الغنية.
- ✧ لا يعزز السعي للحصول على صفة عضو مراقب أو عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية المطلب الفلسطيني بإقامة الدولة، وذلك لأن بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية ليسوا دولاً أصلاً (هونج كونج وماكاو وتايوان).
- ✧ بما أن التبادل التجاري بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية لا ينظر إليه كتجارة دولية (بموجب بروتوكول باريس)، فإن الأراضي الفلسطينية لن يكون باستطاعتها استخدام آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات والدعاوى ضد القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة.
- ✧ ليس من الضروري أن تكون الأراضي الفلسطينية عضواً مراقباً أو دولة كاملة العضوية لتستفيد من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات. فهناك أعضاء في منظمة التجارة العالمية لهم علاقات مميزة مع الأراضي الفلسطينية (مثل مصر والأردن) يمكن

أن يرفعوا دعوي ضد إسرائيل كونها تعيق تجارتهم وتنتهك أحكام منظمة التجارة العالمية من خلال تقييد الواردات والصادرات من وإلى الأراضي الفلسطينية.

✧ لا تستطيع الأراضي الفلسطينية تحقيق الشرط المتعلق بالاستقلالية في السياسات التجارية (وهو أمر ضروري للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية) دون إعادة التفاوض على بروتوكول باريس، وهو أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي. وهكذا، فإن محاولات الانضمام ما هي إلا مضيعة للوقت والمال والجهد، ومن الأجدر استغلال الطاقات المتاحة في مجالات أكثر أهمية. وفي أفضل الحالات فإن الحصول على صفة مراقب سوف يتطلب الكثير من التنازلات والإصلاحات الاقتصادية، ولكن الأراضي الفلسطينية لن تحصل في مقابلها على مزايا تذكر.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل السيارات

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 319 شركة، منخفضة بنسبة 5.3% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 18% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-1).

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة²¹. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الأول من العام 2012 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

| الربع | العام 2008 | العام 2009 | العام 2010 | العام 2011 | العام 2012 |
|--------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| الربع الأول | 247 | 454 | 334 | 389 | 319 |
| الربع الثاني | 334 | 412 | 428 | 373 | |
| الربع الثالث | 315 | 349 | 164 | 287 | |
| الربع الرابع | 287 | 438 | 290 | 337 | |
| المجموع | 1,183 | 1,653 | 1,216 | 1,386 | |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2012 حوالي 86 مليون دينار أردني²²، لتسجل ارتفاعاً بنسبة 83% مقارنة مع الربع السابق²³. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال

²¹ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

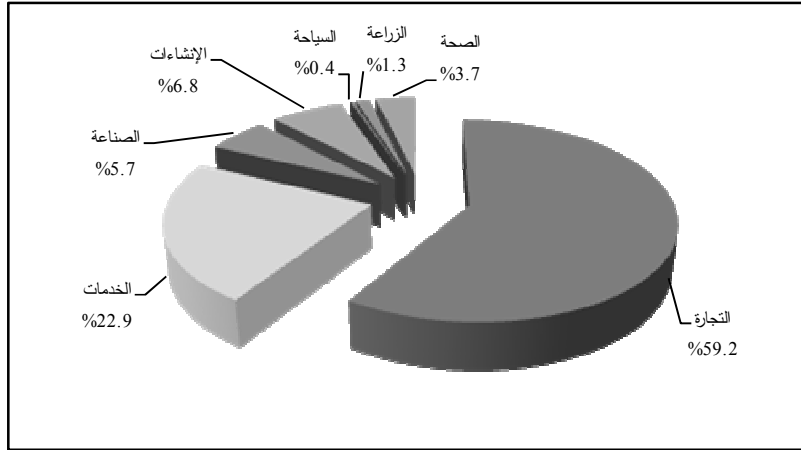
²² تم تسجيل الشركات في العام 2011 بعمليتين هما: الدينار الأردني والدولار الأمريكي. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي والذي بلغ (0.70651).

²³ يعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال في هذا الربع، على الرغم من الانخفاض في عدد الشركات الجديدة، إلى تسجيل شركة (Reach for investment and development- reach holding)، والتي يبلغ رأسمالها 30 مليون دولار (21.2 مليون دينار)، أي 25% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال الربع الأول من العام 2011.

الخدمات الذي استحوذ على 23% (19.7 مليون دينار أردني). وجاء في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 7% و6% على التوالي (انظر شكل 5-1).

الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2012، بنسبة 59% (51 مليون دينار)، يليه قطاع

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول 2011



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

واستحوذت الشركات المساهمة الخصوصية على 41% من إجمالي قيمة رأس المسجل، إذ استحوذت الشركات المساهمة الخصوصية الأجنبية على 35% (انظر جدول 5-2).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2012 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (133 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (180 شركة)، شركة مساهمة عامة واحدة، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (5 شركات).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

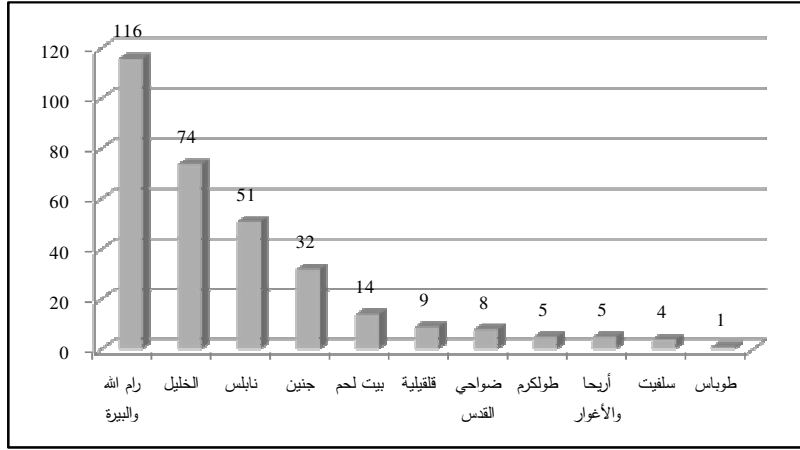
(مليون دينار)

| المجموع | الكيان القانوني | | | عادية عامة | السنة |
|----------------|----------------------|-------------|----------------|---------------|-------------------|
| | مساهمة خصوصية أجنبية | مساهمة عامة | مساهمة خصوصية | | |
| 80.775 | 0.070 | 0 | 61.200 | 19.505 | الربع الأول 2011 |
| 53.486 | 0.920 | 0 | 32.259 | 20.306 | الربع الثاني 2011 |
| 38.906 | 0.360 | 0 | 20.610 | 17.936 | الربع الثالث 2011 |
| 47.074 | 9.496 | 0 | 21.176 | 16.402 | الربع الرابع 2011 |
| 220.249 | 10.846 | 0 | 135.254 | 74.149 | 2011 |
| 86.112 | 30.110 | 5.000 | 35.488 | 15.514 | الربع الأول 2012 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة حسب محافظات الضفة الغربية خلال هذا الربع، فقد أشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة كانت في محافظة رام الله والبيرة (36.4%)، يليها محافظة الخليل (23.2%) ثم محافظة نابلس بنسبة 16.0% (انظر الشكل 5-2).

شكل 5-2: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال الربع الأول، 2012



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة بالربع الرابع من عام 2011 بنسبة 15.3%، فيما ارتفعت بنسبة 3.8% مقارنة بالربع الأول من عام 2011. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من عام 2012 حوالي 976.8 ألف متر مربع، منخفضاً بحوالي 1.9% عن الربع الرابع من عام 2011 ومرتفعاً بنسبة 6.7% بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2011. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الأول من عام 2012 إلى 3,843 وحدة سكنية مقارنة مع 3,666 وحدة سكنية خلال الربع الرابع من عام 2011 و3,828 وحدة سكنية خلال الربع الأول من عام 2011.

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة حسب المحافظات، فقد استحوذت محافظة رام الله والبيرة على الحصة الكبرى من رأس المال المسجل بنسبة 63%، تليها محافظة نابلس بنسبة 12%. ويأتي في المركز الثالث والرابع كلا من محافظتي الخليل وجنين بنسب 10% و8% على التوالي. ويعود الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال المسجل في محافظة رام الله والبيرة إلى أن جميع شركات المساهمة الخصوصية الأجنبية تم تسجيلها في هذه المحافظة (35% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل في محافظات الضفة الغربية).

5-2 رخص الأبنية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة
في الأراضي الفلسطينية، 2011-2012

| المؤشر | 2011 | | 2012 |
|--|-------------|--------------|-------------|
| | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الأول |
| مجموع الرخص الصادرة | 2092 | 1884 | 2,172 |
| مبنى سكني | 1872 | 1669 | 1,904 |
| مبنى غير سكني | 220 | 215 | 268 |
| مجموع المساحات المرخصة (ألف م ²) | 915.5 | 996.2 | 976.8 |
| عدد الوحدات الجديدة | 2746 | 3142 | 3,317 |
| مساحة الوحدات الجديدة (ألف م ²) | 499.7 | 602.8 | 618.2 |
| عدد الوحدات القائمة | 1082 | 524 | 526 |
| مساحة الوحدات القائمة (ألف م ²) | 193.3 | 116.9 | 109.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

3-5 استيراد الإسمنت

شهد الربع الأول من العام 2012 تراجعاً في كمية الإسمنت الوارد إلى قطاع غزة مقارنة مع الربع السابق، في حين سجل ارتفاعاً بما يقارب أربعة أضعاف بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما في الضفة الغربية، انخفضت كمية الإسمنت المستوردة بنحو 17.7% بين الربعين الرابع من العام 2011 والاول 2012. وانخفاض بنحو 14% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 4-5).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2009-2012 (ألف طن)

| الفترة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الأراضي الفلسطينية |
|-------------------|---------------|----------|--------------------|
| العام 2009 | 1,230 | 0 | 1,230 |
| الربع الأول 2010 | 301.6 | 0 | 301.6 |
| الربع الثاني 2010 | 381.5 | 0.6 | 382.1 |
| الربع الثالث 2010 | 312.9 | 1.0 | 313.9 |
| الربع الرابع 2010 | 344.1 | 2.7 | 346.8 |
| العام 2010 | 1,340.1 | 4.3 | 1,344.4 |
| الربع الأول 2011 | 296.8 | 2.6 | 299.4 |
| الربع الثاني 2011 | 381.4 | 11.4 | 392.8 |
| الربع الثالث 2011 | 294.7 | 15.3 | 310.0 |
| الربع الرابع 2011 | 308.8 | 15.3 | 324.1 |
| العام 2011 | 1,281.7 | 44.6 | 1,326.3 |
| الربع الأول 2012 | 254.3 | 12.6 | 266.9 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2012. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 3,742 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 13% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 وانخفاضاً بنحو 44% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 56% من السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 28% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و16% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي.

يهدف هذا القسم على رصد أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية والمستوردة من الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

| المجموع | سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل) | سيارات من السوق الخارجي (مستعمل) | سيارات من السوق الخارجي (جديد) | |
|---------|-------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|-------------------|
| 6,656 | 743 | 4,290 | 1,623 | الربع الأول 2011 |
| 4,408 | 557 | 2,868 | 983 | الربع الرابع 2011 |
| 1,648 | 196 | 1,118 | 334 | كانون الثاني |
| 1,130 | 251 | 563 | 316 | شباط |
| 964 | 165 | 399 | 400 | آذار |
| 3,742 | 612 | 2,080 | 1,050 | الربع الأول 2012 |

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

هناك انخفاض بنسبة 1.4%، وانخفض بنسبة 20% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011. بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الأول في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.5 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.9 ليلة لكل نزيل وذلك في فنادق جنوب الضفة الغربية في شهر شباط 2012.

بلغ متوسط اشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,260.8 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 22.4% من الغرف المتاحة خلال الربع الأول 2012 (انظر شكل 5-5). تركّز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية، حيث وصلت نسبتهم إلى 48% من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية (بنسبة 32% و16% على التوالي). في حين بلغت حصة فنادق قطاع غزة نحو 0.5% فقط من إجمالي نزلاء الفنادق.

هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 102 فندقاً في نهاية الشهر الثالث من هذا العام مقارنة مع 103 فنادق في نهاية العام الماضي. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام ما مجموعه 115,433 نزلياً، 11% منهم من الفلسطينيين، و45% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 16%، وانخفاضاً بنسبة 14.4% بالمقارنة مع الربع الأول 2011 (انظر الجدول 5-6).

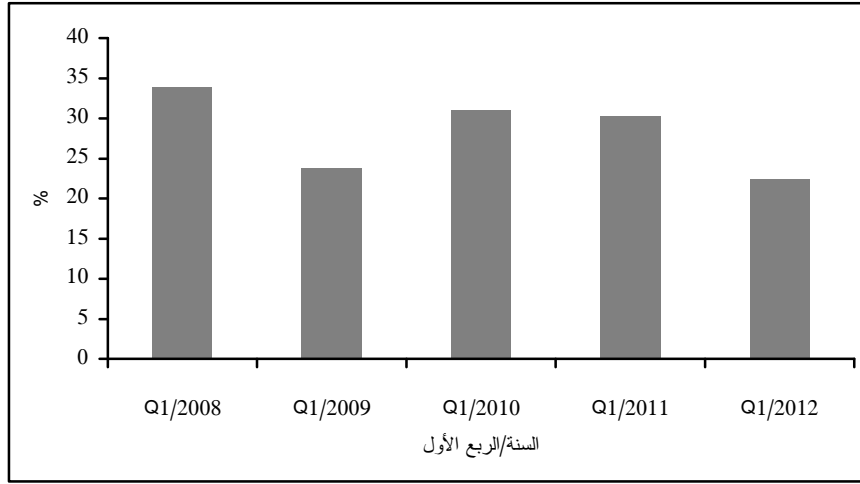
بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 289,683 ليلة خلال الربع الأول 2012. وتوزع هذا العدد بين النزلاء الفلسطينيين بنسبة (10%) والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي (48%)، بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 8%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع المناظر من العام 2011 يتبين أن

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية
خلال الربع الأول 2012، والربعين الأول والرابع، 2011

| المؤشر | الربع الأول 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الأول 2012 |
|--|------------------|-------------------|------------------|
| عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع | 97 | 103 | 102 |
| متوسط عدد العاملين خلال الربع | 2,114 | 2,341 | 2,535 |
| عدد النزلاء | 132,112 | 137,426 | 115,433 |
| عدد ليالي المبيت | 290,842 | 361,612 | 289,683 |
| متوسط إشغال الغرف | 1,569.5 | 1,554.1 | 1,260.8 |
| متوسط إشغال الأسرة | 3,231.6 | 3,930.6 | 3,183.3 |
| نسبة إشغال الغرف % | 30.3 | 27.0 | 22.4 |
| نسبة إشغال الأسرة % | 29.8 | 31.5 | 25.5 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول والرابع 2011، الربع الأول 2012.

شكل 3-5: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الأولى من الأعوام 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول 2008-الربع الأول 2012.

صندوق 5: ستة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

يمثل الربط الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة شرطاً ضرورياً لإعادة التوازن الاقتصادي بين المنطقتين. ومن شأن الإسراع في إنشاء الرابط، على الرغم من العوائق السياسية، أن تؤدي إلى فوائد اقتصادية جمة، منها على سبيل المثال خفض التكاليف على الموردين والمستهلكين، والاستفادة من اقتصاديات الحجم وتوسيع أسواق التصدير والاستيراد.

وقد قام أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية، البروفيسور جوزيف زيرا، بمراجعة مختلف المقترحات الممكنة للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ودراسة التكاليف والمنافع لكل واحدة من هذه المقترحات. ولقد توصل البحث إلى أن هناك ستة أشكال ممكنة للربط ولكل منها مزاياه ومثاليه:

تشديد طريق جديد على سطح الأرض يربط بين المنطقتين: تشييد شارع بطول 50 كم يربط بين الضفة الغربية والقطاع هو أكثر الخيارات فعالية من حيث الكلفة وسهولة التطبيق حسب رأي المؤلف. ويتيح الشارع أيضاً إمكانية ربط خطوط الكهرباء والاتصالات وعناصر البنى التحتية الأخرى. كما أن المخاطر الأمنية لهذا الاقتراح منخفضة نسبياً. وتبلغ كلفة هذا المشروع نحو 500 مليون دولار ويقدر أن يستغرق العمل على انجازه نحو 6-7 سنوات. ومن أهم إيجابيات هذا الاقتراح أنه يتمتع بالمرونة ويفسح المجال أمام درجة عالية من الحركة للأفراد والبضائع.

تشبيد نفق: أحد المقترحات الأخرى هو بناء نفق على عمق 20-30م يربط بين المنطقتين. يقول المؤلف أنه من المرجح أن يكون طول النفق أقصر من الشارع على سطح الأرض نظراً لأنه يربط مباشرة بين المنطقتين، ولكن كلفة بناء النفق وتشغيله أعلى بكثير مقارنة مع شق شارع جديد. من المقدر أن تبلغ كلفة بناء النفق نحو 1.9 مليار دولار. وعند إضافة التكاليف التشغيلية (من إضاءة وتهوية)، يكون هذا المشروع أكثر الاقتراحات كلفة للربط بين المنطقتين.

القطار الكهربائي: هناك اقتراح مد خطوط لقطار كهربائي يربط بين غزة ومدينة الخليل في الضفة الغربية. هذا المشروع هو أيضاً أقل كلفة مقارنة مع بناء نفق، كما يعد وسيلة نقل محابية للبيئة. إلا أن أحد المآخذ الأساسية عليه أن القطار الكهربائي هو وسيلة لنقل الركاب فقط دون القدرة على نقل البضائع على نطاق واسع. وبالتالي فإن هذا الاقتراح يقلل من العوائد الاقتصادية المرجوة من وراء الربط بين المنطقتين.

شارع تحت سطح الأرض: المشروع هنا يتمثل في تشبيد شارع ليس على سطح الأرض وإنما شارع غير مسقوف على عمق 10-20م عن السطح. وبالمقارنة مع المقترحات الأخرى، يعد هذا الخيار أكثر كلفة مقارنة مع تشبيد شارع، ولكن أقل كلفة مقارنة مع بناء نفق (إذ أن عمق هذا الشارع تحت الأرض أقل من عمق النفق). ومن الناحية اللوجستية، يعد هذا الخيار أكثر الخيارات إرضاء لكلا الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي حسب وجهة نظر المؤلف. تقدر كلفة بناء هذا المشروع بنحو 500 مليون دولار، كما أن تكاليفه التشغيلية منخفضة نسبياً. وبالتالي، يعد هذا الخيار الأكثر جدوى لنقل البضائع والأفراد على نطاق واسع بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

سكة حديدية: أحد الخيارات الأخرى المتاحة للربط بين الضفة والقطاع هو تشبيد سكة حديدية تربط بين معبر حانون شمال قطاع غزة وموقع زكيم قرب عسقلان، ومن ثم الربط مع السكك الحديدية الاسرائيلية. قد يكون هذا الخيار الأكثر فعالية من حيث الكلفة، ولكن هذا المقترح يتطلب درجة عالية من التنسيق بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وبالتالي فإن هذا الخيار لا يضمن التشغيل المستمر والتواصل غير المنقطع بين الضفة والقطاع.

تشبيد شارع معلق (فوق سطح الأرض): الاقتراح هنا هو تشبيد طريق على جسر يرتفع نحو 5-10م فوق سطح الأرض. هذا الخيار يتطلب درجة عالية من التخطيط الهندسي وهو ذو تكلفة مرتفعة. كما أنه لا يتيح مزايا جديدة مقارنة مع تشبيد شارع على سطح الأرض. يلخص الجدول 1 أبرز المزايا والمثالب في كل مقترح من مقترحات الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول 1: أبرز المزايا والمثالب في كل مقترح من مقترحات الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة

| المؤشر | شارع جديد | شارع تحت سطح الأرض | شارع معلق على جسر | نفق | سكة حديدية | قطار كهربائي |
|--------------------------------------|-----------|--------------------|-------------------|-------------|-------------|--------------|
| كلفة البناء (مليون دولار) | 300 | 500 | 1,900 | 1,950 | 200 | 500 |
| كلفة التشغيل | منخفضة | منخفضة | منخفضة-متوسطة | متوسطة | منخفضة | متوسطة |
| الأمن الفلسطيني | منخفض | منخفض | منخفض | مرتفع | متوسط | متوسط |
| الأمن الاسرائيلي | متوسط | متوسط | متوسط-منخفض | متوسط | عالي | متوسط |
| السلامة العامة | مرتفع | مرتفع | متوسط | متوسط | متوسط | متوسط |
| حركة التجارة | مرتفع | مرتفع | مرتفع | متوسط-مرتفع | متوسط-منخفض | منخفض |
| حركة الأفراد | مرتفع | مرتفع | مرتفع | مرتفع | متوسط | متوسط |
| الوقت اللازم للتخطيط والبناء (سنوات) | 8-7 | 8-7 | 9 | 12-10 | 8-7 | 8-7 |

قام البروفيسور زيرا بإعطاء قيمة كمية لكل مؤشر من المؤشرات الواردة في الجدول 1 لتقييم التكاليف الاقتصادية المترافقة مع كل مشروع من مشاريع الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة. تراوحت قيمة المؤشر الكمي بين 0 والقيمة 5 (القيمة 0 تمثل أدنى درجة والقيمة 5 تمثل أعلى درجة). بعد دراسة المؤشرات الثمانية في كل اقتراح من المقترحات (كلفة البناء، كلفة التشغيل، حركة التجارة... الخ)، رجح المؤلف أن يكون خيار تشبيد شارع جديد هو الخيار الأمثل للربط بين المنطقتين.

6- الأسعار والقوة الشرائية

1-6 أسعار المستهلك

التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول هي أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.29%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.76% مقارنة بالربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 6-1).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.10% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.02% خلال الربع الأول مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

| التغير في الربع الأول 2012 مقارنة بالأول 2011 | التغير في الربع الأول 2012 مقارنة بالربع 2011 | المجموعة |
|---|---|-------------------------------------|
| 2.97 | 0.97 | المواد الغذائية والمشروبات المرطبة |
| 4.76 | 3.29 | المشروبات الكحولية والتبغ |
| 3.38 | 0.42 | الأقمشة والملابس والأحذية |
| 4.18 | 1.15 | المسكن ومستلزماته |
| (0.97) | 0.82 | الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية |
| 1.55 | 0.72 | الخدمات الطبية |
| 2.13 | 0.96 | النقل والمواصلات |
| 0.84 | 0.14 | الاتصالات |
| 0.82 | 0.67 | السلع والخدمات الترفيهية والثقافية |
| 6.07 | 2.15 | خدمات التعليم |
| 6.23 | 1.93 | خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق |
| 5.75 | 1.23 | سلع وخدمات متنوعة |
| 3.02 | 1.10 | الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

بنسبة 3.94%، حيث سجلت أسعار الموز ارتفاعاً بنسبة 8.07% (وصل سعر الموز الكبير الحجم - اسرائيلي الى 5.17 شيكل / 1 كغم خلال شهر آذار 2012 على سبيل المثال). كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 2.95% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص - اسرائيلي الى 7.53 شيكل/لتر خلال شهر آذار 2012، كما وصل سعر السولار الى 7.22 شيكل/لتر خلال شهر آذار 2012)، في المقابل انخفضت أسعار كل من اللحوم الطازجة والسكر. (انظر جدول 6-2).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الأول من العام 2012. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الدواجن الطازجة بنسبة 8.52%، حيث سجلت أسعار الدجاج الطازج دون الريش أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 11.98% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش إلى 17.10 شيكل/1 كغم خلال شهر شباط 2012 على سبيل المثال). وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار الفواكه الطازجة

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
خلال الربع الاول 2012 مقارنة بالربع السابق

| تغير أسعار الربع الاول 2012 عن الربع الرابع 2011 (%) | السلع الاستهلاكية الأساسية |
|---|------------------------------------|
| 2.95 | المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات |
| 1.11 | أسعار الوقود المنزلي |
| 0.99 | الخضراوات الطازجة |
| (1.46) | اللحوم الطازجة |
| (2.90) | السكر |
| (0.45) | الأرز |
| 8.52 | الدواجن الطازجة |
| (0.57) | الطحين |
| 1.84 | منتجات الألبان والبيض |
| 3.94 | الفواكه الطازجة |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2-6 أسعار المنتج والجملة

0.58% خلال الربع الأول من العام 2012 بالمقارنة مع الربع الرابع، (وهي تشكل 61.66% في سلة أسعار المنتج). وارتفعت أسعار صيد الأسماك والجمبري بنسبة 0.20% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج) في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق من العام 2011 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الأول 2012 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 1.03% و1.39% على التوالي.

3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.26% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.71% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.78% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما ارتفعت أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 0.25% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.65%، في حين انخفضت أسعار صيد الأسماك بمقدار 5.39%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.69% بين الربع الأول من العام 2012 والربع المناظر من العام السابق. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.80%، وبنسبة 0.70% للسلع المحلية.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.35% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 2.84%، (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج). كما شهدت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة

الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 1.01% مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

| نسبة التغير الربعية | | نسبة التغير الشهرية | | الرقم القياسي | | الفترة الزمنية |
|---------------------|---------------|---------------------|---------------|---------------|---------------|--------------------------------|
| تكاليف الطرق | تكاليف البناء | تكاليف الطرق | تكاليف البناء | تكاليف الطرق | تكاليف البناء | |
| | | 0.13 | 0.09 | 111.53 | 113.45 | تشرين أول 2011 |
| | | 0.34 | (0.32) | 111.90 | 113.08 | تشرين ثاني 2011 |
| | | 0.07 | (0.09) | 111.98 | 112.97 | كانون أول 2011 |
| 0.54 | 0.19 | | | 111.80 | 113.17 | متوسط الربع الرابع 2011 |
| | | (0.19) | 0.34 | 111.76 | 113.35 | كانون ثاني 2012 |
| | | 1.32 | 0.15 | 113.24 | 113.52 | شباط 2012 |
| | | 0.48 | 0.00 | 113.79 | 113.52 | آذار 2012 |
| 1.01 | 0.26 | | | 112.93 | 113.46 | متوسط الربع الأول 2012 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 الأسعار والقوة الشرائية²⁴

دولار) مما ساهم وبالرغم من زيادة الأسعار (التضخم) في تحسين القوة الشرائية مقاسة بعملتسي الدولار الأمريكي والدينار الاردني. حيث سجلت القوة الشرائية خلال الربع الأول من العام 2012 تحسناً بنحو 2.3% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع السابق كما يتضح من الجدول 6-4²⁵.

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2012 بنسبة 1.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2011 وهو ما يسهم في إضعاف القوة الشرائية. وبالمقابل شهد هذا الربع ارتفاعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.4% (إلى 3.77 شيكل مقابل كل

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

| الفترة | معدل التضخم* | دولار/شيكل | | | دينار/شيكل | | |
|--------|--------------|-----------------|------------------------------|-----------------------------------|-----------------|------------------------------|-----------------------------------|
| | | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) |
| 2011 | 0.4 | 3.6 | (0.5) | (0.9) | 5.1 | (0.2) | (0.6) |
| | (0.0) | 3.4 | (4.5) | (4.5) | 4.8 | (4.8) | (4.8) |
| | 0.7 | 3.5 | 3.2 | 2.5 | 5.0 | 3.2 | 2.5 |
| | 1.2 | 3.6 | 2.8 | 1.6 | 5.1 | 2.8 | 1.6 |
| 2012 | 1.1 | 3.8 | 3.4 | 2.3 | 5.3 | 3.4 | 2.3 |
| | 0.5 | 3.8 | 4.5 | 4.1 | 5.3 | 4.5 | 4.1 |
| | 0.1 | 3.8 | 1.0 | 0.9 | 5.4 | 1.0 | 0.9 |
| | 0.3 | 3.7 | (1.8) | (2.1) | 5.3 | (1.8) | (2.1) |

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالبة.

²⁴ تعرف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد طردياً على دخل المستهلك وعكسياً على التغير في معدل الأسعار (التضخم) وسعر صرف العملة. وعليه يمكن قياس التغير في القوة الشرائية عند افتراض ثبات الدخل بالتالي: (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

²⁵ تجدر الإشارة الى ان القوة الشرائية بالدينار الاردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (2.3%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الاردني والدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت.

انعكس في تراجع القوة الشرائية مقاسة بالدولار ما بين الربعين المتناظرين بنحو 1.7%، وبنسبة قريبة مقاسة بالدينار وصلت نحو 1.4%.

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل ما بين الربعين المتناظرين، فإن تحسناً ملحوظاً قد طرأ بنحو 4.7% فيما يخص الدولار وبنحو 4.4% على عملة الدينار، في حين بلغ معدل التضخم نحو 3% مما

صندوق 6: أسعار الغذاء في اسرائيل: 20% أعلى من الأسعار في الدول المشابهة

في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها اسرائيل في النصف الثاني من العام الماضي والتي تركّزت حول ارتفاع أجور المساكن وأسعار المواد الغذائية الضرورية، تم تشكيل لجنة من ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة والعمل ووزارة المالية، لدراسة أسعار المواد الغذائية وظروف المنافسة في أسواق المواد الاستهلاكية. وباتت هذه اللجنة تعرف باسم رئيسها "شارون كيدمي" وهو المدير العام في وزارة التجارة والصناعة والعمل "لجنة كيدمي".

ولقد قامت اللجنة في الأشهر الأولى من العام الحالي بنشر تقريرها الذي حظي بتغطية واسعة في الاعلام الاسرائيلي. ومن أبرز النتائج التي توصل لها التقرير أن أسعار المواد الغذائية في اسرائيل تزيد بمقدار 10-20% عن أسعار المواد الغذائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأن أحد أهم الأسباب وراء هذا هو قصور المنافسة في الأسواق الاسرائيلية²⁶.

تزيد أسعار البيض ومشتقات الحليب في اسرائيل بما لا يقل عن 44% مقارنة مع متوسط أسعار هذه السلع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتزيد أسعار اللحوم بمقدار 28%، والخبز والحبوب تزيد بمقدار 17% (انظر الجدول 1). أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية أدنى بالطبع منها في اسرائيل بسبب انخفاض الرواتب والأجور وأسعار السلع اللاتجارية (Non-tradables). ولكن لا شك أن هناك علاقة ارتباط بدرجة أو بأخرى بين الأسعار على جانبي الخط الأخضر.

جدول 1: معدل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اسرائيل

مقارنة مع متوسط الأسعار في دول منظمة
التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى

| السلعة | معدل الزيادة (%) |
|----------------------------|------------------|
| البيض ومشتقات الحليب | 44% |
| اللحوم | 28% |
| السّمك | 17% |
| الخبز والحبوب | 17% |
| العصائر والمشروبات المرطبة | 48% |
| الفواكه والخضراوات | 13% |

المصدر: بنك اسرائيل،

<http://www.israelidiamond.co.il/english/news.aspx?bonid=918&objid=10539>.

يشير تقرير لجنة كيدمي إلى أن صناعات المواد الغذائية في اسرائيل هي حكر لمجموعة قليلة من الكيانات التجارية-الصناعية الضخمة، وبالتالي فإن غياب المنافسة يؤدي إلى رفع أسعار المواد الغذائية بشكل مستمر. كما تشير نتائج التقرير إلى أن العلاقة بين الموردين وتجار التجزئة لا تخضع لمراقبة منتظمة، وهذا بالتالي يعني غياب الشفافية في تحديد الأسعار وزيادة المعوقات أمام دخول تجار جدد، كما يؤدي إلى طرد التجار الصغار من السوق.

ومن أجل معالجة الوضع وتهدة السخط المتنامي داخل المجتمع، وضعت لجنة كيدمي مجموعة من التوصيات لتحسين ظروف السوق وضبط الأسعار:

²⁶ <http://www.timesofisrael.com/report-food-prices-in-israel-are-too-high/>

ضرورة تولي محلات التجزئة، وليس الموردين أنفسهم، حرية خيار البضائع التي يضعونها على الرفوف. كذلك ضرورة توفير مساحات في محلات التجزئة لبضائع التجار الصغار. كذلك إعطاء الشركات الصغيرة حق الأولوية في المناقصات الحكومية، وتقديم الدعم لصغار المصدرين والمستوردين للمواد الغذائية.

- ✧ اعداد قائمة من السلع الغذائية التي يتوجب نشر أسعارها وهامش الربح فيها بشكل منظم.
- ✧ إزالة العقبات التي تعترض دخول منافسين جدد، كذلك ضرورة تشجيع تجار التجزئة على الدخول إلى السوق باعتماد أنماط بيع جديدة مثل البيع الإلكتروني.
- ✧ تخفيض أسعار شراء الحليب من الفلاحين وفتح المجال بدرجة أكبر أمام استيراد مشتقات الألبان. تجدر الإشارة إلى أن هذه التوصية لاقت معارضة واسعة من الفلاحين ومنظماتهم.
- ✧ ضرورة أن يقوم مجلس حماية المستهلكين الاسرائيلي بتوفير مزيد من المعلومات والارشاد للمستهلكين، وتوفير قاعدة بيانات على الانترنت تشمل أسعار المواد الغذائية في المحلات المختلفة²⁷.

ولقد أعلن وزير المالية الاسرائيلي في 11 تموز من هذا العام جملة من الاجراءات لتنفيذ بعض توصيات اللجنة²⁸. ومن بين هذه الاجراءات تخفيض التعرفة الجمركية (بنحو 15%) مباشرة على السلع الغذائية التي لا يتم انتاجها محلياً في اسرائيل (بعض أنواع السمك والبهارات والنقولات والفاكهة المجففة والفطر). أما تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الأخرى المنتجة محلياً، فسوف يتم تدريجياً على أفق 4 سنوات لإفساح المجال أمام المنتجين المحليين لمواجهة الأسعار المستجدة. بالإضافة إلى ذلك، قرّر وزير المالية إلغاء ضريبة الشراء (15%) على الأجهزة الإلكترونية المخصصة للتسلية.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

من عام 2011. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 837 مليون دولار خلال الربع الاول 2012 وهذا أعلى بنسبة 6.5% مقارنة الربع الرابع من عام 2011، كما انخفض العجز بمقدار 25% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل فقد بلغت قيمة الواردات منها 33.8 مليون دولار خلال الربع الاول من عام 2012. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى اسرائيل حوالي 32.1 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 1.7 مليون دولار في الربع الاول من عام 2012 مقارنة مع فائض بقيمة 0.2 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2011 (انظر الجدول 7-1).

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الاول من عام 2012 حوالي 1,020 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 66% منها. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة ارتفعت بمقدار 4.5% خلال الربع الاول من عام 2012 مقارنة مع الربع الرابع من عام 2011. بينما انخفضت بمقدار 21.9% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 حيث بلغت حوالي 1,305 مليون دولار.

أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الاول من عام 2012 فقد بلغت نحو 183 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل 160 مليون دولار (87% من الإجمالي). وانخفضت الصادرات بمقدار 4.9% مقارنة مع الربع الاول

²⁷ <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4238064,00.html>

²⁸ <http://www.haaretz.com/business/duties-to-be-cut-or-eliminated-on-host-of-consumer-products-premium-1.450582>

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة
خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012** (مليون دولار)

| المؤشر | الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | اجمالي عام 2011 | الربع الأول 2012 |
|---------------|---------------------|----------------------|----------------------|----------------------|--------------------|---------------------|
| واردات سلع | 1,305.2 | 1,171.0 | 1,039.7 | 975.7 | 4,491.6 | 1,019.5 |
| واردات خدمات* | 46.7 | 40.7 | 33.9 | 32.0 | 153.3 | 33.8 |
| صادرات سلع | 191.7 | 202.2 | 175.1 | 189.7 | 758.7 | 182.5 |
| صادرات خدمات* | 35.6 | 37.2 | 31.5 | 32.2 | 136.5 | 32.1 |

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012).
* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.
** بيانات عام 2011-2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الانتاج مع الخارج والتحويلات الخارجية الجارية) بلغ 690.5 مليون دولار في الربع الأول 2012. ويزيد هذا العجز بمقدار 82% مقارنة مع الربع السابق، وزيادة بنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويمثل عجز الحساب الجاري خلال الربع الأول من هذا العام نحو 28.5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع ذاته بالأسعار الجارية.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012 (مليون دولار)

| الربع الأول 2011 | الربع الثاني 2011 | الربع الثالث 2011 | الربع الرابع 2011 | الربع الأول 2012 | |
|---------------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|--|
| -1,203 | -1,097.8 | -1,101.9 | -927.6 | -1,351.2 | 1. الميزان التجاري للسلع والخدمات* |
| -1,172.2 | -1,029.4 | -1,013.0 | -855.8 | -1,255.2 | - صافي السلع |
| -30.8 | -68.4 | -88.9 | -71.8 | -96.0 | - صافي الخدمات |
| 281.3 | 275.6 | 305.1 | 287.0 | 241.7 | 2. ميزان الدخل |
| 262.2 | 266.1 | 309.2 | 279.9 | 250.6 | - تعويضات العمال المقبوضة من الخارج |
| 24.5 | 14.4 | 22.7 | 28.6 | 30.7 | - دخل استثمار المقبوض من الخارج |
| 5.4 | 4.9 | 26.8 | 21.5 | 39.6 | - الدخل المدفوع للخارج |
| 308.4 | 211.5 | 505.2 | 261.8 | 419.0 | 3. ميزان تحويلات الجارية |
| 175.6 | 106.7 | 344.9 | 100.3 | 204.3 | - تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومة) |
| 188.5 | 170.1 | 231.4 | 235.1 | 286.1 | - تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى) |
| 55.6 | 65.3 | 71.1 | 73.6 | 71.4 | - تحويلات مدفوعة للخارج |
| -613.3 | -610.7 | -291.6 | -378.8 | -690.5 | 4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1) |
| 443.9 | 676.8 | 199.7 | 257.8 | 708.8 | 5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي |
| 106.8 | 61.3 | 194.7 | 63.1 | 80.3 | - صافي التحويلات الرأسمالية |
| 337.1 | 615.5 | 5.0 | 194.7 | 628.5 | - صافي الحساب المالي |
| 48.3 | 61.3 | 49.1 | 75.1 | 86.0 | ➤ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 10.4 | 66.2 | 44.3 | -34.7 | 27.5 | ➤ صافي استثمار الحافظة |
| 260.1 | 393.6 | -192.4 | 264.7 | 625.8 | ➤ صافي الاستثمارات أخرى |
| 18.3 | 94.4 | 104.0 | -110.4 | -110.8 | ➤ التغيير في الأصول الاحتياطية (- = إرتفاع) |
| 169.4 | 66.1- | 91.9 | 121.0 | -18.3 | 6. صافي السهو والخطأ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني أرباع العام 2011 والربع الأول 2012.

* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ" ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 18.3 مليون دولار.

جاء هذا العجز من حصيلة العجز في الميزان التجاري (1,351 مليون دولار) مقابل فائض في ميزان الدخل (241 مليون دولار، جاءت أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (419 مليون دولار، حوالي 46% منها من مساعدات الدول المانحة).

عجز الميزان الجاري هذا جرى تمويله من الحساب الرأسمالي والمالي الذي سجل فائض بلغ 708.8 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى

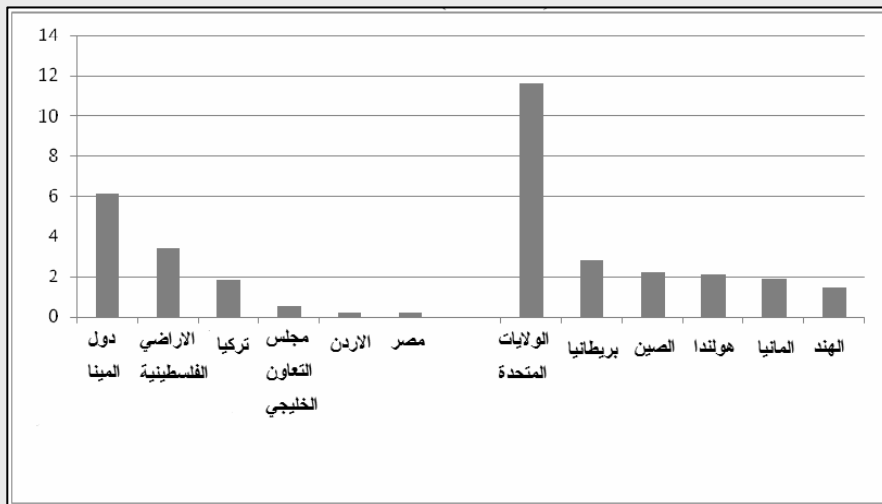
صندوق 7: 13% من صادرات إسرائيل تذهب إلى دول المينا

نشرت مجلة "اقتصادي"، التي تصدر عن مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة تل ابيب، دراسة بعنوان "علاقات إسرائيل التجارية مع أسواق الشرق الأوسط في العام 2011"²⁹.

بدأت المقالة بالتنكير بأن منطقة الشرق الأوسط شهدت نمواً كبيراً في العقد الماضي وحلت في ذلك في المرتبة الثانية بعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكافة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) 3.5 ترليون دولار في العام 2011، وهو رقم يعادل الناتج المحلي في ألمانيا، رابع أكبر اقتصاد في العالم. وبلغت قيمة التجارة الخارجية لمنطقة المينا نحو 2.8 ترليون دولار، أو نحو 7% من إجمالي التجارة العالمية.

وذكرت الدراسة أن تجارة إسرائيل مع أسواق الشرق الأوسط أكبر مما يتوقع الكثيرون، إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تلك الأسواق 6 مليار دولار في 2011، أو نحو 13% من إجمالي الصادرات السلعية الإسرائيلية (باستثناء الماس). وهذا الرقم أكبر من صادرات إسرائيل إلى أسواق أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية والوسطى وأفريقيا وإقيانوسيا مجتمعة.

شكل 1: صادرات إسرائيل إلى دول المينا مقارنة بالدول الأخرى (مليار دولار، 2011)



المصدر: مركز الإحصاء الإسرائيلي. مأخوذة من دراسة (Gal, 2012).
* الصادرات السلعية فقط (باستثناء الماس)، والأرقام أولية.

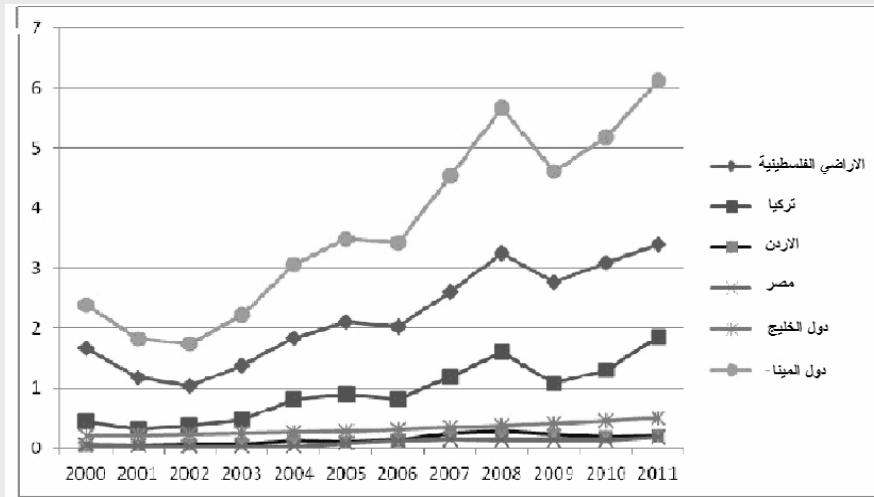
²⁹ Gal, Y. (2012): "Israeli Trade with Middle East Markets in 2011: Healthy Growth despite Adverse Political Environment." IQTISADI- Middle East Economy. Vol 2, No. 1, January.

يوضح الشكل 1 قيمة صادرات إسرائيل إلى دول مختلفة، بما فيها دول المنيا، في 2011. ويدلّل الشكل أن قيمة صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وأن السوق الفلسطينية أهم من سوق أية دولة في أوروبا الغربية لصادرات إسرائيل. لا بل إن صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية تعادل قيمة صادرات إسرائيل إلى الصين والهند مجتمعة³⁰.

تأتي صادرات إسرائيل إلى تركيا في المرتبة الثانية بين دول المنيا، في حين تحل صادرات إسرائيل إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي في المركز الثالث. وتقول الدراسة إن الصادرات الإسرائيلية إلى أسواق الخليج تتم بشكل غير مباشر، عبر تركيا والأردن أحياناً ولكن معظمها يتم عبر الدول الأوروبية. وهي تسجل في الإحصاءات الرسمية على أنها صادرات إلى هذه الدول. وقدرت الدراسة الصادرات الإسرائيلية إلى دول الخليج بنحو 500 مليون دولار سنوياً، أما الصادرات إلى الأردن ومصر فلقد بلغت 200 مليون دولار لكل منهما في 2011.

يوضح الشكل 2 تطور صادرات إسرائيل إلى أسواق دول المنيا خلال العقد المنصرم. ولقد تضاعفت قيمة هذه الصادرات ثلاث مرات، من نحو 2 مليار إلى 6 مليار، في 2011. ومن الملفت للنظر أن صادرات إسرائيل إلى دول المنيا ازدادت بمقدار 20% في 2011 على الرغم من تدهور العلاقات مع تركيا والاضطرابات التي شهدتها العالم العربي خلال ذلك العام.

شكل 2: تطور صادرات إسرائيل إلى دول المنيا (مليار دولار)



المصدر: مركز الإحصاء الإسرائيلي. مأخوذة من دراسة (Gal, 2012).
* أرقام 2011 أولية.

أما بالنسبة إلى واردات إسرائيل من دول المنيا فإنها لم تتجاوز 3 مليار في 2011، أي نحو نصف قيمة الصادرات. وفي حين تمثل صادرات إسرائيل السلعية إلى دول المنيا 13% من إجمالي صادراتها فإن وارداتها من دول المنيا تمثل 6% فقط من إجمالي الواردات السلعية. وتقول الدراسة أن السبب الرئيس هو في ضالة التصدير من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل. كما أن الميزان التجاري لإسرائيل مع تركيا يعاني من عجز (صادرات تركيا إلى إسرائيل أكبر من وارداتها من إسرائيل). وفي حين انخفضت صادرات مصر إلى إسرائيل بمقدار النصف في العام 2011 بسبب انحدار تصدير الغاز، تضاعفت صادرات الأردن إلى إسرائيل في نفس العام بحيث بات الميزان التجاري بينهما متعادلاً تقريباً.

³⁰ من الضروري الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية هو بمثابة "إعادة تصدير"، أي عبارة عن بضائع مستوردة إلى إسرائيل أصلاً ثم يعاد تصديرها إلى الأراضي الفلسطينية. في الواقع إن نحو نصف صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية هو عبارة عن مشتقات نفطية ومنتجات القيمة المضافة الإسرائيلية فيها ضئيلة جداً (أنظر المراقب العدد 22 من أجل مزيد من التفاصيل).

8- البيئة التشريعية والقانونية

3. الوكالة المنظمة ببيع وفراغ الأموال غير المنقولة والمتعلق بها حق الغير (الوكالة الدورية) والإقرار العدلي المتضمن بيع أموال غير منقولة يستوفى الرسم عن الثمن المسمى فيهما على النحو الآتي:
- من دينار أردني حتى 50 ألف دينار (0.5%).
 - ما زاد عن 50 ألف دينار أردني (1%).
4. الوكالات الأجنبية (سند محفوظ) 25 دينار أردني.
5. إقرار إلغاء وكالة دورية (20 دينار أردني).

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام 5 قرارات لها قوة القانون، وذلك استناداً للمادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته. ويأتي اصدار القوانين بقرارات رئاسية بسبب استمرار تعطيل المجلس التشريعي عن العمل. وينص القانون الأساسي على ضرورة إعادة عرض كافة القوانين التي صدرت بقرارات رئاسية على المجلس التشريعي حال عودته للاتفاق.

وقد صدر بنفس التاريخ قرار بقانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن تفصيلات رسوم تسجيل وانتقال الأراضي. وفي نهاية الربع الأول من هذا العام، صدر قرار بقانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن المصادقة على تعديل اتفاقية القرض المبرمة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل مشروع تأهيل قطاع الطاقة. وقد تضمن أحد بنود هذا القرار تعديل نطاق المشروع بحيث يشمل إقامة أربع محطات تحويل للضغط العالي، بدلاً من محطتين اثنتين وفقاً للاتفاقية الأصلية. وذلك في محافظات كل من جنين ونابلس ورام الله والخليل.

يبين الجدول 8-1 قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012. صدر القرار بقانون رقم (1) للعام 2012 في الأول من كانون الثاني من هذا العام ليفصل الرسوم المستوفاة عن الوكالات لصالح الخزينة العامة. وقد فصلتها على النحو التالي:

1. الوكالة العامة 30 دينار أردني عن كل توقيع.
2. الوكالة الخاصة 20 دينار أردني عن كل توقيع.

جدول 8-1: قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012

| تاريخ الصدور | القرار بقانون |
|----------------|--|
| 1 كانون الثاني | قرار بقانون رقم (1) لسنة 2012 م بشأن الرسوم المستوفاة عن الوكالات والإقرارات العدلية |
| 1 كانون الثاني | قرار بقانون رقم (2) لسنة 2012 م بشأن رسوم تسجيل وانتقال الأراضي |
| 2 كانون الثاني | قرار بقانون رقم (3) لسنة 2012 م بشأن القضاء الشرعي |
| 3 كانون الثاني | قرار بقانون رقم (4) لسنة 2012 م بشأن رفع الحصانة عن نائب في المجلس التشريعي |
| 21 آذار | قرار بقانون رقم (5) لسنة 2012 م بشأن المصادقة على تعديل اتفاقية القرض المبرمة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل مشروع تأهيل قطاع الطاقة |

المصدر: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): <http://muqtafi.birzeit.edu>

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000 - 2011

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | المؤشر |
|----------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|--|
| السكان في منتصف العام (ألف نسمة) | | | | | | | | | | | | |
| 4,170 | 4,048.4 | 3,935.25 | 3,825.5 | 3,719.2 | 3,612.0 | 3,508.1 | 3,407.4 | 3,314.5 | 3,225.2 | 3,138.5 | 3,053.3 | الأراضي الفلسطينية |
| 2,580 | 2,513.3 | 2,448.4 | 2,385.2 | 2,323.5 | 2,262.7 | 2,203.7 | 2,146.4 | 2,093.4 | 2,042.3 | 1,992.6 | 1,943.7 | الضفة الغربية |
| 1,590 | 1,535.12 | 1,486.8 | 1,440.3 | 1,395.7 | 1,349.3 | 1,304.4 | 1,261.0 | 1,221.1 | 1,182.9 | 1,145.9 | 1,109.7 | قطاع غزة |
| الحسابات القومية (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | |
| 6323 | 5,754.4 | 5,239.3 | 4,878.3 | 4,554.1 | 4,322.3 | 4,559.5 | 4,198.4 | 3,800.5 | 3,301.4 | 3,810.8 | 4,146.7 | ن.م.ج ** |
| 1,609.6 | 1,509.9 | 1,415.2 | 1,356.3 | 1,303.2 | 1,275.4 | 1,387.2 | 1,317.0 | 1,227.3 | 1,097.2 | 1,303.5 | 1,460.1 | ن.م.ج للفرد (دولار) ** |
| 6006.4 | 5,413.4 | 5,229.4 | 4,851.9 | 4,591.2 | 4,197.5 | 4,467.5 | 4,400.3 | 4,088.9 | 3,589.7 | 3,884.5 | 3,981.3 | الإنتاج الأسري ** |
| 1431.3 | 1,520.7 | 1,159.5 | 995.9 | 892.7 | 870.4 | 833.3 | 1,048.9 | 886.4 | 930.3 | 1,003.7 | 1,080.3 | الإنتاج الحكومي ** |
| 186.7 | 369.5 | 305.5 | 290.9 | 185.9 | 189.0 | 196.7 | 152.3 | 200.4 | 184.3 | 164.1 | 135.1 | إنفاق المؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية ** |
| 1,057.6 | 1,443.2 | 1,137.3 | 1,060.5 | 1,122.9 | 1,347.2 | 1,265.7 | 1,022.3 | 1,063.0 | 841.7 | 992.3 | 1,386.7 | التكوين الرأسمالي الإجمالي ** |
| (2,151.6) | (2,686.3) | (2,289.5) | (2,047.4) | (1,970.5) | (1,668.6) | (2,009) | (2,209.8) | (2,194.3) | (1,917.3) | (1,887.8) | (2,239.4) | صافي الميزان التجاري السلعي ** |
| 2,604 | 3,419.5 | 2,881.3 | 2,642.4 | 2,508.3 | 2,203.8 | 2,466.5 | 2,622.1 | 2,561.4 | 2,235.5 | 2,225.9 | 2,748.3 | الواردات السلعية ** |
| 452.4 | 733.2 | 591.8 | 595.0 | 537.8 | 535.2 | 457.5 | 412.3 | 367.1 | 318.2 | 338.1 | 508.9 | الصادرات السلعية ** |
| (207.4) | (306.1) | (302.9) | (273.5) | (268.1) | (613.2) | (194.7) | (215.6) | (243.9) | (327.3) | (346.0) | (197.3) | صافي الميزان التجاري الخدمي ** |
| 423.2 | 572.2 | 533.8 | 471.5 | 430.5 | 707.0 | 334.9 | 287.1 | 305.0 | 390.1 | 424.6 | 386.6 | الواردات الخدمية ** |
| 215.8 | 266.1 | 230.9 | 198.0 | 162.4 | 93.8 | 140.2 | 71.5 | 61.1 | 62.8 | 78.6 | 189.3 | الصادرات الخدمية ** |
| الأسعار والتضخم | | | | | | | | | | | | |
| 3.57 | 3.73 | 3.93 | 3.567 | 4.110 | 4.454 | 4.482 | 4.478 | 4.550 | 4.742 | 4.208 | 4.086 | متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل |
| 5.05 | 5.27 | 5.54 | 5.042 | 5.812 | 6.292 | 6.317 | 6.307 | 6.417 | 6.674 | 5.928 | 5.811 | متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل |
| 2.88 | 3.75 | 2.75 | 9.9 | 1.9 | 3.8 | 4.1 | 3.0 | 4.4 | 5.7 | 1.2 | 2.8 | معدل التضخم (%) *** |
| سوق العمل | | | | | | | | | | | | |
| 837 | 745 | 718 | 667 | 690 | 636 | 603 | 578 | 564 | 477 | 505 | 600 | عدد العاملين (ألف شخص) |

| المؤشر | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|-------------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|---------|---------|-------|
| نسبة المشاركة (%) | 41.5 | 38.7 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.4 | 41 | 41.7 | 41.2 | 41.6 | 41.1 | 43 |
| معدل البطالة (%) | 14.1 | 25.2 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 | 20.9 |
| الأوضاع الاجتماعية | | | | | | | | | | | | |
| نسبة الفقر (%) **** | - | 27.9 | - | - | 25.9 | 24.3 | 24.0 | 31.2 | - | 26.2 | 25.7 | |
| نسبة الفقر المدقع (%) **** | - | 19.5 | - | - | 14.2 | 15.3 | 13.7 | 18.8 | - | 13.7 | 14.1 | |
| المالية العامة (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | |
| صافي الإيرادات المحلية **** | 939 | 273 | 290 | 747 | 1,050 | 1,370 | 722 | 1,616 | 1,780 | 1,548.4 | 1,900 | 2,176 |
| النفقات الجارية وصافي الإقراض | 1,199 | 1,095 | 994 | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273 | 2,920 | 2,983 | 2,952 |
| النفقات التطويرية | 469 | 340 | 252 | 395 | 0 | 287 | 281 | 310 | غ.م | غ.م | 275.1 | 296 |
| فائض (عجز) الموازنة الجاري | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,342) | (1,083) | (776) |
| إجمالي المنح والمساعدات | 510 | 849 | 697 | 620 | 353 | 636 | 1,019 | 1,322 | 1,763 | 1,402 | 1,277 | 978 |
| فائض (عجز) الموازنة الكلي | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34 | 61 | 270.2 | (144) | (80.9) | (94) |
| الدين العام | 795 | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406 | 1,732 | 1,883 | 2,213 |
| القطاع المصرفي (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | |
| موجودات/ مطلوبات المصارف | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645 | 7,893 | 8,590 | 9,110 |
| حقوق الملكية | 242 | 206 | 187 | 217 | 315 | 552 | 597 | 702 | 857 | 910 | 1,096 | 1,182 |
| ودائع الجمهور لدى المصارف | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847 | 6,111 | 6,802 | 6,973 |
| التسهيلات الائتمانية | 1,280 | 1,186 | 942 | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829 | 2,109 | 2,825 | 3,483 |
| عدد المصارف | 21 | 21 | 20 | 20 | 20 | 20 | 21 | 21 | 21 | 20 | 18 | 18 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000 - 2011 هي سنة 2004، وبيانات العام 2011 أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية

التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

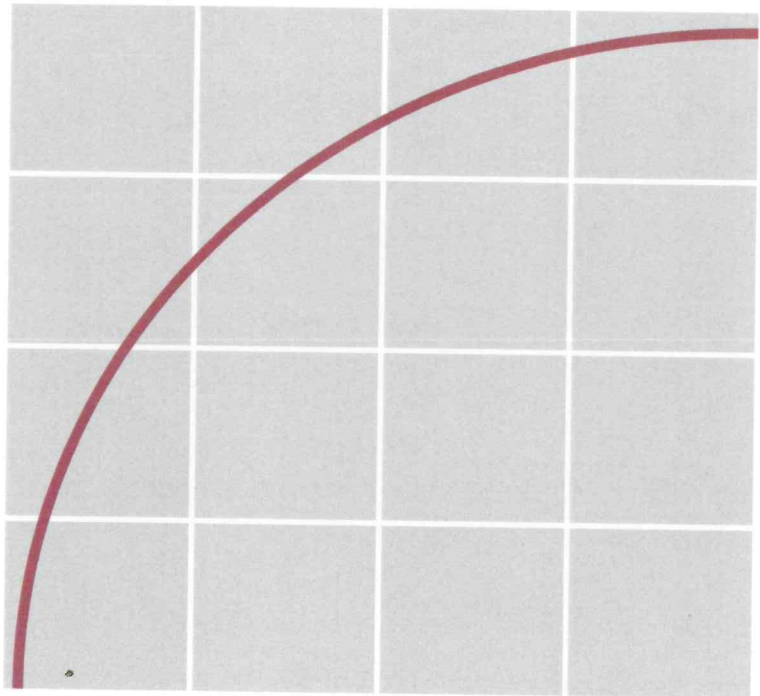
***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الإرجاعات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2012

Economic & Social Monitor

First Quarter



Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)



**Palestine Monetary Authority
(PMA)**



**Palestinian Central Bureau of
Statistics (PCBS)**



**Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)**

Quarterly
Economic and Social Monitor

Volume 29

July, 2012

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Haneen Ghazawneh)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

Editor: Nu'man Kanafani

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright

© 2012 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2012 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2012 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic & Social Monitor* is supported by the Palestine Investment Fund (PIF)



July, 2012

Foreword

This issue of the *Economic and Social Monitor* covers a general statistical review and analysis of the main economic trends in the Occupied Palestinian Territory during the first quarter of 2012. Among the topics discussed in this issue are: the National Accounts data, the labor market, public finance, the indicators of economic activity; and prices and purchasing power. Also included in this edition is an analysis of foreign trade (the trade balance and balance of payments) as well as the traditional sections of the *Monitor*, such as the banking sector data and the Palestine Exchange.

It should be reiterated that the *Economic and Social Monitor* is a quarterly bulletin. Hence, we would like to emphasize once more that economic activity has a seasonal nature, meaning that some activities flourish in certain quarters and naturally shrink in others. Thus, comparing the economic activity in successive quarters often fails to account for seasonal dynamics and produces a skewed view of the inherent tendencies in economic performance. In order to account for seasonal shifts, the *Economic and Social Monitor* favors comparing analogous quarters from various years and thus provides time series of quarterly figures.

This issue of the *Monitor* includes seven analytical text boxes each of which addresses a topical issue, either directly or indirectly, related to the policies and economic situation in the Occupied Palestinian Territory. For example, one box discusses the recommendations recently issued by the World Bank to develop the Palestinian economy. Another box deals with the EU-Israel Association agreement and trade abuses in regards to settlements products, whereas another box analyzes the effects of Palestinian accession to the WTO. Furthermore, there is a box reviewing six suggestions for the physical link between the West Bank and Gaza Strip. Finally, there is a box that sheds light on Israeli trade with the MENA region.

We hope that this issue further strengthens the role of the *Economic and Social Monitor* as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. We also hope this issue opens the door for a necessary debate on the current restrictions and future possibilities of economic growth in the Occupied Palestinian Territory.

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)

Ola Awad
President of the
Palestinian Central Bureau
Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority
(PMA)

Table of contents

| | |
|--|------------------|
| 1. GDP | 1 |
| 2. The labor market | 4 |
| 2.1 The labor force and participation rate | 4 |
| 2.2 Unemployment | 7 |
| 2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes | 9 |
| 2.4 Wages and working hours | 9 |
| 2.5 Vacancy announcements | 11 |
| Box 2: The EU-Israel Association Agreement and Trade Abuses in Regards to Settlement Products | 12 12 |
| 3. Public finance | 14 |
| 3.1 Analysis of income and grants | 15 |
| 3.2 Analyzing items of public expenditure | 16 |
| 3.3 Financial Surplus / Deficit | 17 |
| 3.4 Net accumulation of arrears and the surplus / deficit: cash basis vs. accrual basis | 18 |
| 3.5 Clearing Revenue | 19 |
| 3.6 Public Debt | 20 |
| Box 3: VAT and the Paris Protocol | 21 |
| 4. The Banking Sector | 21 |
| 4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks | 22 |
| 4.2 Performance indicators of the banking system | 26 |
| 4.3 Clearing Houses Activity | 27 |
| 4.4 Palestine Stock Exchange | 27 |
| Box 4: Palestine and World Trade Organization | 30 |
| 5. Investment Indicators | 32 |
| 5.1 Registration of companies | 32 |
| 5.2 Building License | 34 |
| 5.3 Cement Import | 35 |
| 5.4 Car Registration | 35 |
| 5.5 Hotel Activity | 36 |
| Box 5: Six ways to physically connect the West Bank and Gaza Strip | 37 |
| 6. Prices and Purchasing Power | 38 |
| 6.1 Consumer Prices | 38 |
| 6.2 Producer Prices and Wholesale Prices | 39 |
| 6.3 Construction and Road Costs Index | 39 |
| 6.4 Prices and purchasing power | 39 |
| Box 6: Food prices in Israel: 20% higher than the OECD countries | 40 |
| 7. Foreign Trade | 41 |
| 7.1 Balance of Trade | 41 |
| 7.2 Balance of Payments | 42 |
| Box 7: 13% of Israel's exports go to MENA countries | 43 |
| 8. Legal and legislative environment | 44 |
| Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2011 | 46 |

Executive Summary

Gross Domestic Product: The Palestinian GDP scored a value of about 1,579.7 million dollar in the 1st quarter of 2012. A decrease of 3% compared with the previous quarter but an increase by 5.6% compared with its corresponding quarter in 2011. Conversely, GDP per capita decreased by 3.8% in the 1st quarter of 2012 compared with the 4th quarter of 2011 but, increased by 2.4% with its corresponding quarter in 2011. The total final consumption spending was about 2,054 million dollar in the 1st quarter of 2012.

The Labor Market: The number of workers in the Occupied Palestinian Territory decreased from 878 thousand in the 4th quarter of 2011 to 834 thousand in the 1st quarter of 2012. If we compare the 1st quarter of 2011 with the 1st quarter of 2012, we see the number of workers increase by 7%. The distribution of workers is as follows: 61% work in the West Bank, 30% work in the Gaza Strip and 9% in Israel and Israeli settlements. The unemployment rate increased to 24% in the 1st quarter of 2012 compared with 21% in the 4th quarter of 2011 and also in its corresponding quarter of 2011. On the other hand, the average daily wage of workers in the Gaza Strip increased by 5.5% to be 64 NIS in the 1st quarter of 2012 compared with 60.6 NIS in the 4th quarter of 2011. The vacancies advertised in the local newspapers, were distributed as follow: 50% for NGOs, 40% for the private sector and 10% for the public sector.

Public Finance: In the 1st quarter of 2012 the domestic revenues increased by 11% compared with the previous quarter. The current expenditures decreased by 8% (to 678.5 million dollar) during the same period. The pre-aid budget deficit decreased by 50% (to 110 million dollar) whereas the total deficit (current and developmental) before foreign aid was 152 million dollar, after aid however, there was a surplus 58.7 million dollar during the 1st quarter of 2012.

The Banking Sector: The total direct credit facilities were 3,594.5 million dollar in the 1st quarter of 2012. This is an increase of about 3.2% from the previous quarter (70% of these

facilities were loans). On the other hand, the number of checks offered for clearance decreased by 4.4% to be around one billion in the 1st quarter of 2012, their value also decreased by 9.3% to be 2,604 million dollar in the same period.

Palestine Exchange: The number of shares traded in the market increased by 22% during the 1st quarter of 2012 compared with the 4th quarter of 2011. The value of shares during the 1st quarter of 2012 was around 96 million dollar, an increase of 1% from the previous quarter. Lastly, the Al-Quds index increased by 9.78 point at the end of the 1st quarter of 2012 compared with the 4th quarter of 2011.

Company registration: The number of newly registered companies reached 319 in the West Bank in the 1st quarter of 2012. An increase by 5.3% compared with the previous quarter and 18% with the corresponding quarter of 2011. The total capital of these companies in the 1st quarter of 2011 was about 38.9 million JD.

Building Licenses and Cement Imports: The number of building licenses in the West Bank increased by 3.8% during the 1st quarter of 2012 compared with the corresponding quarter of 2011, and 15.3% compared with the 4th quarter of 2011. On the other hand, the total space of registered buildings decreased during the 1st quarter by 1.9% compared with the 4th quarter of 2011, and increased by 6.7% compared with the corresponding quarter of 2011. The quantity of cement imported into the Gaza Strip was 12.6 thousand tons during the 1st quarter of 2012 compared with 2.6 thousand tons in the corresponding quarter of 2011. In the West Bank, the quantity of imported cement was 254.3 thousand tons during the same period.

Car Registration: 3,742 new and used cars were registered in the West Bank during the 1st quarter of 2012. A decrease by 13% compared with the previous quarter, and also a 44% decrease compared with the corresponding quarter of 2011. The majority of registered cars were used and imported cars from abroad (56%).

Hotel Activity: The number of hotels decreased from 103 hotels in the 4th quarter of 2011 to 102 hotels at the end of the 1st quarter of 2012. The total number of guests staying in hotels located in the Occupied Palestinian Territory was 115,433 in the 1st quarter of 2012. This is a decrease of 16% compared with the 4th quarter of 2011, and a 14.4% decrease compared with the corresponding quarter of 2011.

Prices and Purchasing Power: The Consumer Price Index (CPI) increased by 1.10 during the 1st quarter of 2012 compared with the 4th quarter of 2011, likewise, the Wholesale Price Index increased by 0.71% during the same period. The Construction Price Index for residential and non-residential buildings in the West Bank rose by 0.26% in the 1st quarter of 2012 compared with the 4th quarter of 2011. On the other hand, the purchasing power (measured in dollar) increased by 2.3% compared with the 4th quarter of 2011.

Trade Balance: The total value of commodity imports recorded during the 1st quarter of 2012 was about 1,020 million dollar. The share of Israel was 66% of the good's imports. The value of commodity exports recorded during the same period was about 183 million dollar, the share of Israel was 160 million dollar (87% of the total) Consequently, the commodity trade balance deficit during this period was recorded at 837 million dollar.

Balance of Payment: The current account deficit during the 1st quarter of 2012 was 690 million dollar, an increase by 82% compared with the previous quarter and a 13% increase with the corresponding quarter of 2011. This deficit was funded from the financial and capital accounts, by 709 million dollar.

Legal and Legislative Environment: The president of the PNA issued 5 laws during the 1st quarter of 2012. The most prominent ones related to economics are regarding the fees payable by law for judicial agencies; and the land registration and transfer fees. Both laws are expected to have benefits on the government revenues.

The Topics of the Boxes:
Seven different topics are discussed in this issue of the “monitor”:

The Recommendations recently issued by the World Bank to Develop the Palestinian Economy: This box reviews the recommendations for the Palestinian economy and concentrates on four issues which the Palestinian Authority must take into consecration, as these goals are the basic ingredients for sustained economic growth in the Occupied Palestinian Territory. These goals are: achieving a sustained budget, establishing an effective trade system, re-arrange the sectoral priorities (with a focus on high added value achieved by the services sector) and lastly, strengthen the relationship and linkage between education and market requirements.

The EU-Israel Association agreement and trade abuses in regards to settlements products: This box summarizes the background paper which MAS prepared for a Round-Table discussion on the violations by Israel regarding the exports of Israeli settlements products to the European Union. The panel discussed many issues, *inter alia*, the smuggling of settlement products and the various trade agreements between Israel and the European Union (the Cooperation Agreement of 1975, Partnership Agreement in 1995 and the Partnership Agreement), focusing on their technical arrangements and their gaps, as well as their legal implications.

VAT and Paris Protocol: This box reviews the possible effects a VAT increase in Israel can have on the Occupied Palestinian Territory. An earlier decision (which has been canceled) by the Israeli Ministry of Finance was set to rise the VAT in Israel to 17%. According to the Paris Protocol, this means the VAT in the Occupied Palestinian Territory must be raised too as the difference in VAT between Israel and the Occupied Palestinian Territory must be no more than two percentage points. Hence there was the likelihood that VAT in the Occupied Palestinian Territory had to be raised to 15%. This box shows the positive and negative effects of such a decision.

Palestine and the WTO: This box summarizes a panel discussion summarizes the background paper which MAS prepared for a Round-Table discussion on the effects of Palestinian accession to the WTO. The panel showed two obstacles that are faced by the Occupied

Palestinian Territory: First, the Occupied Palestinian Territory do not control their policy of foreign trade (which is a main condition to access WTO). Second, any decision in the WTO must be taken unanimously, which means that Israel or U.S. have a veto power. The box also presents opposite points of view on joining the organization, discussing pro and contra arguments.

Six alternatives for the physical link between the West Bank and Gaza Strip: This box reviews six suggestions to physically link the West Bank and Gaza Strip, these suggestions were set out by the professor of economics at Hebrew University, Joseph Zeira. Zeira thinks that a linkage between the West Bank and Gaza will achieve great benefits for the Palestinian economy. The suggestions are: building a new road at-grade road that links the two regions; building a tunnel; a monorail; depressed surface road; a traditional train system; and an elevated Road. Zeira advocates the first choice (at-grade road). Also, the box presents a table which summarizes the advantages and disadvantages of each suggestions.

Food prices in Israel, 20% higher than prices in similar countries: This box summarizes the report of the Kidmi committee which was assigned to review the food prices and the

conditions of competition in consumer goods markets. This step was taken in response to the social protests which arose in the second half of last year in Israel. The most prominent result of the report was that the food prices in Israel are 10-20% higher than the food prices in other OECD countries. The main reason for this is the weak competition in the Israeli markets. Also, the report shows that the food industry in Israel is monopolized by a few large commercial-industrial entities. Lastly, the box presents a set of recommendations which were set out by the committee to improve the conditions of markets and control the prices.

13% of Israeli exports go to MENA countries: This box summarizes a new study entitled "Israeli Trade with Middle East Markets in 2011: Healthy growth despite adverse political environment". The study shows that the Israeli trade with the MENA region is so big that the value of Israeli exports to these markets was 6 billion dollars in 2011, 13% of the total Israeli exports (excluding diamonds). On the other hand, the value of Israeli imports from these markets did not exceed 3 billion dollars (half of its exports). The study also shows that the Palestinian market is the most important market for Israeli exports after the United States.

1. GDP

GDP quarterly data show a 3% decline in the first quarter of 2012 compared to the previous quarter. Customarily, economic activities have a seasonal nature; therefore economists appear in favor of drawing comparisons between corresponding rather than successive quarters. In accordance, GDP saw a 5.6% increase over the corresponding quarter of 2011. This

growth is real (at constant prices), i.e., the nominal increase minus the impact of price inflation. On the other hand, the per capita GDP was down by 3.8% in the first quarter of 2012 compared to the fourth quarter of 2011, while it grew by 2.4% compared to the corresponding quarter of the previous year (see Table 1.1).

**Table 1.1: GDP in the occupied Palestinian Territory
(constant prices, base year 2004)**

| Economic activity | 2011 | | | | 2012 |
|------------------------|----------------|----------------|------------------------|----------------|----------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| GDP (\$ millions) | 1,496.4 | 1,598.2 | GDP (\$ millions) | 1,629.4 | 1,579.7 |
| West Bank* | 1,058.3 | 1,135.0 | West Bank | 1,154.6 | 1,115.5 |
| Gaza | 438.1 | 463.2 | Gaza | 474.8 | 464.2 |
| GDP per capita (US \$) | 385.3 | 408.5 | GDP per capita (US \$) | 410.2 | 394.7 |
| West Bank* | 457.2 | 487.0 | West Bank | 488.7 | 469.0 |
| Gaza | 279.3 | 292.8 | Gaza | 295.0 | 285.9 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2012, National Accounts Statistics, 2011-2012 Ramallah - Palestine.

Data of 2011 quarters are preliminary and subject to further revision. Data of the first quarter 2012 are preliminary and subject to revision.

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

As for the structure of GDP, the following elements are highlighted (see Table 1.2):

- ✧ A 40% decline in the agriculture sector contribution compared to the previous quarter and 27% compared to the corresponding quarter of 2011.
- ✧ A 2.5% rise in the relative contribution of the sector of industry, electricity and water compared to the previous quarter; but a decrease of 6% compared to the corresponding quarter of 2011.
- ✧ An 8% decline in the contribution of the construction sector compared to the fourth quarters of 2011; but a growth of 1% compared with the corresponding quarter of 2011.
- ✧ An increase of 9% in the relative contribution of the service sector over the fourth quarter of 2011; and a rise of 7% compared with the first quarter of 2011.

**Table 1.2: % Distribution of the shares of economic sectors
in GDP in the OPT * (constant prices, base year 2004)**

| Economic Activity Total | 2011 | | | | 2012 |
|--|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Agriculture, forestry and fishing | 5.5 | 5.4 | 4.3 | 6.7 | 4.0 |
| Mining, manufacturing, water and electricity | 13.1 | 13.1 | 12.4 | 12.0 | 12.3 |
| Mining and quarrying | 0.4 | 0.3 | 0.4 | 0.4 | 0.4 |
| Manufacturing | 9.2 | 9.4 | 8.4 | 8.0 | 8.4 |
| Electricity, gas, steam and air conditioning | 2.9 | 2.7 | 2.8 | 2.8 | 2.9 |
| Water supply, sanitation activities and waste management & treatment | 0.6 | 0.7 | 0.8 | 0.8 | 0.6 |
| Construction | 10.2 | 11.8 | 11.5 | 11.2 | 10.3 |

| Economic Activity Total | 2011 | | | | 2012 |
|---|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Wholesale & retail and repair of vehicles and motorcycles | 9.1 | 9.1 | 9.6 | 9.4 | 9.4 |
| Transport and storage | 2.1 | 2.0 | 2.1 | 2.2 | 2.3 |
| Financial and insurance activities | 4.9 | 4.7 | 4.7 | 4.6 | 4.8 |
| Information and communication | 6.3 | 6.4 | 6.7 | 6.3 | 6.5 |
| Services | 22.2 | 21.5 | 21.5 | 21.8 | 23.8 |
| Accommodation and food services | 1.1 | 1.1 | 1.4 | 2.1 | 1.7 |
| Real Estate and Renting | 6.8 | 6.2 | 6.2 | 6.0 | 7.2 |
| Professional, scientific and technical activities | 1.6 | 1.5 | 1.4 | 1.4 | 1.6 |
| Administrative services and support services | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.7 |
| Education | 7.6 | 7.6 | 7.7 | 7.4 | 7.8 |
| Health and social work | 2.7 | 2.7 | 2.6 | 2.7 | 2.9 |
| Arts, recreation and leisure | 0.5 | 0.5 | 0.4 | 0.4 | 0.5 |
| Other services | 1.3 | 1.3 | 1.2 | 1.2 | 1.4 |
| Public administration and defense | 14.8 | 14.0 | 14.0 | 13.2 | 13.6 |
| Home Services | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| Less: brokerage and clearing | -4.3 | -4.2 | -4.1 | -4.1 | -4.3 |
| Plus: custom duties | 7.3 | 6.8 | 7.0 | 7.0 | 6.9 |
| Plus: Net value added tax on imports | 8.7 | 9.3 | 10.2 | 9.6 | 10.3 |
| Total (%) | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2011 quarters are preliminary and subject to further revision.

Data of Q1 2012 are preliminary and subject to further revision.

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1.3 shows the value of spending on major items of GDP in 2011 and the first quarter of 2012. The table reflects the basic equation in the national accounts: Private consumption + investment + government consumption + exports - imports = GDP ($GDP = C + I + G + X - M$).

| | \$ millions |
|----------------------------------|----------------|
| Private consumption | 1,576 |
| + Investment (capital formation) | 282 |
| + Government consumption | 419.9 |
| + Exports | 223.7 |
| - Imports | 979.5 |
| = GDP | 1,579.7 |

Several points can be concluded from the Table:

✧ The final consumption expenditure in the occupied Palestinian Territory during the first quarter of 2012 outweighed gross domestic product by 30%. This means that the Palestinian economy consumes more than it produces- a deficit that is balanced by import.

✧ The distribution of final consumption expenditure was as follows: \$576, million (76.8%) for household consumption, \$ 419.9 million (30%) for government final consumption expenditure and \$57.6 million (3%) for final consumption expenditure of non-profit organizations that serve households.

✧ The final consumption of households rose by 10% compared to the fourth quarter of 2011. This coincided with an increase of

about 7.6 % in government final consumption expenditure and a decline of 19.7% in final consumption expenditure of non-profit organizations during the same period.

- ✧ The gross capital formation dropped by 9% compared to the fourth quarter of

2011, and declined by 10% compared to the corresponding quarter of 2011.

- ✧ The exports of goods and services declined by 30.3% compared to the previous quarter. In contrast, imports rose by 9.2% during the same period.

Table 1.3: GDP and its expenditure in the occupied Palestinian Territory * (Constant prices, base year 2004) (USD millions)

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|--|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Final consumption expenditure | 1,982.2 | 1,875.3 | 1,933.6 | 1,895.1 | 2,053.5 |
| Household final consumption expenditure | 1,529.1 | 1,423.8 | 1,494.9 | 1,433.0 | 1,576.0 |
| Government final consumption expenditure | 396.3 | 391.8 | 378.7 | 390.4 | 419.9 |
| Final consumption expenditure of non-profit organizations serving households | 56.8 | 59.7 | 60.0 | 71.7 | 57.6 |
| Gross capital formation | 313.7 | 378.6 | 318.9 | 310.1 | 282.0 |
| Gross fixed capital formation | 359.1 | 446.4 | 384.0 | 391.1 | 359.9 |
| - buildings | 289.9 | 387.5 | 330.4 | 338.6 | 304.8 |
| - non-buildings | 69.2 | 58.9 | 53.6 | 52.5 | 55.1 |
| Changes in inventories | -45.4 | -67.8 | -65.1 | -81.0 | -77.9 |
| Net precious property | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| Net exports of commodity and services | -799.5 | -655.7 | -653.5 | -575.8 | -755.8 |
| Exports | 249.2 | 274.9 | 294.5 | 320.9 | 223.7 |
| - commodity | 191.2 | 216.1 | 230.6 | 242.7 | 145.4 |
| - services | 58.0 | 58.8 | 63.9 | 78.2 | 78.3 |
| Imports | 1,048.7 | 930.6 | 948.0 | 896.7 | 979.5 |
| - commodity | 951.5 | 819.7 | 817.7 | 771.4 | 846.6 |
| - services | 97.2 | 110.9 | 130.3 | 125.3 | 132.9 |
| GDP | 1,496.4 | 1,598.2 | 1,599.0 | 1,629.4 | 1,579.7 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2011 quarters are preliminary and subject to further revision.

Data of Q1 2012 are preliminary and subject to further revision.

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Box 1: World Banks recommendations to promote the Palestinian economy, 2012

The World Bank has recently released a report entitled "Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector-Led Growth."¹ The World Bank team has developed a set of proposals that would promote the Palestinian economy. These proposals are based on four main objectives the Palestinian Authority must consider. The PNA can only maintain a sustained economic growth if it develops a sustainable budget; builds an effective trading system; reprioritizes the sectoral priority areas (with a focus on high value-added generated by the service sector); and aligns the educational system with the market needs.

¹ World Bank (2012). Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector-Led Growth.

Achieving a sustainable budget: According to the WB report, overdependence on foreign aid distorts the economy and limits growth as a result of the accumulation of arrears at an unsustainable rate. Although the Palestinian Authority has taken several steps to increase budget revenues by widening the tax base, there will be a limit to how much additional revenue can be raised given the already substantial level of collections and the imbalance between revenues and expenditures (the dominance of the expenditures of public sector employees) since substantial savings will only come from comprehensive civil service reform.

Building an effective trading system: The report advises the Palestinian Authority to start building a proper trading system that facilitates trade with other countries. It is also necessary to begin developing the supporting legislative framework by enacting legislation that covers customs, health and safety standards, intellectual property rights, competition policy and other areas important to trade. Whatever system is chosen, it is important that the PA begin to develop the necessary trade infrastructure, including the institutional infrastructure. The PA needs to establish a clear border management system that is designed primarily to facilitate trade. It should move rapidly to develop the capacity of its customs system, both to prepare for a future state and to increase current revenues.

Table 1: Value Added to Wages for Selected Countries

| | India 2006 | Turkey 2008 | Philippines 2009 | Vietnam 2009 | West Bank 2009 | Gaza 2009 |
|---------------|---------------|----------------|---------------------|-----------------|-------------------|--------------|
| Manufacturing | 7.1 | 10.2 | 7.6 | 5.0 | 4.2 | 2.8 |
| Garments | 6.0 | 17.6 | 3.6 | 3.0 | 2.2 | 6.0 |
| Furniture | 8.4 | / | 4.4 | 4.0 | 3.8 | 2.8 |

Reprioritizing the sectoral priority areas: The report argues that though it lacks natural resources, the OPT's well-educated and entrepreneurial population enables high value added services to play an important role in growth; thus the report recommends re-distributing the limited resources available in a more efficient manner to improve the quality and efficiency of national products. Table 1 shows the ratio of the value added to the cost of labor in selected countries. Obviously, the Palestinian territory adversely suffers from low value-added per worker in relation to the cost factor (see Table 1); i.e. it is unlikely that the Palestinian Territory will benefit from cheap, labor-intensive industries.

Based on the current situation in the Palestinian territory, the report recommends the private sector not to invest in labor-intensive activities because the Palestinian economy would not be able to compete with other countries' products. The alternative lies in employing people who have received appropriate education in the services sector where such a work force can achieve higher returns.

Aligning the educational system with the market needs: The report reaffirms the results of other reports that feature the inconsistency between the current education system outputs and the needs of the labor market. Thus, developing a reciprocal relationship between education institutions and the private sector is essential. Education should provide students with the high-level cognitive skills. Such a qualified workforce would be able to produce value added products that can compete with and even beat those of neighboring countries.

2. The labor market

2.1 The labor force and participation rate

During the first quarter of 2012, participation rate (i.e. the ratio of workers and the unemployed to those of working age) in the West Bank and Gaza Strip stood at 43.4% compared with 44.4% in the previous quarter, and up by 2.4 percentage points from the corresponding quarter of 2011. Table 2.1

shows an ongoing disparity between the West Bank and Gaza Strip in the participation rate (45.4% in the West Bank and 39.9% in the Gaza Strip). This disparity is particularly due to the low rate of female participation in Gaza compared to the West Bank (13.7% compared to 19.3%).

**Table 2.1: Percentage of labor force participation for individuals
15 years and over in the West Bank and the Gaza Strip
by Region and Sex 2011 – Q1 2012 (%)**

| Region & sex | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|-----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| Males and Females | | | | | | | |
| West Bank | 43.7 | 43.2 | 45.3 | 46.2 | 47.3 | 45.5 | 45.4 |
| Gaza | 36.4 | 37.0 | 38.1 | 39.0 | 39.5 | 38.4 | 39.9 |
| West Bank & Gaza | 41.1 | 41.0 | 42.7 | 43.6 | 44.4 | 43.0 | 43.4 |
| Males | | | | | | | |
| West Bank | 69.5 | 69.0 | 71.2 | 73.1 | 72.2 | 71.4 | 70.8 |
| Gaza | 62.1 | 62.5 | 64.0 | 64.3 | 64.8 | 63.9 | 65.5 |
| West Bank & Gaza | 66.8 | 66.7 | 68.6 | 70.0 | 69.5 | 68.7 | 68.9 |
| Females | | | | | | | |
| West Bank | 17.2 | 16.7 | 18.8 | 18.6 | 21.6 | 19.0 | 19.3 |
| Gaza | 10.2 | 11.0 | 11.6 | 13.2 | 13.6 | 12.4 | 13.7 |
| West Bank & Gaza | 14.7 | 14.7 | 16.2 | 16.7 | 18.7 | 16.6 | 17.3 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

Quarterly data show a 5% decline in the number of workers in the West Bank and the Gaza Strip– from 878 thousand in the fourth quarter of 2011 to 834 thousand in the first quarter of 2012. However, there was an increase of 7% in the employment rate compared to the corresponding quarter of the

previous year. Nevertheless, this increase was mainly due to a rise in the number of unpaid family members (see Table 2.4). Distribution of workers in the first quarter of 2012 by place of work was as follows: 61% in the West Bank, 30% in Gaza and 9% in Israel and the settlements (see Table 2.2).

**Table 2.2: Individuals 15 years and above, working in the Palestinian territory-
By place of work 2010 – Q1 2012**

| Place of work | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|-------------------------------|-------|---------|---------|---------|---------|-------|---------|
| Manpower (in thousands) | 2,376 | 2,432 | 2,455 | 2,477 | 2,500 | 2,465 | 2,523 |
| Workforce | 976 | 997 | 1,048 | 1,108 | 1,111 | 591,0 | 1,095 |
| No. of workers (in thousands) | 744 | 780 | 852 | 839 | 878 | 838 | 834 |
| West Bank (%) | 63.5 | 61.2 | 60.7 | 59.7 | 62.1 | 61.4 | 60.9 |
| Gaza Strip (%) | 26.0 | 28.8 | 29.4 | 29.9 | 28.3 | 28.8 | 29.9 |
| Israel & the settlements (%) | 10.5 | 10.0 | 9.9 | 10.4 | 9.6 | 9.8 | 9.2 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

Table 2.3 illustrates that the private sector was the main employer in the West Bank labor force during the first quarter of 2012, comprising 68.5% of the total employees. In Gaza, the main employer was the public sector comprising more than one third of workers. However, the number of workers in the public sector in Gaza fell from 48% during 2011 to 39% in the first quarter of 2012. On the other hand, the share of the private sector increased by 22% compared to the corresponding quarter of 2011.

With regard to the employment status of workers, the data shows an increase in the share of wage earners in the first quarter of 2012 compared to the previous quarter; however there was a decline of 3 percentage points from the corresponding quarter of the previous year (see Table 2.4). The rate of employers in the Gaza Strip fell to 2.9%, down from 3.7% in the fourth quarter of 2011.

Table 2.3: Percentage of workers 15 years and over in the Palestinian territory - By Region and Sector 2010 - Q1 2012 (%)

| Sector | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|--------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| OPt | | | | | | | |
| Public sector | 23.6 | 22.9 | 21.6 | 22.8 | 22.6 | 22.2 | 23.1 |
| Private sector | 62.4 | 63.3 | 64.8 | 63.1 | 64.8 | 64.5 | 64.2 |
| Other sectors | 3.6 | 3.8 | 3.7 | 3.7 | 3.0 | 3.5 | 3.5 |
| Israel & the settlements | 10.4 | 10.0 | 9.9 | 10.4 | 9.6 | 9.8 | 9.2 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| West Bank | | | | | | | |
| Public sector | 15.9 | 15.4 | 14.5 | 15.9 | 15.9 | 15.2 | 16.3 |
| Private sector | 67.7 | 68.2 | 69.1 | 67.0 | 68.9 | 68.9 | 68.5 |
| Other sectors | 2.5 | 2.4 | 2.4 | 2.3 | 1.8 | 2.1 | 2.0 |
| Israel & the settlements | 13.9 | 14 | 14.0 | 14.8 | 13.4 | 13.8 | 13.2 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| Gaza | | | | | | | |
| Public sector | 46.1 | 48.0 | 41.7 | 38.6 | 38.8 | 39.4 | 39.1 |
| Private sector | 46.7 | 44.3 | 51.3 | 54.6 | 54.1 | 53.8 | 54.0 |
| Other sectors | 7.2 | 7.7 | 7.0 | 6.8 | 7.1 | 6.8 | 6.9 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

Table 2.4: Percentage distribution of workers in the Palestinian Territory by Employment Status and Region (quarters of 2010 - Q1 2012) %

| Employment Status and Region | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|------------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| West Bank | | | | | | | |
| Employer | 7.1 | 8.0 | 7.6 | 7.4 | 6.5 | 7.4 | 7.6 |
| Self-employed | 20.3 | 18.9 | 19.0 | 18.8 | 18.8 | 18.9 | 19.7 |
| Wage earner | 63.6 | 66.7 | 64.7 | 64.0 | 61.3 | 64.1 | 63.2 |
| Unpaid family member | 9.0 | 6.4 | 8.7 | 9.8 | 13.4 | 9.6 | 9.5 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| Gaza | | | | | | | |
| Employer | 4.2 | 3.0 | 3.0 | 5.7 | 3.7 | 3.9 | 2.9 |
| Self-employed | 14.3 | 18.7 | 20.3 | 15.8 | 16.3 | 17.7 | 16.5 |
| Wage earner | 78.9 | 73.9 | 70.3 | 71.8 | 75.1 | 72.7 | 74.4 |
| Unpaid family member | 2.6 | 4.4 | 6.4 | 6.7 | 4.9 | 5.7 | 6.2 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| OPT | | | | | | | |
| Employer | 6.4 | 6.6 | 6.3 | 6.9 | 5.7 | 6.4 | 6.2 |
| Self-employed | 18.8 | 18.8 | 19.4 | 17.9 | 18.1 | 18.6 | 18.8 |
| Wage earner | 67.6 | 68.8 | 66.4 | 66.4 | 65.2 | 66.6 | 66.5 |
| Unpaid family member | 7.2 | 5.8 | 7.9 | 8.8 | 11.0 | 8.4 | 8.5 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

According to quarterly data, during the first quarter of 2012, there was a slight change in the distribution of employees by economic activity compared to the fourth quarter of 2011; however the rates remained almost unchanged compared to the corresponding quarter of the previous year (see Table 2.5). The trade, restaurants and hotels sector, for example, maintained almost the same number of workers compared to the previous quarter

though the number of workers rose slightly compared with the corresponding quarter of 2011. On the other hand, there was a growth in the number of workers in the services sector in the occupied Palestinian Territory (from 35.4% in the fourth quarter 2011 to 37.1% in the first quarter 2012). Likewise, the number of workers in the construction sector in the occupied Palestinian territory rose from 13.3% to 13.5% during the corresponding period.

Table 2.5: Percentage distribution of workers in the Palestinian Territory by Economic Activity and Region 2010 – Q1 2012 (%)

| Region & Economic Activity | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|---------------------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| Palestinian Territory | | | | | | | |
| Agriculture, fishing and forestry | 11.8 | 10.6 | 11.5 | 10.9 | 14.4 | 11.9 | 10.5 |
| Quarries and manufacturing industry | 11.4 | 11.5 | 12.3 | 12.1 | 11.3 | 11.8 | 12.2 |
| Building and construction | 13.2 | 13.8 | 14.5 | 13.9 | 13.3 | 13.9 | 13.5 |
| Trade, restaurants and hotels | 19.3 | 20.0 | 20.4 | 21.0 | 19.6 | 20.3 | 20.1 |
| Transport, storage and communications | 6.0 | 6.4 | 6.1 | 6.0 | 6.0 | 6.1 | 6.6 |
| Services and others | 38.3 | 37.7 | 35.2 | 36.1 | 35.4 | 36.0 | 37.1 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| West Bank | | | | | | | |
| Agriculture, fishing and forestry | 13.3 | 10.6 | 12.3 | 11.5 | 16.4 | 12.8 | 11.4 |
| Quarries and manufacturing industry | 13.7 | 14.1 | 15.0 | 14.7 | 13.6 | 14.4 | 14.9 |
| Building and construction | 16.8 | 17.4 | 18.0 | 17.3 | 15.8 | 17.1 | 16.4 |
| Trade, restaurants and hotels | 19.9 | 21.3 | 20.9 | 21.9 | 20.1 | 21.0 | 21.4 |
| Transport, storage and communications | 5.7 | 5.9 | 5.6 | 5.4 | 5.2 | 5.5 | 5.6 |
| Services and others | 30.6 | 30.7 | 28.2 | 29.2 | 28.9 | 29.2 | 30.3 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| Gaza | | | | | | | |
| Agriculture, fishing and forestry | 7.7 | 10.5 | 9.5 | 9.3 | 9.1 | 9.6 | 8.4 |
| Quarries and manufacturing industry | 4.8 | 5.0 | 5.7 | 5.8 | 5.5 | 5.5 | 5.9 |
| Building and construction | 3.0 | 4.9 | 6.2 | 6.0 | 6.8 | 6.0 | 6.7 |
| Trade, restaurants and hotels | 17.3 | 16.8 | 19.4 | 18.8 | 18.5 | 18.4 | 16.9 |
| Transport, storage and communications | 6.6 | 7.6 | 7.2 | 7.3 | 8.1 | 7.6 | 8.9 |
| Services and others | 60.6 | 55.2 | 52.0 | 52.8 | 52.0 | 52.9 | 53.2 |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

2.2 Unemployment

The unemployment rate in the first quarter of 2012 stood at 24% (20% in the West Bank and 31.5% in the Gaza Strip), up by 3 percentage points from the fourth quarter of 2011 and up by 2 percentage points from the corresponding quarter of 2011. This rise resulted from an

increase in the unemployment rate in the West Bank by about 3 percentage points and in Gaza by 1 percentage point from the corresponding quarter (see Table 2.6).

Table 2.6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Region and Sex: 2010 – Q1 2012 (%)

| Region & Sex | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|------------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| Palestinian Territory | | | | | | | |
| Males | 23.1 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | 19.3 | 19.2 | 22.0 |
| Females | 26.8 | 27.3 | 28.6 | 30.5 | 27.2 | 28.4 | 31.5 |
| Total | 23.7 | 21.7 | 18.7 | 22.4 | 21.0 | 20.9 | 23.9 |
| West Bank | | | | | | | |
| Males | 16.6 | 16.3 | 13.4 | 18.3 | 15.5 | 15.9 | 18.6 |
| Females | 19.7 | 21.8 | 23.3 | 25.3 | 20.3 | 22.6 | 25.5 |
| Total | 17.2 | 17.4 | 15.4 | 19.7 | 16.6 | 17.3 | 20.1 |
| Gaza | | | | | | | |
| Males | 36.2 | 28.9 | 22.4 | 24.9 | 27.0 | 25.8 | 28.4 |
| Females | 47.8 | 42.1 | 43.6 | 43.4 | 46.4 | 44.0 | 46.5 |
| Total | 37.8 | 30.8 | 25.6 | 28.0 | 30.3 | 28.7 | 31.5 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

Features of unemployment in occupied Palestinian Territory during Q1 2012

- ✧ Unemployment in the oPt is high among young people: with 40.4% among young people aged 15-24 years (58% among

young females and 37% among young males). This suggests that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 2.7).

Table 2.7 Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Sex and Age Group: 2010 – Q1 2012 (%)

| Age group | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| Males & females | | | | | | | |
| 15-24 | 38.8 | 38.2 | 30.3 | 37.9 | 36.4 | 35.7 | 40.4 |
| 25-34 | 24.2 | 22.5 | 20.6 | 22.5 | 21.5 | 21.7 | 24.8 |
| 35-44 | 15.1 | 12.2 | 10.2 | 14.2 | 11.2 | 12.0 | 13.7 |
| 45-54 | 16.4 | 13.6 | 12.1 | 12.8 | 13.3 | 13.0 | 14.5 |
| 55+ | 14.1 | 10.0 | 9.8 | 8.1 | 8.2 | 8.9 | 10.9 |
| Total | 23.7 | 21.7 | 18.7 | 22.4 | 21.0 | 20.9 | 23.9 |
| Males | | | | | | | |
| 15-24 | 36.8 | 35.3 | 26.4 | 34.0 | 32.8 | 32.3 | 36.9 |
| 25-34 | 21.7 | 19.6 | 16.0 | 17.7 | 17.0 | 17.5 | 20.2 |
| 35-44 | 15.5 | 12.3 | 9.6 | 14.8 | 11.9 | 12.2 | 13.9 |
| 45-54 | 19.0 | 15.6 | 13.3 | 14.6 | 16.1 | 14.9 | 16.0 |
| 55+ | 16.3 | 10.9 | 11.3 | 9.6 | 9.7 | 10.4 | 13.2 |
| Total | 23.1 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | 19.3 | 19.2 | 22.0 |
| Females | | | | | | | |
| 15-24 | 49.6 | 53.8 | 51.0 | 58.1 | 51.5 | 53.5 | 58.1 |
| 25-34 | 34.0 | 33.8 | 37.3 | 40.0 | 36.7 | 37.0 | 40.2 |
| 35-44 | 13.2 | 11.9 | 12.9 | 11.4 | 8.6 | 11.0 | 12.8 |
| 45-54 | 3.5 | 3.1 | 6.9 | 5.1 | 2.0 | 4.2 | 7.1 |
| 55+ | 2.1 | 4.5 | 3.0 | 0.9 | 1.4 | 2.3 | 0.7 |
| Total | 26.8 | 27.3 | 28.6 | 30.5 | 27.2 | 28.4 | 31.5 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

✧ Unemployment is concentrated among the most educated females: the unemployment rate among females with 13 years of schooling and over was 42% during the first quarter 2012 compared to a very low unemployment rate among uneducated

female population who recently entered the labor market. The picture is completely reversed for males: the more the years of education, the less the unemployment rate.

Table 2.8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Sex and Years of Schooling 2010 – Q1 2012 (%)

| Years of schooling | 2010 | Q1 2011 | Q2 2011 | Q3 2011 | Q4 2011 | 2011 | Q1 2012 |
|----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| Males & females | | | | | | | |
| 0 | 13.8 | 15.5 | 11.9 | 10.4 | 10.4 | 11.8 | 4.6 |
| 1-6 | 25.7 | 23.1 | 16.5 | 20.3 | 19.1 | 19.8 | 24.8 |
| 7-9 | 24.8 | 22.6 | 17.8 | 21.5 | 20.0 | 20.4 | 23.1 |
| 10-12 | 23.2 | 20.5 | 16.1 | 20.4 | 19.8 | 19.2 | 22.1 |
| 13+ | 23.1 | 22.1 | 22.8 | 26.0 | 23.7 | 23.7 | 26.2 |
| Total | 23.7 | 21.7 | 18.7 | 22.4 | 21.0 | 20.9 | 23.9 |
| Males | | | | | | | |
| 0 | 24.3 | 23.4 | 18.5 | 19.9 | 20.4 | 20.6 | 6.9 |
| 1-6 | 28.6 | 25.6 | 18.4 | 22.7 | 22.2 | 22.2 | 27.6 |
| 7-9 | 26.2 | 23.4 | 18.6 | 22.2 | 21.6 | 21.5 | 24.6 |
| 10-12 | 24.0 | 20.6 | 16.4 | 21.0 | 20.6 | 19.7 | 22.5 |
| 13+ | 15.7 | 15.1 | 13.1 | 17.2 | 14.0 | 14.9 | 16.6 |
| Total | 23.1 | 20.5 | 16.4 | 20.5 | 19.3 | 19.2 | 22.0 |
| Females | | | | | | | |
| 0 | 1.5 | 4.1 | 5.1 | 1.8 | - | 2.4 | 2.2 |
| 1-6 | 5.1 | 2.2 | 4.3 | 3.6 | 1.5 | 2.9 | 4.2 |
| 7-9 | 7.8 | 9.9 | 7.4 | 12.2 | 6.1 | 8.6 | 6.9 |
| 10-12 | 13.6 | 19.5 | 12.6 | 14.0 | 12.9 | 14.5 | 19.0 |
| 13+ | 36.3 | 34.9 | 39.2 | 41.0 | 39.5 | 38.8 | 42.0 |
| Total | 26.8 | 27.3 | 28.6 | 30.5 | 27.2 | 28.4 | 31.5 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes

Table 2.9 sheds light on the rates of unemployment among individuals with intermediate diploma and higher by major. The first quarter of 2012 saw high unemployment rates among degree holders compared to the previous and corresponding quarters. The table indicates that, with 14.9%, the unemployment rate among those who obtained a degree in law was the lowest (i.e. for every one hundred graduates of law, there were 15 without a job). On the other hand, the unemployment rate among those who obtained a degree in educational sciences & preparation

of teachers was the highest (about 38% during the first quarter of 2012).

2.4 Wages and working hours

The average daily wage of West Bank workers remained almost unchanged over the 2011 fourth quarter and the 2012 first quarter. By contrast, the average wage of Gaza's workers saw a growth of 5.4%, whereas the daily wage for those working in Israel and the settlements increased by 1.5%. In comparison with the corresponding quarter of the previous year, the average wage in the West Bank rose slightly by 0.5%, while the average wage of workers in Gaza and workers in Israel and the settlements fell by 1.1% and 1.2%, respectively.

Table 2.9: Unemployed graduates (with an intermediate diploma and above) by Major: 2011 – Q1 2012 (%)

| Major | Q1 2011 | Q4 2011 | Q1 2012 |
|--|-------------|-------------|-------------|
| Educational sciences & preparation of teachers | 32.9 | 35.5 | 38.1 |
| Humanities | 23.9 | 24.4 | 28.2 |
| Social and behavioral sciences | 26.6 | 28.5 | 33.6 |
| Journalism and media | 33.4 | 25.6 | 32.4 |
| Business and administration | 20.9 | 28.7 | 26.3 |
| Law | 12.2 | 2.9 | 14.9 |
| Natural sciences | 22.1 | 24.7 | 23.6 |
| Math and statistics | 31.4 | 21.7 | 29.0 |
| Computer | 24.8 | 26.8 | 34.3 |
| Engineering and engineering professions | 18 | 23.1 | 20.1 |
| Architecture and construction | 20 | 14.6 | 20.9 |
| Health | 16.9 | 19.8 | 18.5 |
| Personal services | 18.5 | 18.1 | 26.9 |
| Others | 23.6 | 27.4 | 31.1 |
| Total | 23.3 | 25.6 | 27.9 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

Table 2.10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages in NIS of known-wage workers in the oPt by place of work: 2011 – Q1 2012 (%)

| Place of work | Average weekly hours | Average monthly working days | Average daily wage | Median daily wage |
|------------------------|----------------------|------------------------------|--------------------|-------------------|
| Q1 2011 | | | | |
| West Bank | 42.6 | 22.0 | 85.0 | 76.9 |
| Gaza Strip | 39.2 | 23.3 | 64.6 | 50.0 |
| Israel and Settlements | 39.8 | 20.9 | 164.0 | 153.8 |
| Total | 41.3 | 22.2 | 92.4 | 76.9 |
| Q2 2011 | | | | |
| West Bank | 42.8 | 22.5 | 84.8 | 76.9 |
| Gaza Strip | 37.5 | 23.7 | 61.8 | 48.1 |
| Israel and Settlements | 38.9 | 20.6 | 160.5 | 153.8 |
| Total | 40.9 | 22.5 | 90.8 | 76.9 |
| Q3 2011 | | | | |
| West Bank | 43.4 | 22.6 | 84.3 | 76.9 |
| Gaza Strip | 38.2 | 23.4 | 59.3 | 46.2 |
| Israel and Settlements | 38.8 | 21.2 | 164.5 | 153.8 |
| Total | 41.2 | 22.5 | 92.6 | 76.9 |
| Q4 2011 | | | | |
| West Bank | 43.7 | 22.5 | 85.7 | 76.9 |
| Gaza Strip | 36.9 | 23.3 | 60.6 | 50.0 |
| Israel and Settlements | 40.1 | 21.3 | 159.6 | 153.8 |
| Total | 41.4 | 22.5 | 91.1 | 76.9 |
| Q1 2012 | | | | |
| West Bank | 43.0 | 22.4 | 85.4 | 76.9 |
| Gaza Strip | 36.9 | 23.5 | 63.9 | 50.0 |
| Israel and Settlements | 41.2 | 20.7 | 162.0 | 153.8 |
| Total | 41.1 | 22.4 | 90.9 | 76.9 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q1 2012.

2.5 Vacancy announcements²

The number of vacancies posted in the first quarter of 2012 was about 890, a 2% decline from the fourth quarter of 2011, and a 14% drop from the corresponding quarter of 2011 (see Table 2.11). It is worth noting that in the first quarter of 2012, there were 77 announcements with no specific number of vacant posts. In addition, the posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be advertised³.

With 449 vacancy announcements, the NGO sector accounted for the largest share of job vacancies advertised in this quarter (50%). The shares of the private sector and the public sector were 46% (354 jobs) and 10% (87 jobs), respectively. Strikingly, the number of vacancies posted by the government sector declined to 381, i.e. down by 37% from the corresponding quarter in 2011, probably

because of the austerity policy the Palestinian government is taking as a result of the financial crisis that started in the middle of 2011. At the same time, the number of vacancies advertised by NGOs saw a 7% rise from the previous quarter, and a 84% increase from the corresponding quarter of the previous year- suggesting a growth in this sector during the period (see Table 2.11).

With regard to the distribution of posted vacancies by region, data show that the central West Bank accounted for the majority of vacancies advertised (72%). The shares of both Northern and Southern West Bank governorates were 10% each. The Gaza Strip's contribution was only 8%. As for the distribution of vacancies by the required degree, the BA degree was the most needed (71%) (see Table 2.11).

Table 2.11: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt during the first quarter 2012, and first & fourth quarters of 2011

| | Q1 2011 | Q4 2011 | Q1 2012 | | | |
|----------------------|---------|---------|---------|----------|-------|------------|
| | | | January | February | March | total |
| By sector | | | | | | |
| Private sector | 407 | 359 | 97 | 127 | 130 | 354 |
| Public sector | 381 | 130 | 14 | 40 | 33 | 87 |
| NGOs | 244 | 421 | 175 | 139 | 135 | 449 |
| By region | | | | | | |
| Northern West Bank | 149 | 142 | 21 | 43 | 24 | 88 |
| Central West Bank | 683 | 560 | 203 | 220 | 217 | 640 |
| Southern West Bank | 129 | 98 | 31 | 29 | 30 | 90 |
| Gaze Strip | 71 | 110 | 31 | 14 | 27 | 72 |
| By degree | | | | | | |
| MA and above | 47 | 102 | 18 | 21 | 22 | 61 |
| BA | 736 | 667 | 199 | 211 | 222 | 632 |
| Intermediate Diploma | 105 | 50 | 20 | 34 | 17 | 71 |
| Below Diploma | 144 | 91 | 49 | 40 | 37 | 126 |
| Total | | | | | | |
| | 1032 | 910 | 286 | 306 | 298 | 890 |

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-Ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

² MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-Ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

³ Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

With a percentage of 41%, the demand for administrative and economic sciences had the largest share of advertised vacancies. Meanwhile, the demand for humanities and social sciences; applied sciences; and medical sciences posted 26%, 18% and 8%,

respectively, while other specializations and professions accounted for 7% of announced vacancies. The NGO sector claimed the majority of vacancies advertised in the Gaza Strip (see Table 2.12).

Table 2.12: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt by Major, Sector and Region— Q1 2012

| Major | West Bank | | | Gaza | | | Total |
|--|---------------|----------------|--------------|---------------|----------------|--------------|------------|
| | Public sector | Private sector | Civil sector | Public sector | Private sector | Civil sector | |
| Medical sciences | 15 | 18 | 35 | 0 | 0 | 1 | 69 |
| Humanities and social sciences | 8 | 49 | 149 | 0 | 0 | 25 | 231 |
| Applied sciences | 34 | 66 | 45 | 0 | 0 | 11 | 156 |
| Administrative and economic sciences | 25 | 167 | 144 | 0 | 4 | 28 | 368 |
| Other (craftsmen, maintenance, secretarial work, etc.) | 5 | 50 | 8 | 0 | 0 | 3 | 66 |
| Total | 87 | 350 | 381 | 0 | 4 | 68 | 890 |

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-Ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

Box 2: The EU-Israel Association Agreement and Trade Abuses in Regards to Settlement Products

MAS regularly holds interactive roundtable sessions to tackle topical issues and come up with policy recommendations for the decision-making community. On July 17, MAS held a session on Israel's violations of trade agreements when exporting the products of the colonial settlements into the EU market. Key speakers were the European Union's representative to the Palestinian National Authority and the legal expert in international trade, Charles Shamas. The Institute has prepared a background paper for discussion. For the purposes of this issue of the *Monitor*, we quote the following:

Smuggling of settlement products

Israel's export of settlements products poses a serious challenge to the European Union. It is also a very critical issue for the Palestinian Authority, which seeks to build a viable independent state, a goal endorsed by international laws.

Article VII of the association agreement between the European Union and Israel (the basic principles of free movement of goods) states that "the agreement shall apply to products originating in the European Union and Israel." The same principle has been emphasized again in Article (83): "This Agreement shall apply to the territory of the State of Israel."

The EU, as well as the international community, does not recognize the occupied territories of the West Bank as part of the State of Israel; and therefore the products originating in the Israeli settlements must not receive preferential terms (provided for in the association agreement) when they enter the EU countries. Many experts go further to say that these products should not be allowed to enter the markets of the European Union, with or without preferential treatment. However, Israel continues to breach the provisions of the association agreement when it exports the products of the settlements by misrepresenting their origin and fastening labels stating that these products have been produced in Israel. As a result, these products receive preferential terms when they enter the EU market.

Trade relations between the EU and Israel: 1975 Cooperation Agreement and 1995 Association Agreement

Since the establishment of the European Common Market (ECC) in 1958, Israel has enjoyed a special status in the EU countries. By 1975 Israel had become closely associated with the European common market through the free trade agreement. This agreement became fully effective in 1989.

The present agreement between the EU and Israel falls within the framework of cooperation between the European Union and the Mediterranean countries, which began in November 1995 with the "Barcelona Declaration" which constituted a partnership between 12 countries of the Mediterranean and 15 countries from the European Union. The overall objective of the Barcelona Declaration was to establish a framework for political, economic, cultural and social relations between the European Union and the 12 countries on the eastern and southern shores of the Mediterranean.

In 1995, the 1975 cooperation agreement between the EU and Israel was promoted to a full-fledged association agreement, which has provided wider cooperation in various fields and optimized trade liberalization, especially in agricultural products. The agreement entered into full force in 2000. Within the framework of the Barcelona Declaration, the European Union also signed a temporary association agreement with the Palestine Liberation Organization, on behalf of the Palestinian National Authority, in February 1997. By that agreement, the European Union has implicitly taken the West Bank and the Gaza Strip as a separate, sovereign customs territory.

The Association Agreement and the Israeli settlement products

From the very outset, the European Union doubted the effectiveness of the provision that considers the origin of the products coming from Israel. In 1998 representatives of the European Commission and the European Parliament met to discuss the obstacles that would impede implementing the association agreement between the EU and Israel, especially Protocol IV on certificates of origin. It turned out that the products, which were introduced by Israel as products originating in Israel proper, indeed originated from the settlements.

The Technical Arrangement

Following prolonged Customs Cooperation Committee negotiations between the European Union and Israel, a technical agreement was concluded in early 2005 in order to put an end to the violation of the association agreement. Accordingly, all products coming to the EU from Israel should be labeled with the name of the exporters and their postal codes. According to the provisions of this arrangement, all Israeli exporting companies must provide all proofs of origin (EUR1 Form/ billing statements), place of production and zip codes. To help put this technical arrangement into effect, a delegation from the European Union visited Tel Aviv and wrote a list of settlements names along with their zip codes. However, the technical arrangement did not put an end to the violation of the association agreement and the products of the settlements continued enjoying preferential treatment in the EU market.

Gaps of the technical arrangement

The inability of the EU to apply the trade agreement is a result of one of the following factors: Either the documents presented before the EU customs officials are not sufficient to identify the products of the settlements or a deliberate document misrepresentation by the Israeli exporter.

Obviously, the current operative systems make it easy for Israeli exporters to circumvent the agreement between the European Union and Israel. The EU, however, is not untarnished. Since the application of the customs system of free trade agreements rests with the individual member states, the difference in customs procedures among EU countries makes it difficult to apply trade agreement under the same conditions in various parts of the continent.

The legal aspect of the association agreement

The European Court ruled that after considering both of the association agreements between the EU and Israel on the one hand, and the European Union and the Palestine Liberation Organization, on the other, products of Israeli settlements should not be entitled to preferential treatment under the association agreement between the European Union and Israel.

On February 15, 2012, the European Parliament adopted an advisory opinion issued by the European Court of Justice. The opinion called on the European Commission to reconsider, and if necessary, re-negotiate the technical arrangement in order to make it more effective and transparent. The governments of both Denmark and South Africa have recently announced that they are seeking to take specific measures to ensure that products coming from Israeli settlements are labeled with their true origin.

3. Public finance⁴

Despite the financial difficulties the Palestinian National Authority faces, the available financial data show a relative improvement in the fiscal position during the first quarter of 2012. The most prominent developments in this quarter compared with the fourth quarter 2011 are summarized below:

- ✧ The total public revenues and grants (net) grew by 16.7% (to 779.6 million dollars) as a result of an increase in the net grants and foreign aid.
- ✧ The total public expenditure declined by 11% (to 721 million dollars), due to a drop in current expenditures.
- ✧ The current deficit fell to about \$ 110.1 million (about 4.5% of GDP) compared to 8.8% in the previous quarter.
- ✧ The public debt outstanding balance saw a scant increase of less than 1% (up to 2 billion dollars).

Table 3.1: Summary of the financial status of the PNA: 2011 and Q1 2102 (in USD millions)

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|--|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Public revenues and grants (net) | 796.9 | 683.4 | 1,005.0 | 668.3 | 779.6 |
| Total domestic revenues (net) | 580.6 | 536.1 | 545.2 | 514.2 | 568.4 |
| Domestic revenues | 591.5 | 538.7 | 545.2 | 514.2 | 568.5 |
| Tax revenues | 134.8 | 121.6 | 102.5 | 123.3 | 153.5 |
| Non-tax revenues | 44.4 | 68.4 | 66.1 | 41.2 | 57.4 |
| Clearing revenues | 412.3 | 348.8 | 376.6 | 349.7 | 357.7 |
| Tax returns | 10.9 | 2.6 | 0.0 | 0.0 | 0.2 |
| External revenues (grants and aid) | 216.3 | 147.3 | 459.8 | 154.1 | 211.2 |
| For budget support | 191.1 | 122.0 | 362.9 | 132.6 | 197.0 |
| To support developmental projects | 25.2 | 25.2 | 96.9 | 21.5 | 14.2 |
| Total public expenditure | 793.5 | 889.5 | 764.6 | 809.2 | 720.9 |
| Current expenditure, including: | 730.4 | 780.0 | 715.5 | 734.8 | 678.5 |
| Wages and salaries | 427.2 | 448.8 | 409.4 | 393.6 | 403.0 |
| Non-wage expenses | 270.1 | 301.5 | 277.8 | 293.4 | 236.2 |
| Net lending | 33.1 | 29.8 | 28.3 | 47.9 | 39.3 |
| Development expenses | 63.2 | 109.4 | 49.1 | 74.4 | 42.4 |
| Treasury-funded | 38.0 | 84.2 | (47.7) | 52.9 | 28.1 |
| Donor-funded | 25.2 | 25.2 | 96.9 | 21.5 | 14.2 |
| Current deficit / surplus | (149.8) | (243.9) | (170.3) | (220.6) | (110.1) |
| Total deficit / surplus (before grants and aid) | (213.0) | (353.4) | (219.4) | (295.0) | (152.5) |
| Total deficit / surplus (after grants and aid) | 3.3 | (206.1) | 240.4 | (140.9) | 58.7 |
| Financing | (3.3) | 206.1 | (240.4) | 140.9 | (58.7) |
| Net financing from local banks | 13.1 | 183.4 | (229.7) | 134.2 | (56.7) |
| The remaining balance | (16.5) | 22.8 | (10.6) | 6.7 | (2.1) |

Source: The data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis), (Table 3).

⁴ Data for financial operations of 2011 and 2012 quarters are in NIS. The NIS monthly exchange rate was taken from the source. The shekels were converted to dollars, and then the monthly totals for each quarter were calculated accordingly. Data for the first quarter 2012 are preliminary—issued by the Palestinian Ministry of Finance— and are subject to updating and revision. Figures in brackets are of a negative value.

However, when compared with the corresponding quarter of the previous year, the total domestic revenue had a slight decline of 2%. By contrast, public expenses fell by approximately 9%, leading to a 26% decrease in current deficit and a 28% drop in total deficit (i.e., after the addition of developmental spending). The slight decline of grants and international aid between the corresponding quarters (only by 5 million dollars) occasioned a \$ 58.7 million surplus in the budget of the first quarter 2012 compared with a surplus of \$ 3.3 million in the corresponding quarter of 2011.

These figures reflect the budget on a cash basis versus the accrual basis; i.e., the cash basis figures do not take into account the unpaid obligations accumulated on the PNA (see section 3-4 of this chapter).

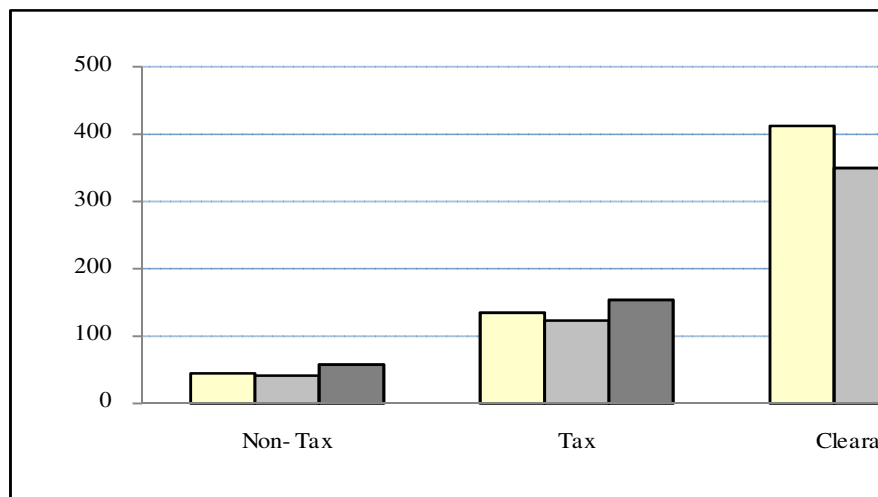
Table 3.1 summarizes the financial developments in the PNA budget in accordance with the cash basis during 2011 and the first quarter of 2012.

3.1 Analysis of income and grants

During the first quarter of 2012, public expenditure stood at about \$ 779.6 million, up by 13.3% from the previous quarter. This was a result of a 10.5% growth in domestic revenues and a significant increase in international aid.

With respect to the components of the total revenues, data indicate that clearance revenues accounted for the lion's share (63%), followed by tax revenues (27%) and then non-tax revenues (10%). These three sources retained the position they enjoyed during the last four quarters.

Figure 3.1: Structure of Domestic Revenues (in USD millions)



Source: Data published in reports of the Palestinian Ministry of Finance

Clearance revenues saw a 2.3% increase during the first quarter of 2012 compared to the previous quarter—totaling \$357.7 million. However, these revenues were 13.2% less than the corresponding quarter of 2011⁵. This was a result of the decline in the trade exchange between the corresponding quarters.

Tax revenue grew to \$ 153.5 million, up by 24.5% from the previous quarter and by 14% from the corresponding quarter of 2011. This growth in the successive quarters is spurred by

the accumulation in income and property taxes that are due in the first quarter. On the other hand, the growth between the corresponding quarters is primarily a result of the government policies which aim at increasing tax collection⁶. During the first quarter of 2012, non-tax revenues totaled \$ 57.4 million, up by 39% from the previous and corresponding quarters⁷.

⁵ Clearance revenues are collected in NIS, and therefore the nominal value of the item calculated in dollars is significantly affected by fluctuations in the exchange rate of the dollar against the shekel. So when considering the developments on the clearance revenues collected in NIS, the change is less than the figures listed above (the real change stands at 9.8%).

⁶ Tax income in 2012 first quarter totaled 291.5 million shekels: an increase of 55.8% from the corresponding quarter of 2011. At the same time, VAT collections totaled 157.8 million shekels: an increase of 19.5% from the corresponding quarter of 2011.

⁷ These revenues are not affected by the economic activities; and most of them are collected directly by the PNA rather than by Israel, except for the departure tax paid by Palestinians travelling abroad through Al-Karamah Crossing.

Table 3.2: Indicators of public revenue and grants— Q1, 2012

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|--|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Total domestic revenues (net) USD millions | 580.6 | 536.1 | 545.2 | 514.2 | 568.4 |
| As % to total revenues and grants | 72.9 | 78.5 | 54.2 | 76.9 | 72.9 |
| As % to current expenditure | 79.5 | 68.7 | 76.2 | 70.0 | 83.8 |
| As % to GDP | 24.8 | 20.6 | 21.5 | 20.5 | 23.5 |
| External revenues (grants and aid) USD millions | 216.3 | 147.3 | 459.8 | 154.1 | 211.2 |
| As % to total revenues and grants | 27.1 | 21.5 | 45.8 | 23.1 | 27.1 |
| As % to current expenditure | 29.6 | 18.9 | 64.3 | 21 | 31.1 |
| As % to GDP | 9.3 | 5.7 | 18.2 | 6.1 | 8.7 |
| GDP (USD millions)* | 2337.6 | 2601.8 | 2530.9 | 2511.8 | 2421.8 |

Source: Table 3.1 Data source: PCBS

On the other hand, with about \$211 million, international donations increased by 37% of the total grants and assistance to the Palestinian Authority to support the budget and development projects. The growth was a result of the sizable assistance from Arab countries and international donors. However, this aid was 2.4% less than that granted in the first quarter of the previous year. Grants and aid to support the general budget totaled \$ 197 million, up by 48.5% from the previous

quarter and by 3.1% compared with the corresponding quarter.

This aid was a contribution from the Palestinian European mechanism PEGASE (\$ 1.1.4 million), the World Bank (\$65.5 million), and Qatar (\$ 30 million). Developmental support totaled about \$ 14 million, down from \$21.4 million in the previous quarter, and down from \$25 million in the corresponding quarter of 2011 (see Table 3.3).

Table 3.3: Grants and foreign aid to the Palestinian Authority– Q1 2012 (USD millions)

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|---------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Budget support | 191.1 | 122.0 | 362.9 | 132.6 | 197.0 |
| Grants from Arab countries | 52.9 | 26.0 | 207.3 | 0.0 | 30.1 |
| International aid | 138.1 | 96.1 | 155.6 | 132.6 | 166.9 |
| Developmental financing | 25.1 | 25.2 | 96.9 | 21.4 | 14.3 |
| Total external financing | 216.2 | 147.3 | 459.8 | 154.1 | 211.3 |

Source: Table 7 - Table of external support

3.2 Analyzing items of public expenditure

During the first quarter 2012, public expenditure stood at about \$ 721 million, declining by 11% from the previous quarter, due to a decline in current expenditure and development expenditure, alike. Compared to the corresponding quarter of 2011, public expenditure saw a drop of 9%.

The decline in current expenditure is mainly a result of the PNA's policy of cutting non-wage expenses by about 20% compared to the previous quarter. This was, in turn, a result of reducing operational costs in governmental agencies; the cuts in retirees dues; and scaling down transfers to social services which are made through ministries (excluding the allocations of the Ministry of Prisoners' Affairs).

Table 3.4: Indicators of public expenditure- Q1, 2012

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|---|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Current expenditure (USD millions) | 730.4 | 780.0 | 715.5 | 734.8 | 678.5 |
| As % to total public expenditure | 92.0 | 87.7 | 93.6 | 90.8 | 94.1 |
| As % to GDP | 31.2 | 30.0 | 28.3 | 29.3 | 28.0 |
| Development expenses (USD millions) | 63.2 | 109.4 | 49.1 | 74.4 | 42.4 |
| As % to total public expenditure | 8.0 | 12.3 | 6.4 | 9.2 | 5.9 |
| As % to GDP | 2.7 | 4.2 | 1.9 | 3.0 | 1.7 |
| Total public expenditure (USD millions) | 793.5 | 889.5 | 764.6 | 809.2 | 720.9 |
| As % to GDP | 33.9 | 34.2 | 30.2 | 32.2 | 29.8 |

Source: Table (3.1)

Spending on net lending during the first quarter of 2012 decreased by about 18% compared to the previous quarter⁸.

Development expenses also declined to \$ 42.4 million compared to \$ 74.4 million during the previous quarter.

Figure 3.2: Structure of current expenditure (USD millions)



Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

The largest component of current expenditure is 'wages and salaries'⁹. With \$ 403 million, this item rose by 2.4% from the figure posted in the previous quarter. The monetary value of the wage bill, which stood at \$403 million, was \$ 35.3 million higher than the cash available to the PNA's budget (as we will see later when analyzing the arrears of the Palestinian National Authority). This difference suggests that the PNA defaulted on paying the actual value of the wage bill.

3.3 Financial Surplus / Deficit

During the first quarter 2012, the decline in current expenditure and the improvement in net gross domestic revenues led to a decline in the current deficit—standing at \$ 110 million compared with \$ 220.6 million during the previous quarter and \$ 150 million in the corresponding quarter of the previous year. This deficit represented about 4.5% of GDP, compared with 8.8% in the fourth quarter of 2011.

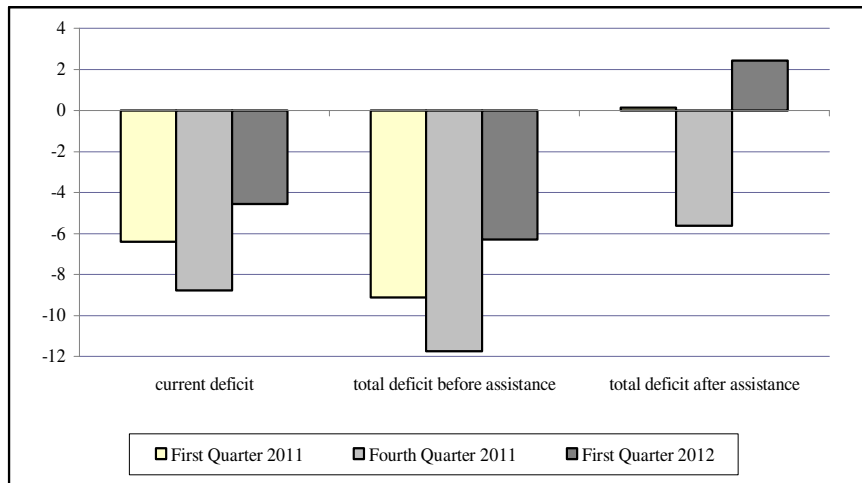
⁸ The item 'net lending' refers to the amounts that are transferred directly to Gaza Electricity Distribution Corporation and to pay dues owed by local government bodies, or indirectly via the amounts that are deducted from revenue clearing and transferred to utility companies in Israel.

⁹ The wage and salary bill constitutes the largest share of current expenditures. During the 1st quarter 2012, it represented 59.4% of current expenditure, up from 53.6% in the previous quarter and up from 58.5% in the corresponding quarter of 2011.

Notwithstanding the above, the gain the budget achieved does not reflect a structural change on either side of the budget. The non-wage accumulated dues (allocated for PNA operational expenses), had in the first quarter

of 2012 totaled about 91 USD millions (the highest since 2008), equivalent to twice the arrears of this item in the corresponding quarter of 2011.

Figure 3-3: Indicators of the fiscal deficit as % to nominal GDP, % (cash basis)



Source: Table (3.1)

The total deficit before grants and aid stood at about \$ 152.5 million during the first quarter of 2012, representing 6.3% of GDP (compared with 11.7% in the previous quarter). On the other hand, the deficit after grants and aid totaled about \$ 58.7 million compared with a deficit of about \$ 141 million during the previous quarter and a surplus of about \$ 3.3 million in the corresponding quarter of the previous year.

3.4 Net accumulation of arrears and the surplus / deficit: cash basis vs. accrual basis

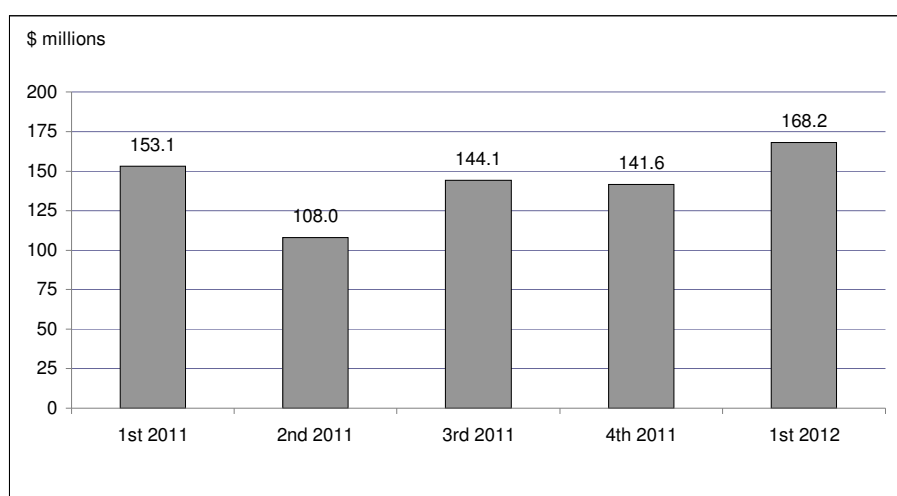
The PNA net accumulation of arrears totaled approximately \$ 177 million during the first quarter of 2012¹⁰. The arrears of this quarter figured in three forms: tax returns (\$ 36 million); arrears to the private sector (\$ 91 million); arrears of wages and salaries (\$ 35 million); and arrears of development expenditure (\$ 15 million). The PNA receivables, on the other hand, involved \$ 8.8 million, which brought the PNA's liabilities

down to \$168 million. Adding the net accumulation of arrears (\$ 110 million) to the current deficit on a cash basis results in a current deficit of \$ 278 million on an accrual basis.

The PNA's accumulation of arrears suggests that, without seeking grants from international donors, the PNA will always sustain difficulties in bridging the financial gap through local taxes. The delay in paying dues, especially those owed to the private sector, leads to significant additional costs in the form of fines imposed by providers of goods and services. The accumulation of arrears practically means that the PNA's public debt is much higher than the published figures.

¹⁰ Net accumulation of arrears = liabilities due for the PNA minus arrears owed by the PNA. This represents the difference between the balance of the current deficit in accordance with the cash basis and the balance of the current deficit in accordance with the accrual basis.

Figure 3.4: Quarterly developments in the net accumulation of arrears– Q1 2012¹¹



Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

3.5 Clearing Revenue

Table 3.5 features the developments in the clearance revenues on an accrual basis. The table shows that in the first quarter 2012, the revenues were nearly \$357 million, up by 1.7% from the previous quarter and up by 8.4% from the corresponding quarter of 2011.

When considering the components of clearance, one notices that the 6.8% rise in the VAT tax is the main driver of the overall increase in clearing revenues. The contributions of the three main components (VAT, customs and fuel) in clearance revenues were almost equal (almost one-third each).

Table 3.5: Clearance revenues (accrual basis)

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|---|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Clearing revenue | 329.6 | 365.4 | 379.0 | 351.3 | 357.2 |
| Customs | 115.9 | 130.0 | 132.6 | 126.2 | 123.8 |
| Value added | 104.1 | 118.0 | 119.2 | 112.0 | 119.6 |
| Fuel | 109.9 | 115.6 | 119.2 | 112.7 | 112.0 |
| Purchase tax | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Income tax | 0.6 | 0 | 7.0 | 0.5 | 0.6 |
| Other | -0.8 | 1.8 | 1.1 | -0.1 | 1.2 |
| Clearance revenues as % of net domestic revenues | 56.8 | 68.2 | 69.5 | 68.3 | 62.8 |
| Clearance revenues as % of total public revenues and grants (net) | 41.4 | 53.5 | 37.7 | 52.6 | 45.8 |
| Clearance revenues as % to GDP* | 14.1 | 14.0 | 15.0 | 14.0 | 14.7 |

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (accrual basis), Ministry of Finance.

* GDP is in current prices.

¹¹ The reason why the estimates of this item differ from the figures listed in the previous issues of the *Monitor* is that the Ministry of Finance has fully updated the data of the previous quarters.

3.6 Public Debt

During the first quarter of 2012, a 1% rise in the public debt brought the figure up to about \$ 2.2 billion. The debt was distributed almost equally between external debt and domestic debt. Arab financial institutions claimed 56% of the total external debt. The international and regional institutions came second (claiming 30%) while bilateral loans claimed the rest (14%). The domestic debt was mostly due to borrowing from the banking system to cover

expenditure (13% of loans went to the Petroleum Authority) (see Table 3.6). At the same time, the debt service for this quarter totaled \$ 7.3 million.

On the other hand, the ratio of public debt-gross domestic product during the first quarter of 2012 jumped to 23%, an increase of one percentage point over the previous quarter.

Table 3.6: Public Debt- Q1 2012

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|---|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| a. Domestic debt | 907.3 | 1,123.7 | 827.7 | 1,098.5 | 1,101.7 |
| bank loans | 402.6 | 433.4 | 376.9 | 506.1 | 481.4 |
| - short term | 0 | 0 | 167.0 | 168.5 | 162.8 |
| - long term | 0 | 0 | 209.9 | 337.6 | 318.6 |
| Bank facilities | 362.2 | 529.9 | 302.7 | 441.0 | 448.0 |
| - short term | 0 | 0 | 302.7 | 441.0 | 448.0 |
| Petroleum Authority loans | 133.2 | 150.8 | 139.3 | 142.8 | 164.1 |
| - short term | 0 | 0 | 139.3 | 142.8 | 164.1 |
| Other public institutions loans | 9.2 | 9.6 | 8.7 | 8.6 | 8.2 |
| - short term | 0 | 0 | 8.7 | 8.6 | 8.2 |
| b. External debt | 1,045.6 | 1,046.9 | 1,116.2 | 1,114.3 | 1,126.7 |
| Arab financial institutions | 539.2 | 539.8 | 617.3 | 617.2 | 630.7 |
| Al-Aqsa Fund | 444.1 | 444.1 | 522.7 | 522.4 | 522.4 |
| Arab Fund for Economic and Social Development | 42.1 | 42.2 | 42.4 | 43.3 | 56.3 |
| Islamic Development Bank | 53.0 | 53.5 | 52.2 | 51.5 | 52.0 |
| International and regional institutions | 346.6 | 346.2 | 342.4 | 341.9 | 338.1 |
| World Bank | 301.0 | 300.0 | 298.0 | 297.0 | 295.0 |
| European Investment Bank | 23.4 | 23.9 | 22.1 | 22.6 | 20.7 |
| International Fund for Agricultural Development | 3.5 | 3.5 | 3.4 | 3.3 | 3.3 |
| OPEC | 18.7 | 18.8 | 18.9 | 19.0 | 19.1 |
| Bilateral loans | 159.8 | 160.9 | 156.5 | 155.2 | 157.9 |
| Total public debt | 1,952.9 | 2,170.6 | 1,943.9 | 2,212.8 | 2,228.4 |

Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

Box 3: VAT and the Paris Protocol

The Israeli public deficit totaled 29.7 billion shekels in 2012- a 60% increase from the projections made at the time of drafting the budget. While preparing the upcoming 2013 budget, the Budget Department in the Israeli Ministry of Finance proposed raising the value-added tax in Israel from 16% to 17%, to be effective from early July 2012. An increase of one percentage point would result in an additional NIS 4 billion per year to state coffers¹². The heated debate over this proposal and its negative impact on the Israelis led the government to reject the proposal. Rather, Prime Minister Netanyahu decided to increase the debt GDP ratio from 1.5% to 3%, which would bring the figure of the 2013 deficit to 13.5 billion shekels¹³.

With elections around the corner and popular demonstrations in the streets protesting the high cost of living, it seems that Netanyahu's decision was a political maneuver as people are highly sensitive about increasing VAT since it is a progressive rather than regressive tax—thus mandating higher VAT will, first and foremost, negatively affect the poor¹⁴.

Raising the value-added tax in Israel could have led to a similar move in the Palestinian territory since the Paris Protocol states that the difference in VAT between Israel and the Palestinian territory should not be more than two percentage points. Since the current VAT in the Palestinian territory is 14.5%, the proposal to raise VAT in Israel to 17% could have led to increasing this tax in the Palestinian territory to at least 15%.

However, this move would have strong social implications, especially since the VAT system levied on the Palestinian territory is uniform; i.e. it covers all goods whether basic or luxury. Still, raising the tax from 14.5 to 15.5% (an increase of one percentage point) could generate an additional 160 million shekels per year (or 80 million shekels if the increase was only half a percentage point). This important additional revenue could help plug the budget deficit hole, but it still has exorbitant social consequences.

Table 1.1: VAT in the Palestinian Territory

| | 2009 | 2010 | 2011 |
|----------------------------|---------|---------|---------|
| VAT (in NIS millions) | 1,866.7 | 2,058.3 | 2,297.4 |
| VAT as % to GDP | %9 | %9.5 | %10.3 |
| VAT as % to total revenues | %36.2 | %34.1 | %35.9 |

As Table 1.1 shows, the VAT revenue rose steadily during the past years, and that this tax represents more than a third of total domestic revenue in the budget of the Palestinian National Authority.

4. The Banking Sector¹⁵

In the first quarter 2012, assets and liabilities of banks operating in the Palestinian territory grew only by 0.5% compared with the previous quarter and up by 4.8% from the corresponding quarter of 2011. The most significant developments in both assets and liabilities of the consolidated balance sheet for banks are summarized below:

Assets

- ✧ A growth of 3.2% in net direct credit facilities.
- ✧ A decline of 5.2% in offshore assets of banks.

- ✧ A decline of 1.7% in assets of banks held by the Palestinian Monetary Authority.
- ✧ A decline of 0.4% in assets of banks operating in the OPT.
- ✧ A growth of 2.9% in total net investment.
- ✧ A growth of 4.4% in the cash flow.

Liabilities

- ✧ A drop of 0.6% in total holdings.
- ✧ A growth of 1% in the public (customers) deposits.
- ✧ A decline of 24.5% in assets of PMA held by banks.
- ✧ A 4.3% growth in total capital (equity of

¹² <http://www.haaretz.com/business/vat-and-income-tax-rates-set-to-rise-1-corporate-tax-to-stay-unchanged-1.436822>

¹³ <http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000760344&fid=1725>

¹⁴ A Regressive Tax is the one that takes a larger percentage from low-income people than from high-income people- that is because the poor allocate a higher proportion of their income for consumption.

¹⁵ The data in this section are preliminary and subject to change.

The number of banks operating in the Palestinian territory at the end of the first quarter 2012 remained 18. The number of branches and offices remained unchanged (226).

4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks

Table 4.1 summarizes the key items in the consolidated balance sheet for banks operating in the Palestinian Territory.

4.1.1 Assets

The net assets of banks grew by \$40.8 million, up by 0.5% from the previous quarter. They

banks.

also posted a 4.8% increase over the corresponding quarter of 2011 (a growth of \$422 million). Direct credit facilities grew by 3.2% compared to the previous quarter. Conversely, deposits held by the Monetary Authority and banks dropped by 3.8% during the same period- occasioned by a 5.2% decline in offshore assets of banks.

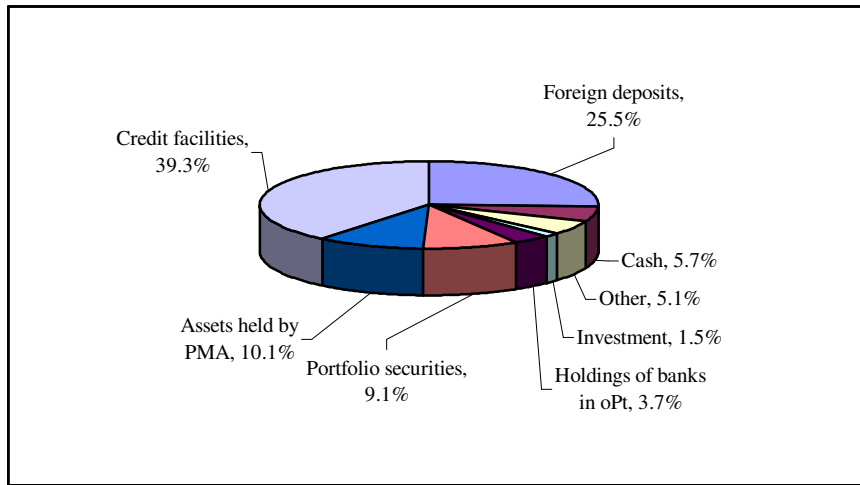
In the meantime, portfolio investment increased by \$3.4 million. Cash and investment items grew by 4.4% and 2.9%, respectively. Figure 4.1 illustrates the distribution of assets of banks end of the first quarter 2012.

Table 4.1: Consolidated balance sheet for the Palestinian banking system – 2011 and Q1 2012

| Item | 2011 | | | | 2012 |
|---|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Budget Statement | | | | | |
| Total assets | 8,728.9 | 8,837.2 | 8,860.5 | 9,110.3 | 9,151.1 |
| Cash and precious metals | 497.9 | 539.6 | 545.4 | 496.7 | 518.5 |
| Deposits at Monetary Authority & Banks | 3,782.3 | 3,502.2 | 3,722.2 | 3,743.7 | 3,600.3 |
| Portfolio | 588.7 | 582.0 | 629.5 | 826.3 | 829.7 |
| Direct credit facilities | 3,094.8 | 3,434.8 | 3,215.2 | 3,482.8 | 3,594.5 |
| Banker's acceptances | 3.7 | 5.4 | 5.2 | 5.9 | 6.1 |
| Investments | 357.8 | 311.5 | 310.2 | 137.4 | 141.4 |
| Fixed assets | 142.7 | 152.9 | 163.3 | 171.3 | 175.1 |
| Other assets | 261.0 | 308.7 | 269.5 | 246.2 | 285.6 |
| Total liabilities | 8,728.9 | 8,837.2 | 8,860.5 | 9,110.3 | 9,151.1 |
| Deposits of Monetary Authority & Banks | 418.6 | 452.8 | 474.8 | 646.5 | 530.5 |
| Total deposits of the public | 6,928.8 | 6,950.3 | 6,820.5 | 6,972.5 | 7,045.4 |
| Executed and outstanding banker's acceptances | 13.4 | 17.8 | 17.7 | 16.2 | 14.5 |
| Other liabilities | 114.5 | 117.5 | 217.4 | 122.0 | 141.8 |
| Tax benefits & other benefits | 155.7 | 167.1 | 173.8 | 171.1 | 186.7 |
| Proprietorship (equity) | 1,098.6 | 1,131.7 | 1,156.3 | 1,182.0 | 1,232.3 |

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

Figure 4.1: Structure of the assets of banks-- end of Q1 2012



Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks

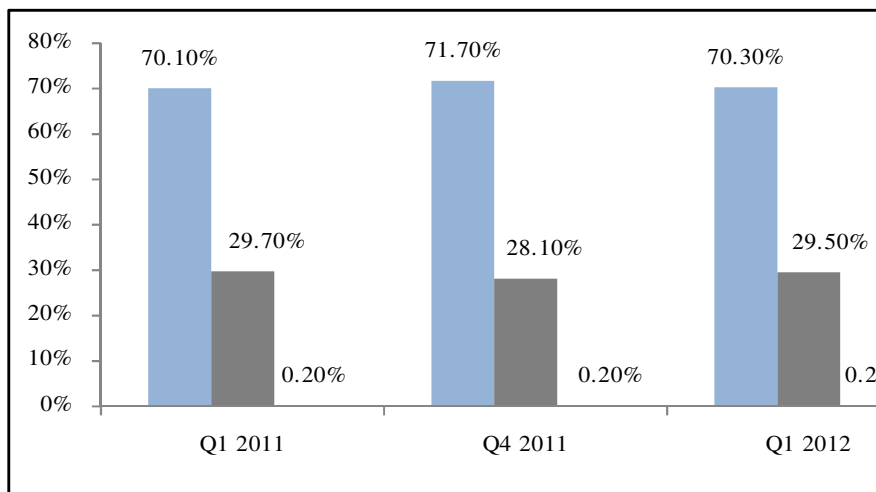
✧ **Direct credit facilities**

During the first quarter 2012, direct credit facilities made up 39% of the total assets of banks operating in the Palestinian Territory, up by 1 percentage point (\$ 111.7 million) from the previous quarter. In particular, loans grew by about \$ 30 million (1.2%), while overdraft facilities saw an 8.3% growth as a result of an increase in the share of the PNA by \$ 50 million.

The loans constituted 70% of total credit facilities, declining by 1.4 percentage points from the previous quarter. In contrast, the share of overdrafts saw some growth, whereas the share of lease financing remained unchanged, accounting for a scant 0.2% (see Figure 4-2).

By area, the West Bank enjoyed 91% of the facilities (including those granted to the public sector and non-residents) while the share of the Gaza Strip was barely 9% (see Table 4.2).

Figure 4.2: Relative weight of the types of credit facilities



Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

During this quarter, the shares of the private and public sectors remained unchanged (31% for the public sector). In terms of credit

facilities currencies, data show that the credit facilities granted in US dollar held the highest share (62%). The facilities given in the Israeli

shekel constituted 26% of total facilities (see Table 4.3 shows the distribution of direct credit facilities among the various economic sectors during the first quarter of 2012. The real estate and construction sector took the

Table 4.2). lead of direct credit facilities (21.4%). The trade sector (both internal and external) came second, with a share of 21.2% (20%), while consumer loans represented 16.5%¹⁶.

Table 4.3: Distribution of direct credit facilities portfolio- 2011 and Q1 2012

| | (USD millions) | | | | |
|------------------------------|----------------|---------|---------|---------|---------|
| | 2011 | | | | 2012 |
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| By Region | | | | | |
| West Bank* | 2,858.6 | 3,173.3 | 2,937.4 | 3,174.6 | 3,273.4 |
| Gaza | 236.2 | 261.5 | 277.8 | 308.2 | 321.0 |
| By Beneficiary | | | | | |
| Public sector | 915.7 | 1,118.1 | 856.4 | 1,108.9 | 1,121.0 |
| Resident private sector | 2,116.8 | 2,256.2 | 2,303.8 | 2,318.2 | 2,419.0 |
| Non-Resident private sector | 61.3 | 60.5 | 55.0 | 55.7 | 54.5 |
| By Type of facilities | | | | | |
| Loans | 2,169.7 | 2,316.2 | 2,347.1 | 2,496.0 | 2,526.1 |
| Overdraft | 918.2 | 1,111.1 | 860.6 | 978.8 | 1,060.1 |
| Lease financing | 6.9 | 7.5 | 7.5 | 8.0 | 8.2 |
| By Currency | | | | | |
| \$ US | 1,873.3 | 2,011.5 | 2,009.8 | 2,206.7 | 2,209.4 |
| JD | 320.5 | 454.0 | 419.5 | 404.9 | 427.8 |
| NIS | 879.8 | 948.6 | 764.4 | 851.2 | 935.0 |
| Other currencies | 21.2 | 20.7 | 21.5 | 20.0 | 22.8 |

Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

*Loans in the West Bank include loans provided to the Palestinian National Authority, as well as loans to non-residents.

Table 4.4: Shares of various economic sectors of the facilities granted to the private sector- 2011 and Q1 2012

| Sector | Sector's Share (\$ millions) | | | | | | | | | |
|---|------------------------------|------------|----------------|------------|----------------|------------|----------------|------------|----------------|------------|
| | 2011 | | | | | | | | 2012 | |
| | Q1 | % | Q2 | % | Q3 | % | Q4 | % | Q1 | % |
| Real estate and construction | 368.2 | 16.4 | 385.3 | 16.2 | 401.3 | 16.5 | 406.4 | 16.6 | 542.6 | 21.4 |
| Land development | 83.3 | 3.7 | 27.4 | 1.2 | 21.9 | 0.9 | 22.9 | 1.0 | 24.9 | 1.0 |
| Mining and industry | 287.7 | 12.8 | 295.3 | 12.4 | 292.5 | 12.0 | 302.0 | 12.3 | 267.0 | 10.5 |
| Internal and external trade | 427.5 | 19.1 | 498.3 | 20.9 | 497.9 | 20.5 | 491.3 | 20.0 | 538.9 | 21.2 |
| Agriculture and livestock | 49.5 | 2.2 | 31.8 | 1.3 | 31.8 | 1.3 | 34.8 | 1.4 | 44.7 | 1.8 |
| Tourism, hotels and restaurants | 52.6 | 2.4 | 49.4 | 2.1 | 51.4 | 2.1 | 50.0 | 2.0 | 53.1 | 2.1 |
| Transport and communications | 21.9 | 1 | 24.3 | 1 | 25.7 | 1.1 | 22.6 | 1.0 | 21.5 | 0.8 |
| Services | 458.8 | 20.5 | 383.0 | 16.1 | 377.9 | 15.6 | 295.2 | 12.0 | 286.5 | 11.3 |
| Financing investment through equity and financial instruments | 54.5 | 2.4 | 70.0 | 2.9 | 67.5 | 2.8 | 66.3 | 2.7 | 65.4 | 2.6 |
| Financing car purchase | 93.2 | 4.3 | 97.5 | 4.1 | 114.5 | 4.7 | 118.7 | 4.8 | 102.7 | 4.0 |
| Financing consumer commodities | 172.4 | 7.7 | 330.9 | 13.9 | 365.8 | 15.1 | 417.0 | 17.0 | 419.6 | 16.5 |
| Other | 168.8 | 7.5 | 188.4 | 7.9 | 180.0 | 7.4 | 224.7 | 9.2 | 169.2 | 6.7 |
| Total | 2,238.4 | 100 | 2,381.6 | 100 | 2,428.2 | 100 | 2,451.9 | 100 | 2,536.1 | 100 |

¹⁶ Each sector's shares also include allocations, thus the figures shown in Table 4-3 might not match the figures of net credit facilities that appear in Table 4-4.

Source: Palestine Monetary Authority

❖ **Overseas holdings of banks**

Overseas holdings of banks represented 25.5% of total assets of banks operating in the Palestinian territory, down by 1.5 percentage points compared with the previous quarter. This decline coincided with an increase of the ratio of credit facilities to the total assets of banks by about 1.1 percentage points during the same period of comparison.

❖ **Assets of banks held by PMA**

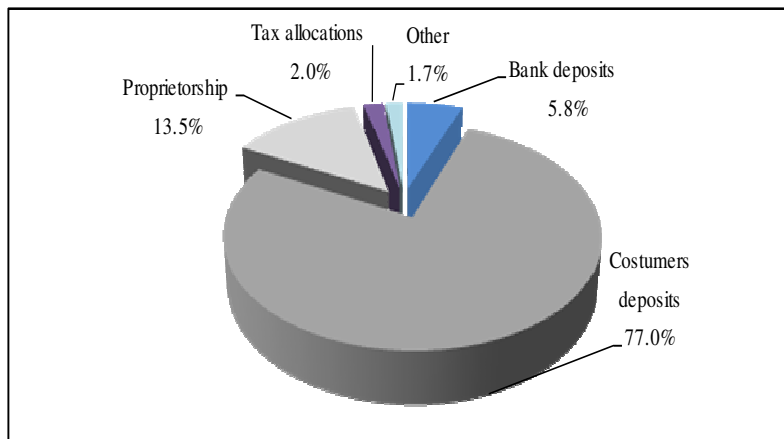
During the first quarter of 2012, the assets of banks held by the PMA represented 10% of total assets of banks operating in

the Palestinian Territory, posting 941 million dollars. These holdings were in the form of mandatory reserves (71%), current accounts (6%) and other accounts (23%).

4.1.2 Liabilities

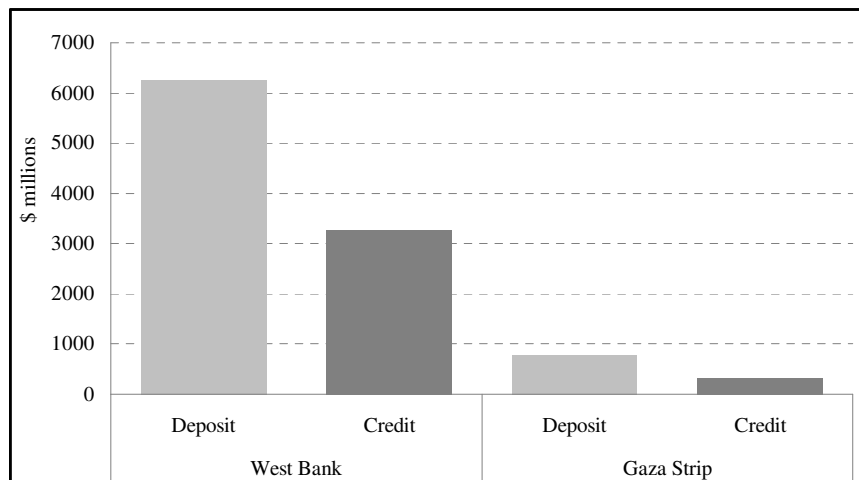
Liabilities of banks operating in the Palestinian Territory mainly involve the total public deposits (77%) and equity (13.5%). Deposits of the public at the end of the first quarter of 2012 totaled \$7,045 million, up by 1 percentage point from the previous quarter, and up by 1.7% from the corresponding quarter of 2011 (see Figure 4.3).

Figure 4.3: Structure of liabilities of banks operating in the Palestinian Territory: End of Q1, 2012



Source: Palestinian Monetary Authority - The consolidated balance sheet for banks. Other liabilities include acceptances: executed and outstanding.

Figure 4.4: Credit facilities and public deposits in the West Bank and Gaza Strip- end Q1 2012



Source: Palestinian Monetary Authority - The consolidated balance sheet for banks.

Current (on-demand) deposits accounted for 49% of total public deposits. Time deposits represented 32%, while saving deposits made up 19% of the total public deposits (see Figure 4.5).

By currency, with 39%, the U.S. dollar retained its dominance of public deposits. The Israeli shekel and the Jordanian dinar constituted 30% and 26%, respectively (see Figure 4.6).

Figure 4.5: Distribution of public deposits by Type of deposit- as end of Q1 2012

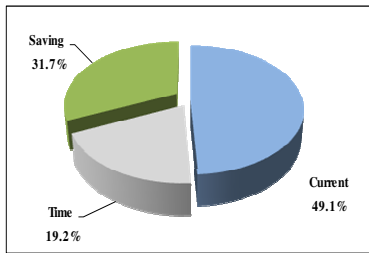
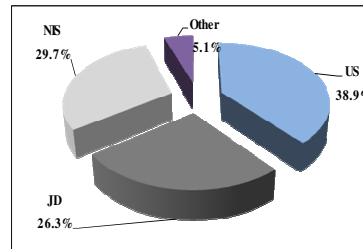


Figure 4.6: Distribution of public deposits by Currency- as end of Q1 2012



Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

At the end of the first quarter 2012, the total capital (equity) for all banks operating in the Palestinian Territory grew by 4.3% compared to the previous quarter. As such, this item totaled \$1.232 billion.

4.2 Performance indicators of the banking system

The general indicators for the performance of banks operating in the Palestinian Territory reveal some changes in the first quarter of 2012 compared to the first and fourth quarters of 2011 (see Table 4.4). The consolidated

balance sheet shows that the ratio of credit facilities to non-bank deposits was up by 51% compared to an increase of 45% in the corresponding quarter of 2011. Likewise, the ratio of credit facilities (granted to the private sector) to the deposits of that sector grew to 38%, up from 35% in the corresponding quarter. By contrast, the ratio of customer deposits to total assets declined to 77%, down from 79% during the corresponding quarter 2011. In parallel, the share of overseas assets to total deposits fell to 33% compared to 34% in the corresponding quarter 2011.

Table 4.4: Performance indicators of the banking system- 2011 and Q1 2012

| Indicator | 2011 | | | | 2012 |
|---|------|------|------|------|------|
| | | | | | (%) |
| | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q1 |
| Credit facilities / Non-bank deposits | 44.7 | 49.4 | 47.1 | 50.0 | 51.0 |
| Credit facilities of the private sector / private sector deposits | 34.9 | 36.2 | 37.5 | 37.3 | 38.3 |
| Overseas holdings / total deposits | 33.9 | 31.0 | 34.8 | 32.4 | 33.2 |
| Customer deposits / total assets | 79.4 | 78.7 | 77.0 | 76.5 | 77.0 |

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks

4.2.1 Profits of banks operating in the oPt

The net revenues of banks operating in the oPt during the first quarter 2012 totaled about \$ 38 million, up by 39% from the previous quarter,

but down by 0.6 percentage points from the 2011 corresponding quarter.

4.3 Clearing Houses Activity

Data from the Palestine Monetary Authority clearing-houses in both Ramallah and Gaza show that in the first quarter of 2012, about 1 billion checks (2,604 USD millions) were presented for clearing, down by 4.4% in the number of checks and by 9.3% in the value of checks compared with the previous quarter. During the comparison period, the number and

value of returned checks declined, primarily because of the effective application of the automated system of returned checks, which reduces returned checks through customer rating. Another main reason for this decline was the regression in the national economy during the first quarter of 2012.

Table 4.5: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned- 2011 and Q1 2012

| Quarter | Checks presented for clearing | | Returned checks | | Returned / presented for clearing | |
|---------|-------------------------------|---------------------|-----------------|---------------------|-----------------------------------|-----------|
| | No. (checks) | Value (\$ millions) | No. (checks) | Value (\$ millions) | No. (%) | Value (%) |
| Q1 2011 | 981,188 | 2,882.7 | 106,141 | 167.2 | 10.8 | 5.8 |
| Q2 2011 | 1,001,249 | 3,059.2 | 115,883 | 175.6 | 11.6 | 5.7 |
| Q3 2011 | 1,010,402 | 3,055.7 | 134,574 | 213.2 | 13.3 | 7.0 |
| Q4 2011 | 1,055,827 | 2,870.8 | 131,518 | 202.1 | 12.5 | 7.0 |
| Q1 2012 | 1,009,857 | 2,604.4 | 119,019 | 180.3 | 11.8 | 6.9 |

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

4.4 Palestine Stock Exchange

The *Economic and Social Monitor* studies three groups of financial indicators of the Palestine Stock Exchange and its developments:

4.4.1 Indicators of the financial market

Market capitalization¹⁷: The share of market capitalization on the Palestine Stock Exchange in 2011 was 32% compared to 29% in 2010.

Number of listed companies: The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of the first quarter of 2012 was 46 (8 companies working in banking and financial services; 11 manufacturing companies; 7 insurance companies; 8 investment companies; and 12 firms working in the services sector).

4.4.2 Liquidity Indicators

Ratio of traded shares to GDP: In the first quarter 2012, this ratio was 6.1% compared to 5.7% during the previous quarter.

Turnover¹⁸: In the first quarter 2012, this indicator maintained the same level it reached during the previous quarter, posting 3.4%. As per sector, the turnover of investment sector was 4.1%; the industry sector 2.3%; the banking and financial services sector 3.7%; services sector 3.4%; and insurance sector 0.5%.

Degree of Concentration¹⁹: The five largest companies on the Palestine Stock Exchange held 79% of the total value of shares traded in the first quarter 2012. These companies are: Palestinian Telecommunications Group (45%); Bank of Palestine (14%); Palestine Development and Investment Company

¹⁷ This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to the GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than quarters.

¹⁸ This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year.

¹⁹ This indicator is used to measure the influence of some giant companies on changes in stock market indices, especially the stock prices. The influence is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market.

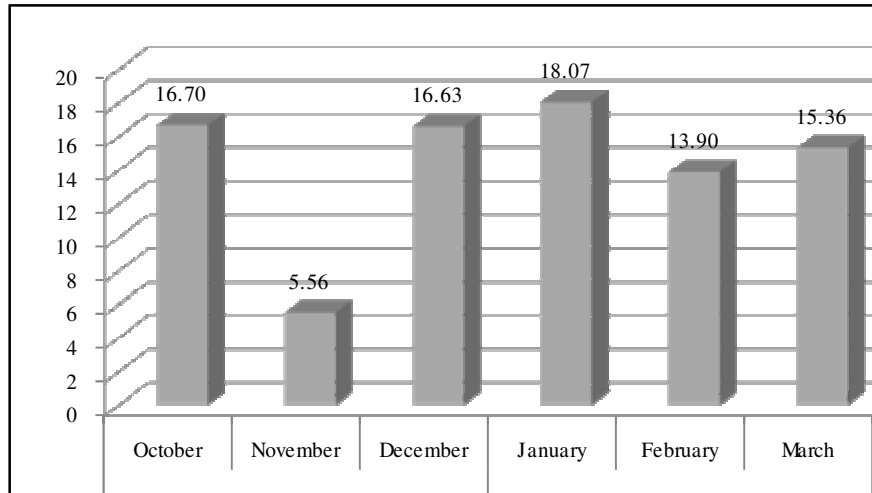
(12%); Wataniya Palestine Mobile Telecommunications Company (5%); and Arab Islamic Bank (3%).

The number of shares traded on the Palestine Stock Exchange in the first quarter 2012

totaled about 47.33 million, up by 22% from the previous quarter (see Figure 4-7). At the same time, the value of shares traded stood at \$95.74 million, up by 1% from the previous quarter (see Figure 4-8).

Figure 4.7: Number of shares traded on Palestine Stock Exchange- Q4 2011 and Q1 2012

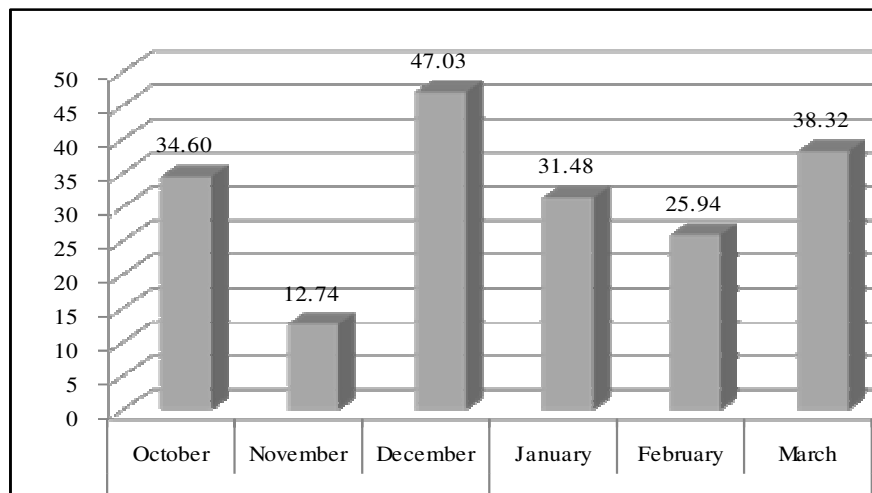
(million shares)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Figure 4.8: Value of shares traded on Palestine Stock Exchange- Q4 2011 and Q1 2012

(USD millions)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Al-Quds Index

The Palestine Stock Exchange adopted the amended Al-Quds index as of the first trading session of 2012. Fifteen companies (out of 46 listed companies) are now listed on Al-Quds Index. These companies represent about 83% of the total market value of companies listed on the stock exchange.

In 2011, there were 12 companies listed on Al-Quds Index. Later, 4 new companies were added, but one of the already listed firms was excluded—bringing the total number to 15 in 2012²⁰. Al Quds Index involves companies

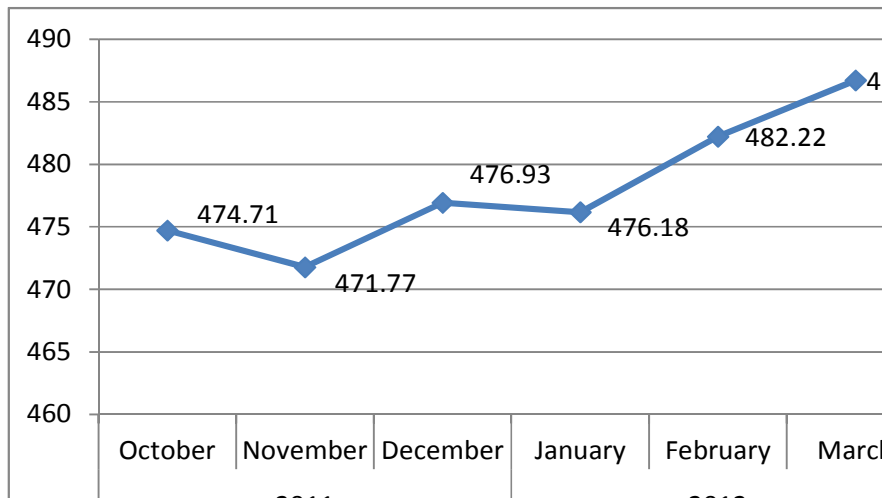
²⁰ The companies added are: Union Construction and Investment Corporation (UCI), Alrafah Microfinance Bank (AMB), Wataniya Palestine Mobile Telecommunications Company (WATANIYA), and

from all sectors: four investment sector companies (Palestine Development and Investment Company (PADICO), Palestine Plastic Industries Company (PPIC), Palestine Real Estate Investment Company (PRICO), and Union Construction and Investment Corporation (UCI)); four banking and financial services companies (Arab Islamic Bank, Bank of Palestine, Palestine Islamic Bank and Alrafah Microfinance Bank); one insurance company (Ahleia Insurance Group); three telecommunication companies (PALTEL, Palestine Electricity Company and Wataniya Palestine Mobile Telecommunications Company); and three industrial companies (Birzeit Pharmaceutical Company (*BPC*), Jerusalem Cigarette Company (JCC) and Golden Wheat Mills).

At the end of the first quarter of 2012, Al Quds Index closed at 486.71 points, up by 9.78 points from the fourth quarter 2011 (see Figure 4-9). The gain is a result of the improvement in the indices of insurance (7.4%), investment (4.8%), banking and financial services (2.5%) and services (1%).

Golden Wheat Mills (GWM). The one excluded was The Palestinian Distribution and Logistics Services Company (WASSEL).

Figure 4-9: Al-Quds Index- Q4 2011 and Q1 2012

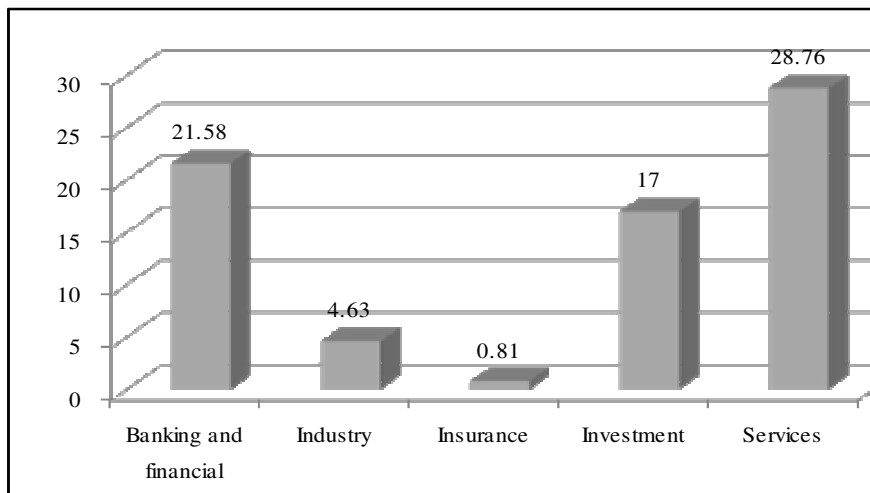


Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

With regard to the value of shares traded by sector, the service sector acquired the largest share (39.5%). The banking & financial

services sector and investment sector were the second and third contributors, with 29.7% and 23.4%, respectively (see Figure 4-10).

Figure 4.10: Value of shares traded on Palestine Stock Exchange by Sector- Q1 2012 (\$ millions)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

The market value of shares traded in the first quarter 2012 totaled \$2.8 million, up by 2% from the previous quarter. By sector, with 52.2%, the services sector maintained the

largest share, whereas the banking and the financial services sector held the second position of the market value of shares traded (21.5%).

Box 4: Palestine and World Trade Organization

MAS regularly holds interactive roundtable sessions to tackle topical issues and come up with policy recommendations for the decision-making community. The Institute has prepared a background paper for discussion. For the purposes of this issue of the *Monitor*, we quote the following:

The Palestinian Territory has demonstrated interest in achieving observer status, and eventual membership, at the World Trade Organization (WTO) since 1997. Recently this endeavor has again become a priority.

Palestine is already subject to WTO regulations through the Paris Protocol, a 1994 economic agreement with Israel signed as part of the Oslo process. There are two primary obstacles to Palestinian achievement of WTO observership: firstly, Palestine's lack of autonomy over its foreign trade, which is a requirement for all WTO members; and secondly, the consensus decision-making format of the WTO, in which Palestinian observership could be blocked by the objection of a single state, such as the US or Israel.

WTO

The WTO was founded in 1995 with the Marrakesh Agreement, and currently includes 155 member countries, 29 observer governments, and numerous international organizations granted observer status. Its core objective is to minimize trade barriers between countries. Decisions at the WTO are made by consensus: in other words, all members must agree on any decision. While the Marrakesh Agreement provides for majority vote on decisions if consensus can be reached, in practice this is rare. The United States blocked the initiation of an Iranian process of accession to the WTO from 1996 to 2005 by refusing consensus. However, some analysts believe that if Palestine could gain support, or at least non-opposition, from the United States for WTO observership, that Israel would be isolated and the WTO would take the question of Palestinian observer status to a vote rather than allowing Israel to block it.

Governments become observers at the WTO as an interim step on the way to becoming members; a government must intend to begin membership negotiations within five years of being granted observer status. Membership negotiations can be extremely lengthy, since prospective members must secure the agreement of all current members, and current members may use this fact to extract extensive trade concessions that go beyond the requirements applied to all WTO members. Such concessions are particularly valuable from large or economically powerful states; thus the accession (joining) process for China took over 15 years, and that of Russia took nearly 20 years. Small or economically unimportant countries can typically join more quickly. The briefest membership negotiation processes have been approximately 3 years.

The Paris Protocol

The Paris Protocol (1994), formally known as the Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, is the main document governing economic relations between Israel and the Palestinian Territories. It gives Israel extensive powers over Palestinian trade, to the point of creating a *quasi*-customs union. It, therefore, treats trade between Israel and Palestine as internal rather than international trade.

However, the Protocol gives Palestine autonomy over selected goods, detailed on lists A1, A2 and B. Lists A1 and A2 largely cover food products, and apply to limited quantities of goods; moreover, List A1 only covers goods imported from the other Arab states. List B covers certain other products; quantities are not limited, but the products are required to meet Israeli standards. In addition, Palestine is allowed to apply customs duties to products outside these three lists beyond those applied by Israel. This differentiates the relationship between Israel and Palestine from a full customs union.

Arguments For and Against Palestinian Efforts to Achieve Observer Status at the WTO

Arguments For:

- ✧ Participation in the WTO would increase Palestine's international visibility and strengthen its claims to statehood.
- ✧ Negotiations to join the WTO as observers can focus international attention more strongly on the economic burdens the Israeli occupation is placing on the Palestinian Territories.
- ✧ Observer status would enable Palestine to develop its skills and institutions in the area of trade policy and negotiations, and give it access to WTO technical assistance in this area; it would also enable it to become more informed about trade issues.
- ✧ Membership would allow Palestine to qualify as a developing country, and thus face fewer requirements for removal of trade barriers; currently it faces the same requirements as Israel, a developed country.
- ✧ Membership would give Palestine access to the WTO's binding dispute resolution mechanisms, which it could use to bring cases against Israel for restrictions on its imports and exports.

Arguments Against:

- ✧ Palestinian farmers and manufacturers benefit from high Israeli agricultural tariffs (33%) and tariffs on dairy products (112%), which shield them from global competition. These tariffs may turn to be higher than Palestine would be able to negotiate for itself as a WTO observer or member.
- ✧ Joining the WTO without maintaining the special trade relations with Israel means that Palestine would lose the preferential access to the potentially 'lucrative' Israeli markets.
- ✧ Seeking WTO observership or membership does not strengthen the Palestinian claim to statehood, since some members of the WTO are not considered states (Hong Kong, Macau and Taiwan).

- ✧ Since, under the Paris Protocol, trade between Israel and the Palestinian Territories is not treated as international trade, Palestine does not have the ability to use WTO dispute resolution mechanisms to challenge Israeli restrictions on trade with Palestine.
- ✧ It is not necessary that Palestine be an observer or member at the WTO in order to benefit from its dispute resolution mechanism. Friendly WTO members, which trade with Palestine, such as Egypt and Jordan, can bring cases against Israel that it is impeding their trade and violating WTO provisions through restriction of Palestinian international imports and exports.

Palestine cannot meet the requirement of full autonomy over conduct of its trade policies, which is necessary for WTO membership, without extensive renegotiation of the Paris Protocol, which the current attitude of Israel makes extremely unlikely. Thus, attempts to join are a waste of time, money and effort better used elsewhere. Even a chance at achieving observer status would require many concessions and economic reforms, while bringing Palestine none of the benefits of membership in return

5. Investment Indicators

5.1 Registration of companies

The Ministry of National Economy registers companies in the Occupied Palestinian Territory under two different laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip²¹. This issue of the *Monitor* reviews the new companies registered in the first quarter of 2012 in the West Bank only because the Ministry of

Economy in Ramallah does not have any data on the registration of companies in the Gaza Strip. The number of registered companies in the West Bank in this quarter was 319, down by 5.3% from the previous quarter, and down by 18% from the corresponding quarter of the previous year (see Table 5.1).

Table 5.1: Development of the number of new companies registered in the West Bank during the years 2008-2012

| Quarter | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|------|
| 1 | 247 | 454 | 334 | 389 | 319 |
| 2 | 334 | 412 | 428 | 373 | |
| 3 | 315 | 349 | 164 | 287 | |
| 4 | 287 | 438 | 290 | 337 | |
| Total | 1,183 | 1,653 | 1,216 | 1,386 | |

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

The capital of new companies registered in the West Bank in the first quarter of 2012 totaled about 86 million Jordanian dinars²², up by 83% from the previous quarter²³.

With respect to the distribution of the capital by sector, data available show that with a share of 59% (JD 51 million), the trade sector was the largest contributor of the capital of newly-

²¹ Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

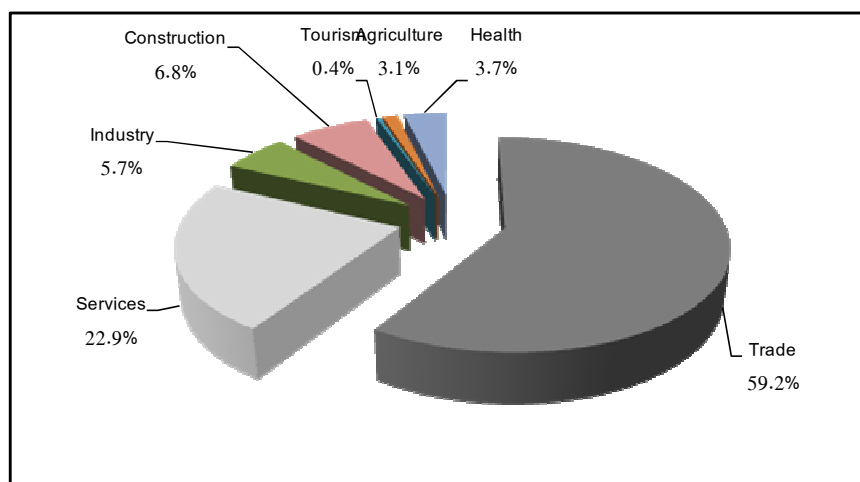
²² In the first quarter 2012, the companies were registered in two currencies: the Jordanian dinar and the U.S. dollar at an exchange rate of USD - JD 0.70651.

²³ The significant surge in the value of capital in this quarter (despite the decline in the number of new companies) is attributed to registering a new company with a capital of \$ 30 million (JD 21.2 million): Reach for Investment and Development (Reach Holding), a company whose capital represented 25% of the total registered capital during the first quarter of 2011.

registered companies. The services sector ranked second with a share of 23% (JD 19.7 million). The construction sector and the

industry sector came third and fourth, with 7% and 6%, respectively (see Figure 5-1).

Figure 5.1: Percentage distribution of the capital of new companies registered in the West Bank- by Economic Activity, Q1 2012



Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

Concerning the legal form of companies registered in the first quarter 2012, data indicate that 133 companies took the form of public ordinary companies, 180 were private joint stock companies, one public joint stock company, and 5 of them were foreign joint

stock private companies. The joint stock private companies acquired 41% of the total capital of the newly-registered companies (of which 35% of the capital was foreign) (see Table 5.2).

Table 5.2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form: 2011 and Q1 2012

(JD millions)

| Year | Legal form | | | | Total |
|-------------|-----------------|----------------------|---------------------|------------------------------|----------------|
| | Public Ordinary | Private Shareholding | Public Shareholding | Foreign Private Shareholding | |
| Q1/2011 | 19.505 | 61.200 | 0 | 0.070 | 80.775 |
| Q2/2011 | 20.306 | 32.259 | 0 | 0.920 | 53.486 |
| Q3/2011 | 17.936 | 20.610 | 0 | 0.360 | 38.906 |
| Q4/2011 | 16.402 | 21.176 | 0 | 9.496 | 47.074 |
| 2011 | 74.149 | 135.254 | 0 | 10.846 | 220.249 |
| Q1/2012 | 15.514 | 35.488 | 5.000 | 30.110 | 86.112 |

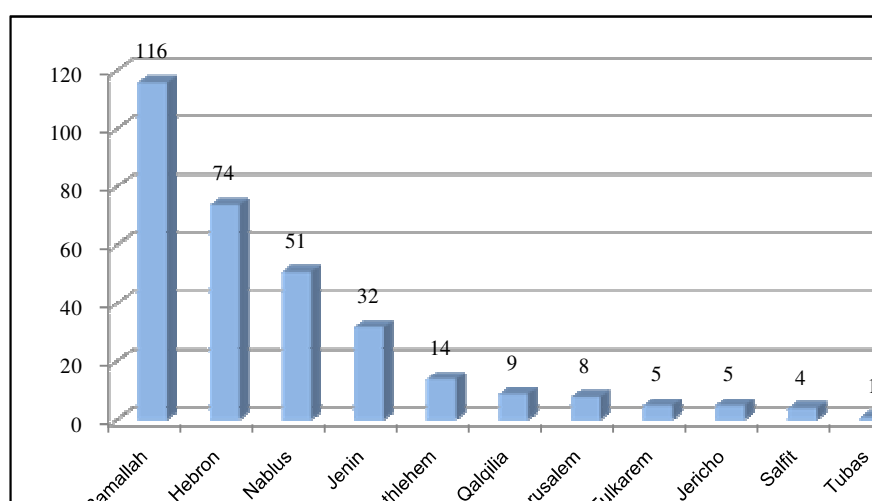
Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

Regarding the distribution of these companies by governorate, the 2012 first quarter data show that the largest contributors were the governorates of Ramallah, Hebron and Nablus, by 36.4%, 23.2% and 16%, respectively (see Figure 5-2).

As for the distribution of capital of newly-registered companies by governorate, data

demonstrate that Ramallah held the major share (63% of total capital). The second largest contributor was Nablus (12%). Hebron and Jenin ranked third and fourth, with 10% and 8%, respectively. All foreign shareholding private companies were registered in Ramallah (with 35% of total capital of newly-registered companies), and that is why this governorate had the largest capital in this quarter.

Figure 5.2: Distribution of newly-registered companies in the West Bank by Governorate- Q1 2012



Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

5.2 Building License

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity in general and investment in the housing sector, in particular. The number of building licenses changes seasonally- increasing in the second and third quarters (during summer), while declining in the first and fourth quarters. Besides, the number of licenses issued in the oPt does not include all building activities in the construction sector, since part of the construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

Data of building licenses show an increase of 15.3% in the number of building permits in the West Bank during the first quarter of 2012 compared to the previous quarter, an increase of 3.8% over the corresponding quarter of 2011. The total area licensed during the first quarter of 2012 was approximately 976.8 thousand square meters, down by about 1.9% from the previous quarter and by 6.7% compared to the corresponding quarter. The number of licensed residential units (both new and existing) rose significantly to 3843 during the first quarter of 2012 compared with 3666 units in the previous quarter and 3828 units in the 2011 corresponding quarter.

Table 5.3: Number of building licenses issued in the oPt: 2011-2012

| Indicator | 2011 | | 2012 |
|--|--------------|--------------|--------------|
| | Q1 | Q4 | Q1 |
| Total licenses issued | 2092 | 1884 | 2,172 |
| Residential buildings | 1872 | 1669 | 1,904 |
| Non-residential buildings | 220 | 215 | 268 |
| Total licensed areas (1000 Sq. m) | 915.5 | 996.2 | 976.8 |
| No. of new units | 2746 | 3142 | 3,317 |
| Area of new units (1000 Sq. m) | 499.7 | 602.8 | 618.2 |
| No. of existing units | 1082 | 524 | 526 |
| Area of existing units (1000 Sq. m) | 193.3 | 116.9 | 109.0 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2012): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

5.3 Cement Import

The 2012 Quarter 1 saw a decline in the quantity of cement that had been allowed into Gaza compared to the previous quarter. However, the quantity rose four-fold compared with the corresponding quarter of

2011. In the West Bank, the quantity of cement imported fell by 17.7% compared to the previous quarter and declined by 14% compared to the corresponding quarter of 2011 (see Table 5.4).

Table 5.4: West Bank and Gaza's Imports of Cement: 2009-2012 (thousand tons)

| Period | West Bank | Gaza | Opt |
|-------------|-----------|------|---------|
| 2009 | 1,230 | 0 | 1,230 |
| Q1/2010 | 301.6 | 0 | 301.6 |
| Q2/2010 | 381.5 | 0.6 | 382.1 |
| Q3/2010 | 312.9 | 1.0 | 313.9 |
| Q4/2010 | 344.1 | 2.7 | 346.8 |
| 2010 | 1,340.1 | 4.3 | 1,344.4 |
| Q1/2011 | 296.8 | 2.6 | 299.4 |
| Q2/2011 | 381.4 | 11.4 | 392.8 |
| Q3/2011 | 294.7 | 15.3 | 310.0 |
| Q4/2011 | 308.8 | 15.3 | 324.1 |
| 2011 | 1,281.7 | 44.6 | 1,326.3 |
| Q1/2012 | 254.3 | 12.6 | 266.9 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics:
Administrative records, 2012. Ramallah, Palestine.

5.4 Car Registration

This section monitors the number of cars (new or used) registered for the first time in the West Bank and imported from abroad. This indicator can reflect the economic situation of the population, on the one hand, and the degree of reliability and optimism about the future economic conditions, on the other. Because cars are expensive, they are often purchased through borrowing from banks. This indicator thus reflects the confidence of both people and banks in the sustainability of employment and the ability to pay obligations.

During the first quarter of 2012, 3,742 new and used cars were registered in the West Bank, down by 13% from the previous quarter and by 44% from the corresponding quarter of the previous year. Fifty-six percent of cars registered in the West Bank during this quarter were used cars imported from abroad, while 28% were new cars imported from abroad, and the rest (16%) were used cars purchased from the Israeli market.

Table 5.5: No. of new and used cars newly-registered in the West Bank

| | Cars from international market (new) | Cars from international market (used) | Car from the Israeli market (used) | Total |
|----------------|--------------------------------------|---------------------------------------|------------------------------------|--------------|
| Q1/2011 | 1,623 | 4,290 | 743 | 6,656 |
| Q4/2011 | 983 | 2,868 | 557 | 4,408 |
| January | 334 | 1,118 | 196 | 1,648 |
| February | 316 | 563 | 251 | 1,130 |
| March | 400 | 399 | 165 | 964 |
| Q1/2012 | 1,050 | 2,080 | 612 | 3,742 |

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

5.5 Hotel Activity

The total number of hotels fell to 102 end of March 2012, down by one from the previous quarter. The number of guests during the first quarter of 2012 totaled 115,433, of whom 11% were Palestinians and 45% from the European Union. The number of guests was down by 16% from the previous quarter and down by 14.4% from the corresponding quarter of the previous year (see Table 5.6).

During the this quarter, the number of nights spent in hotels totaled 289,683, including 10% occupied by Palestinians, 48% by European Union nationals, and 8% by United States and Canada nationals. This is a 1.4% decline from the corresponding quarter and 22.4% drop

from the previous quarter. The average length of stay was 2.5 nights per guest, while the highest average was 2.9 nights per guest in February 2012 in the hotels of the southern West Bank.

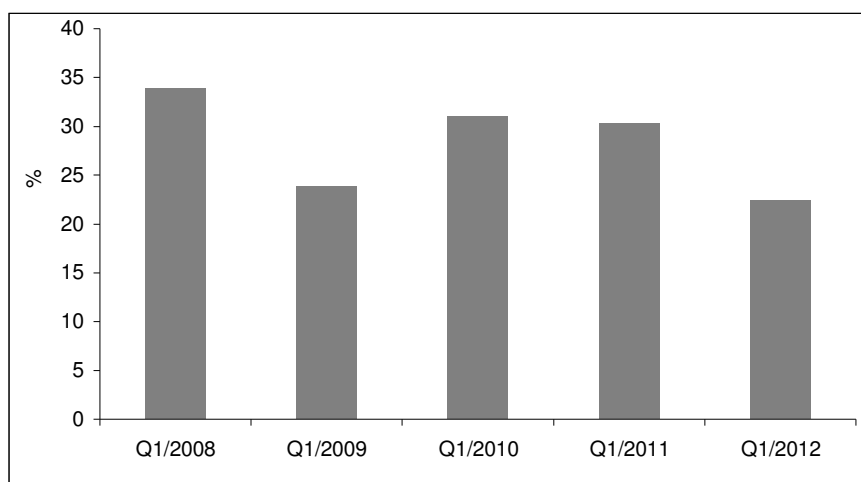
The average room occupancy stood at 1,260.8 room per day (i.e. 22.4% of total available rooms during the first quarter 2012) (see Figure 5-3). With a percentage of 48%, hotels of southern West Bank governorates accommodated the major number of guests; and those of Jerusalem, Central West Bank and Gaza accommodated 32%, 16% and 0.5%, respectively.

Table 5.6: Key Hotel Indicators in the oPt – Qs 1 & 4 2011 and Q1 2012

| Indicator | Q1/2011 | Q4/2011 | Q1/2012 |
|------------------------------------|---------|---------|---------|
| No. of operating hotels/ end of Q | 97 | 103 | 102 |
| Average no. of employees/ during Q | 2,114 | 2,341 | 2,535 |
| No. of guests | 132,112 | 137,426 | 115,433 |
| No. of nights stayed | 290,842 | 361,612 | 289,683 |
| Average room occupancy | 1,569.5 | 1,554.1 | 1,260.8 |
| Average bed occupancy | 3,231.6 | 3,930.6 | 3,183.3 |
| Room occupancy % | 30.3 | 27.0 | 22.4 |
| Bed occupancy % | 29.8 | 31.5 | 25.5 |

Source: PCBS, 2012: Hotel Activity in the oPt, Qs 1 & 4 2011 and Q1 2012

Figure 5.3: Hotel Room Occupancy Rates, first quarters of 2008, 2009, 2010, 2011 and 2012



Source: PCBS, 2012: Hotel Activity in the oPt, Q 1 2008--Q1 2012

Box 5: Six ways to physically connect the West Bank and Gaza Strip

Linking the West Bank and the Gaza Strip physically is a necessary condition for striking an economic balance between the two regions. Speeding up the process of establishing such a link, no matter the political obstacles, would spur significant economic advantages, including, but not limited to, cutting costs suppliers and consumers incur, taking advantage of economies of scale and expanding export and import markets.

Joseph Zeira, from the Hebrew University, reviews the various proposals of physical link between the West Bank and Gaza Strip and studies the costs and benefits of each of these proposals. Zeira found six possible forms, each with its own advantages and disadvantages:

A New Road: This 50 km long road is the most cost effective option and it is the easiest to implement, according to Zeira. The road also provides the needed electricity and communication lines, as well as other infrastructure elements. The security risks of this proposal is relatively low. The cost of this project is estimated at about \$ 500 million and it would take about 6-7 years to be completed. One key advantage of this proposal is flexibility, allowing for more freedom of movement of people and goods.

Tunnel: According to the author, the 20-30 m deep tunnel is likely to be shorter than the road since it runs in a straight route. However, the cost of building and operating this tunnel is much higher. The cost of building the tunnel is projected at about \$ 1.9 billion, in addition to operation expenses (lighting and ventilation).

Monorail: This would run from Gaza to Hebron. The author found that its costs would be lower than those of building a tunnel. Besides, it is quite environment friendly. Nevertheless, it still has a major drawback: it is only designed for passengers, not goods. Thus this proposal reduces the desired economic returns of linking the two regions.

Underground corridor: This is a road that is built 10-20 m below surface. The underground corridor is more expensive than building a road, but it is cheaper than a tunnel since it is less deep. On the logistics side, it is the most feasible for both the Israelis and the Palestinians, according to the author. The cost of building this project is estimated at \$ 500 million, and the operational costs are relatively low. Thus, this is the most tenable means that can widely move goods and people between the West Bank and the Gaza Strip.

Rail: The rail would run from Beit Hanoun Crossing in the northern Gaza Strip and Zakim near Ashkelon, and then it would get merged to Israel railways. This project is the most cost-effective, but it requires a high degree of coordination between the Palestinian and Israeli sides, and therefore this option does not guarantee continuous operation and uninterrupted connection between the West Bank and Gaza Strip.

Bridge: The project proposes building a bridge of 5-10 m in height. The project requires very complicated planning, and it is quite expensive. Besides, it would add nothing new when compared to the first proposal.

Table 1 summarizes the main advantages and disadvantages of each proposal.

Table 1.2: Key advantages and disadvantages of each proposal

| Indicator | Road | Underground corridor | Bridge | Tunnel | Rail | Monorail |
|--------------------------------------|--------|----------------------|--------------|-------------|------------|----------|
| Construction costs (\$ millions) | 300 | 500 | 1,900 | 1,950 | 200 | 500 |
| Operation expenses | Low | Low | Low - Medium | Medium | Low | Medium |
| Palestinian Security | Low | Low | Low | high | Medium | Medium |
| Israeli security | Medium | Medium | Medium-low | Medium | high | Medium |
| Public Safety | high | high | Medium | Medium | Medium | Medium |
| Movement of goods | high | high | high | Medium-high | Medium-low | Low |
| Movement of people | high | high | high | high | Medium | Medium |
| Time for planning & building (years) | 7-8 | 7-8 | 9 | 10-12 | 7-8 | 7-8 |

Zeira gave a quantitative value for each indicator listed in Table 1 to assess the economic costs associated with each project linking the West Bank and the Gaza Strip. The quantitative value of the index ranged from 0 to 5 (0 being the lowest score and 5 the highest score). After studying the eight indicators in each proposal (construction costs, operating costs, trade, etc.), the author found out that the most feasible one is building a new road between the two regions.

6. Prices and Purchasing Power

6.1 Consumer Prices

Indices of consumer prices in the Palestinian Territory posted an increase of 1.10% in the first quarter 2012 over the previous quarter, and 3.02% over the corresponding quarter of the previous year. The highest increases were

reported in prices of alcoholic beverages and tobacco, which surged by 3.29% compared to the previous quarter and by 4.76% compared to the corresponding quarter 2011 (see Table 6.1).

Table 6.1: Average Change in CPI in the Palestinian Territory by Commodity Group (Base Year: 2004 = 100)

| Group | Change in Q1/2012 over Q4/2011 | Change in Q1/2012 over Q1/2011 |
|--|--------------------------------|--------------------------------|
| Food Stuff and soft drinks | 0.97 | 2.97 |
| Alcohol beverages and Tobacco | 3.29 | 4.76 |
| Textiles, apparels, and footwear | 0.42 | 3.38 |
| Housing and related supplies | 1.15 | 4.18 |
| Furniture & home products and appliances | 0.82 | (0.97) |
| Medical care | 0.72 | 1.55 |
| Transportation & travel | 0.96 | 2.13 |
| Telecommunications | 0.14 | 0.84 |
| Recreational & cultural goods & services | 0.67 | 0.82 |
| Educational Services | 2.15 | 6.07 |
| Restaurant, Cafe, and Hotel Services | 1.93 | 6.23 |
| Miscellaneous goods and services | 1.23 | 5.75 |
| General CPI | 1.10 | 3.02 |

Source: PCBS.

* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices)

Prices of consumer goods had undergone various changes during the first quarter of 2012. Table 6.2 shows the movement of prices of some commodity groups in the Palestinian Territory during the first quarter 2012 compared to the previous quarter. The prices of fresh chicken rose by 8.52%, and the prices of skinned chicken posted a significant increase of 11.98% (the cost of 1 kilo was NIS 17.10 in February). Prices of fresh fruit hiked

by 3.94%. The price of bananas, in particular, edged up by 8.07% (the price of Israeli large bananas was NIS 5.17 / 1 kg during March). Likewise, there was a 2.95 increase in the prices of car fuel (NIS 7.51/ 1 liter for unleaded gasoline 95 octane in March, while the price of diesel was 7.22 shekels / 1 liter during the same month). However, the prices of fresh meat and sugar posted some decline (see Table 6.2).

Table 6.2: Prices of main commodity groups— Q1, 2012

| Group | Percentage Change (Q1 2012 – Q4 2011) |
|-----------------------|---------------------------------------|
| Automobiles fuel | 2.95 |
| Domestic fuel | 1.11 |
| Fresh Vegetables | 0.99 |
| Fresh Meat | (1.46) |
| Sugar | (2.90) |
| Rice | (0.45) |
| Fresh Chicken | 8.52 |
| Flour | (0.57) |
| Dairy Products & eggs | 1.84 |
| Fresh Fruit | 3.94 |

Source: PCBS.

6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

The Wholesale Price Index (the sale price to retailers or to producers, including VAT and freight/shipping costs) rose by 0.71% during the first quarter of 2012 compared to the previous quarter. This resulted from 1) a 1.78% increase in the prices of agricultural commodities (which constitute 29% of the wholesale price index); 2) a 0.25% rise in the prices of manufacturing goods (which represent 70% of the wholesale price index); 3) and a 1.65% rise in the prices of mining and quarrying. On the other hand, fish fell by 5.39%. The index of wholesale prices rose by 2.69% between the first quarter of 2012 and the corresponding quarter of the previous year, while the prices of both imported goods and locally produced goods increased by 0.80% and 0.70%, respectively.

The Producer Price Index (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) posted a decline by 1.35% during the first quarter of 2012 compared to the previous quarter. This decline occurred as a result of 1) a 2.84% hike in the prices of agricultural commodity (which represent 36% of the producer price basket); 2) a 0.58% increase in the prices of

manufacturing goods (which represent 61.66% of the producer price basket); and a 0.20% rise in the prices of fish and shrimp (which constitute 0.20% of the producer price basket). Meanwhile, the prices of mining and quarrying (which constitute 2.13% of the producer price basket) remained unchanged. The edging up of producer price was a result of an increase in both imported goods and locally produced goods by 1.03% and 1.39%, respectively.

6.3 Construction and Road Costs Index

The construction cost index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During the first quarter 2012, the construction cost index (for residential and non-residential units) in the West Bank rose by 0.26% from the previous quarter. There are no updated data on the Gaza Strip.

The road cost index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. This index rose by 1.01% in the first quarter 2012 from the previous quarter. Again, there are no updated data on the Gaza Strip (see Table 6.3).

Table 6.3: Indices and rates of monthly & quarterly change in the the Construction and Road Costs Index (CRCI) in the West Bank (base month: December 2007 = 100)

| Period | RCI | | Monthly Percentage Change in the RCI | | Quarterly Percentage Change in the RCI | |
|-------------------|---------------|--------------------|--------------------------------------|------------|--|-------------|
| | Road costs | Construction costs | Construction costs | Road costs | Construction costs | Road costs |
| October 2011 | 113.45 | 111.53 | 0.09 | 0.13 | | |
| November 2011 | 113.08 | 111.90 | (0.32) | 0.34 | | |
| December 2011 | 112.97 | 111.98 | (0.09) | 0.07 | | |
| Average/ Q4, 2011 | 113.17 | 111.80 | | | 0.19 | 0.54 |
| January, 2012 | 113.35 | 111.76 | 0.34 | (0.19) | | |
| February, 2012 | 113.52 | 113.24 | 0.15 | 1.32 | | |
| March, 2012 | 113.52 | 113.79 | 0.00 | 0.48 | | |
| Average/ Q1, 2012 | 113.46 | 112.93 | | | 0.26 | 1.01 |

Source: PSBS, 2011.

* Figures in brackets indicate negative values.

6.4 Prices and purchasing power²⁴

The index of consumer prices increased by 1.1% in the first quarter of 2012 compared to

the previous quarter, which of course weakens the purchasing power. At the same time, this

²⁴ The purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is directly dependent on the income of the consumer and inversely on the change in the rate of prices (inflation) and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) minus (the rate of change in the index of consumer prices).

quarter saw a growth of 3.4% in the exchange rate of the dollar against the shekel (standing at 3.77 shekels), which—despite inflation—improved the purchasing power of the dollar and the Jordanian Dinar. The dollar-denominated purchasing power improved by 2.3% compared to the previous quarter²⁵ (See Table 6.4).

The exchange rate of the dollar against the shekel improved by 4.7%, while that of the dinar grew by 4.4% in the first quarter 2012 compared to the corresponding quarter of 2011. On the other hand, the inflation rate during 2012 first quarter stood at 3%, leading to a 1.7% decline in purchasing power (as measured in dollars) and a 1.4% drop in purchasing power (as measured in dinars) compared to the corresponding period.

Table 6.4: % Change in Purchasing Power and Exchange Rates of \$ U.S. and JD against NIS: 2011 and Q1 2012

| Period | Inflation rate* | \$ US /NIS | | | JD / NIS | | |
|--------|-----------------|-----------------------|-----------------------------|--------------------------------|-----------------------|-----------------------------|--------------------------------|
| | | Average exchange rate | Change in exchange rate (%) | Change in purchasing power (%) | Average exchange rate | Change in exchange rate (%) | Change in purchasing power (%) |
| 2011 | Q1 | 0.4 | 3.6 | (0.5) | 5.1 | (0.2) | (0.6) |
| | Q2 | (0.0) | 3.4 | (4.5) | 4.8 | (4.8) | (4.8) |
| | Q3 | 0.7 | 3.5 | 3.2 | 5.0 | 3.2 | 2.5 |
| | Q4 | 1.2 | 3.6 | 2.8 | 5.1 | 2.8 | 1.6 |
| 2012 | Q1 | 1.1 | 3.8 | 3.4 | 5.3 | 3.4 | 2.3 |
| | January | 0.5 | 3.8 | 4.5 | 5.3 | 4.5 | 4.1 |
| | February | 0.1 | 3.8 | 1.0 | 5.4 | 1.0 | 0.9 |
| | March | 0.3 | 3.7 | (1.8) | 5.3 | (1.8) | (2.1) |

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.

* The change inflation rate represents the purchasing power of NIS. Figures in brackets indicate negative values.

Box 6: Food prices in Israel: 20% higher than the OECD countries

In the wake of the social sweeping demonstrations in Israel in the second half of 2011, which protested the high housing rents and the basic food prices, a committee was set up (comprising representatives from the Ministry of Commerce, the Ministry of Industry, the Ministry of Labor and the Ministry of Finance) to examine food prices and competitive conditions of consumable commodities. The committee was headed by the Industry Ministry's own director general, Sharon Kedmi. In early 2012, the committee published its report, which received wide coverage in the Israeli media. The report found that Israeli food prices are 10-20% higher than in the OECD countries. According to the report, one key reason behind this is the lack of competition in the Israeli market²⁶.

When compared with the OECD average, dairy and egg prices in Israel are 44% higher, the report says. The price of meat is 28% higher, and those of bread and cereals are 17% higher than OECD average, the report says (see Table 1.3). Food prices in the occupied Palestinian territory are of course lower than in Israel because of the low salaries, wages and prices of untradeable commodities. However, there is a relative correlation between the prices in Israel and those in the OPT.

The Kedmi report points out that the scant competition is the reason behind the surge in food prices, in that there are monopolies of food manufacturing. According to the report, the food market in Israel is an oligopoly—a system in which a few key players maintain control, resulting in high prices and unfair business alliances. The feeble competition would always lead to unexpected hikes. The absence of censorship on the relationship between importers and retailers further stifles competition and constitutes a barrier before new businesses, the report says. The task force blamed concentration in the supply and retail segments, problematic supplier-retailer ties, and the lack of transparency for the hike in food prices.

²⁵ Because the Jordanian Dinar is pegged to the U.S. dollar at a fixed exchange rate, the purchasing power in JD posted a growth of 2.3% during the same period.

²⁶ <http://www.timesofisrael.com/report-food-prices-in-israel-are-too-high/>

Table 1.3: Average food prices in Israel compared with the OECD average

| Commodity | Increase (%) |
|-------------------------|--------------|
| Eggs and dairy products | 44% |
| Meat | 28% |
| Fish | 17% |
| Bread & cereals | 17% |
| Juices and soft drinks | 48% |
| Fruit & vegetables | 13% |

Source: Central Bank of Israel:
http://www.israelidiamond.co.il/english/news.aspx?bonei_d=918&objid=10539.

The committee has announced its interim recommendations as a way out of the problem. These recommendations include:

- ✧ Regarding small and medium-scale food suppliers, the committee is calling for legislation that would put supermarkets, not suppliers, in charge of arranging items on shelves; providing dedicated retail space for small food producers and businesses; regulation and/or financial incentives for small businesses; giving small businesses priority in government tenders; and support for small and medium-scale food exporters.
- ✧ Compiling a list of specific food items whose prices and profit margins must be reported on a regular basis.
- ✧ Removing obstacles to new chains entering areas with a high concentration of supermarkets; making more land available through policy change; legislation that would foster retail competition; and encouraging new types of food retailers, such as online sellers.
- ✧ Reducing prices of raw milk and encouraging the import of dairy products. This recommendation faces hard opposition from farmers and their organizations.
- ✧ Increasing consumer protection by the Israel Consumer Council and the establishment of an online price comparison database that would allow consumers easy access to a store of retail food prices, making it easier for them to compare prices²⁷.

The Israeli Finance Minister announced on July 11 2012 a number of measures to implement the recommendations of the Committee²⁸. He signed an order reducing customs and taxes on imported consumer goods up to 15% (some types of fish, spices, legumes, dried fruit and mushrooms). Quotas and taxes on locally-produced food items will be gradually reduced by 2015, to allow local producers to adopt the new prices. In addition, the customs duties on entertainment electronic devices will be cut by 15%.

7. Foreign Trade

7.1 Balance of Trade

The balance of trade is the difference between the monetary value of exports and imports of output in the Palestinian economy. The total value of registered imports during the first quarter of 2012 stood at about 1,020 billion dollars. Those coming from Israel comprised 66% of total commodity imports. Table 7.1 shows that the value of registered commodity imports during the first quarter 2012 rose by 4.5% compared to the previous quarter, but fell by 21.9% compared with the

corresponding quarter of 2011 (totaling 1,305 billion dollars). On the other hand, the value of exports totaled about \$183 million (about 87% (\$160 million) had Israel as their destination). During this quarter, exports fell by 4.9% compared to the previous quarter, i.e. the commodity trade deficit, thus, reached \$837 million during the first quarter of 2012, up by 6.5% from the previous quarter, but down by 25% from the corresponding quarter of 2011.

²⁷ <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4238064,00.html>

²⁸ <http://www.haaretz.com/business/duties-to-be-cut-or-eliminated-on-host-of-consumer-products-premium-1.450582>

On the other hand, the service imports from Israel totaled \$ 33.8 million, while exports of services to Israel totaled \$32.1 million in the first quarter 2012. Accordingly, the services

trade balance with Israel posted a deficit of \$ 1.7 million compared with a surplus of \$0.2 million in the previous quarter (see Table 7.1).

Table 7.1: Imports and exports of registered goods and services: 2011 and Q1 2012 **

| Indicator | (USD millions) | | | | | |
|-------------------|----------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| | Q1/2011 | Q2/2011 | Q3/2011 | Q4/2011 | 2011 | Q1/2012 |
| Commodity imports | 1,305.2 | 1,171.0 | 1,039.7 | 975.7 | 4,491.6 | 1,019.5 |
| Service imports* | 46.7 | 40.7 | 33.9 | 32.0 | 153.3 | 33.8 |
| Commodity exports | 191.7 | 202.2 | 175.1 | 189.7 | 758.7 | 182.5 |
| Service exports* | 35.6 | 37.2 | 31.5 | 32.2 | 136.5 | 32.1 |

Source: Registered foreign trade, PCBS (2012).

* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.

* Data for 2011 and 2012 are obtained from official sources, and they are subject to change.

7.2 Balance of Payments

According to the PCBS and the PMA, the current account deficit (which occurs when a country's total imports of goods, services and transfers is greater than the country's total export of goods, services and transfers) totaled

\$ 690.5 million during the first quarter 2012, up by 82% from the previous quarter, and up by 13% from the corresponding quarter of 2011. This deficit represents about 28.5% of GDP at current prices in the same period.

Table 7.2: Palestinian Balance of Payments: 2011 and Q1 2012 (\$ millions)

| | Q1/2011 | Q2/2011 | Q3/2011 | Q4/2011 | Q1/2012 |
|--|---------------|-----------------|-----------------|---------------|-----------------|
| 1. Trade balance of goods and services* | -1,203 | -1,097.8 | -1,101.9 | -927.6 | -1,351.2 |
| Net goods | -1,172.2 | -1,029.4 | -1,013.0 | -855.8 | -1,255.2 |
| Net services | -30.8 | -68.4 | -88.9 | -71.8 | -96.0 |
| 2. Balance of income | 281.3 | 275.6 | 305.1 | 287.0 | 241.7 |
| - Workers' remunerations received from abroad | 262.2 | 266.1 | 309.2 | 279.9 | 250.6 |
| - Investment income received from abroad | 24.5 | 14.4 | 22.7 | 28.6 | 30.7 |
| - Income paid abroad | 5.4 | 4.9 | 26.8 | 21.5 | 39.6 |
| 3. Balance of current transfers | 308.4 | 211.5 | 505.2 | 261.8 | 419.0 |
| - Net transfers to the government | 175.6 | 106.7 | 344.9 | 100.3 | 204.3 |
| - Net transfers to other sectors | 188.5 | 170.1 | 231.4 | 235.1 | 286.1 |
| - Transfers paid abroad | 55.6 | 65.3 | 71.1 | 73.6 | 71.4 |
| 4. Balance of current account (1 +2 +3) | -613.3 | -610.7 | -291.6 | -378.8 | -690.5 |
| 5. Net capital and financial account | 443.9 | 676.8 | 199.7 | 257.8 | 708.8 |
| - Net capital transfers | 106.8 | 61.3 | 194.7 | 63.1 | 80.3 |
| - Net financial account | 337.1 | 615.5 | 5.0 | 194.7 | 628.5 |
| ➤ Net direct foreign investment | 48.3 | 61.3 | 49.1 | 75.1 | 86.0 |
| ➤ Net portfolio investment | 10.4 | 66.2 | 44.3 | -34.7 | 27.5 |
| ➤ Other net investment | 260.1 | 393.6 | -192.4 | 264.7 | 625.8 |
| - Change in reserve assets - = rising) | 18.3 | 94.4 | 104.0 | -110.4 | -110.8 |
| 6. Net errors and omissions | 169.4 | 66.1- | 91.9 | 121.0 | -18.3 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics and the PMA, 2012. Preliminary results of the Palestinian Balance of Payments: 2011 and Q1 2012.

* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded only in the trade balance, while the balance of payments records services from different sources.

This deficit primarily resulted from a previous lack of funds of \$ 1.351 billion in the balance of trade (compared with a surplus of \$ 241 million generated from Palestinians working abroad), as well as from a surplus of \$ 419 million (46% came from donor countries) in the balance of current transfers.

This deficit was financed by capital and financial account, which achieved a surplus of \$ 708.8 million (see Table 7.2). This item (the capital- financial account) represents a debt on

the national economy as long as it has a positive value.

Technically, there should be a perfect balance between the current account deficit, on the one hand, and the surplus of capital and financial account, on the other. This means that the net value of these two items must be zero. However, there is often a slight difference between them. This difference is tallied under 'account errors and omissions', the value of which was 18.3 million dollars.

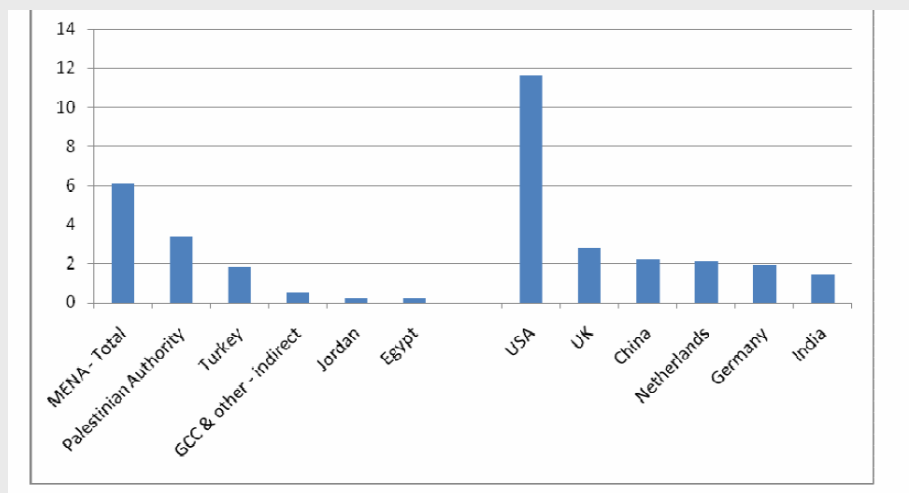
Box 7: 13% of Israel's exports go to MENA countries

In January 2012, *Iqtisadi Journal* (issued by the Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies at Tel Aviv University) published a study on Israeli Trade with Middle East Markets in 2011²⁹

The article underscores that over the last decade, the Middle East has been among the fastest growing regions in the world, second only to East and Southeast Asia in its pace of economic as well as international trade growth. In 2011, the combined Gross Domestic Product (GDP) of the Middle East and North Africa (MENA) countries is estimated at \$3.5 trillion, equal to that of Germany, the fourth largest economy in the world; its international trade is also comparable to that of Germany, at about \$ 2.8 trillion—7 percent of total world trade.

The study reported that Israel's trade in Middle Eastern markets is much larger than many imagine. Israeli exports to Middle Eastern markets in 2011 are estimated at above \$6 billion, about 13 percent of overall Israeli exports (merchandise exports, excluding diamonds, including exports to the Palestinian Authority). In comparison to other regions, exports to the Middle East region in 2011 were larger than Israeli exports to Eastern Europe, South and Central America, Africa (excluding Egypt), and Oceania combined.

Figure 1.4: Israel's Exports to MENA Markets, compared to Other Main Export Markets 2011 (USD billions)



Source: Israel Central Bureau of Statistics- ICBS (Gal 2012)

* Exports of goods, excluding diamonds; 2011 figures are preliminary.

As Figure 1 illustrates, the value of Israel's exports to the Palestinian Territory ranked second after the United States. The study found that the Palestinian market is more important than any state market in Western Europe. Israel's exports to the Palestinian Territory are even equivalent to the value of Israel's exports to China and India combined³⁰.

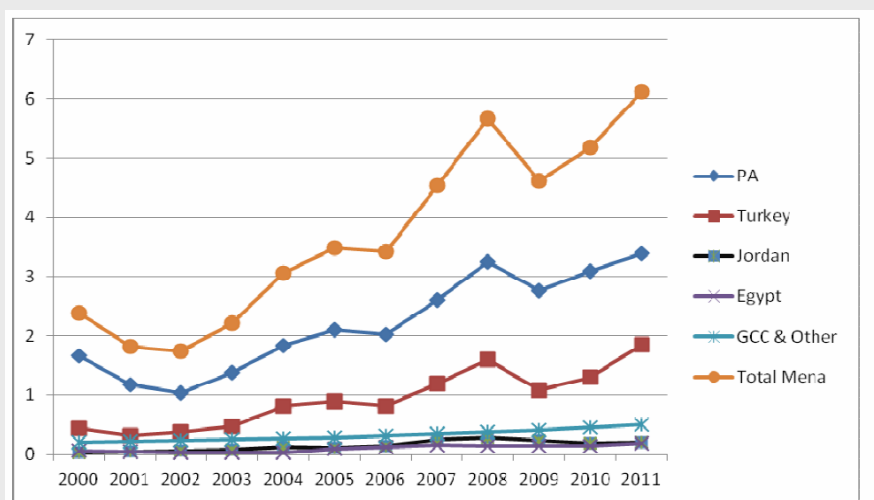
²⁹ Gal, Y. (2012): "Israeli Trade with Middle East Markets in 2011: Healthy Growth despite Adverse Political Environment." *IQTISADI- Middle East Economy*. Vol. 2, No. 1, January.

³⁰ A large part of Israel's exports to the Palestinian Territory is "re-export", i.e., goods originally exported to Israel and then they are re-exported to the Palestinian Territory. In fact, about half of Israel's exports to the Palestinian Territory are petroleum products and imported products with low Israeli added value (For more details, see Issue 22 of the *Monitor*).

Israel's exports to Turkey came in the second place among the MENA countries, while those to the Gulf Cooperation Council (GCC) came third. All exports to the GCC market are indirect, through third countries, and recorded in official external trade statistics as exports to these third countries. Some Israeli exports to the GCC are channeled through Jordan or Turkey, but most go through various European and other non-MENA countries. Based on our analysis of partial and indicative data, we estimate the volume of Israeli indirect exports to the GCC bloc at the magnitude of above \$500 million a year. Exports to Jordan and Egypt, in 2011, amounted to about \$200 million each, the study points out.

Figure 1.5 below presents the development of Israeli exports to MENA markets over the last decade. Total exports to MENA markets grew threefold, from around \$2 billion in the early 2000s to above \$6 billion in 2011; while overall Israeli exports (excluding diamonds, including exports to the PNA) approximately doubled over this period. The developments in 2011 are of special interest. In spite of the deterioration of political relations between Israel and Turkey, and the turmoil in the Arab world, Israeli exports to MENA countries jumped by about 20 percent.

Figure 1.5: Israel's Exports to MENA, by Main Markets (\$ billions)



Source: Israel Central Bureau of Statistics- ICBS
 * 2011 figures are preliminary

The volume of Israeli imports from the MENA region is half as large as exports to this region. At a total volume of about \$3 billion in 2011, its share in overall Israeli imports was only 6 percent, compared to 13 percent share of exports. The main reason for this is the relatively very small magnitude of imports from the PNA. According to the study, imports from Turkey have been greater than Israeli exports. Both imports and exports registered a significant increase in 2011. The study also found that imports from Egypt are smaller in volume, and significantly narrower in the range of products, in comparison to imports from Turkey and the PA. These fell by one half in 2011, after a jump in previous years, mirroring the rise and fall of gas imports from Egypt. After increasing sharply in the second half of the 2000s, imports from Jordan doubled in 2011; and for the first time since the start of trade relations between the two countries, Israeli imports from Jordan were approximately the same as exports.

8. Legal and legislative environment

In the first quarter 2012, the President of the Palestinian National Authority issued five presidential decisions that have the full force of law. These decisions were issued according to Article (43) of the Palestinian Basic Law 2003 and its amendments. The presidential

decisions were taken because the Legislative Council has been paralyzed since the political split. However, the Basic Law states that these decisions must be brought before the PLC once it holds regular sessions.

Table 8.1 below presents the presidential decrees issued in the Palestinian Territory during the first quarter of 2012. Decision No. (1) for the year 2012 (January 1) details charges levied on powers of attorney for the benefit of the public treasury:

1. General power of attorney: JD 30 for each signature.
2. Special power of attorney: JD 20 for each signature.
3. For powers of attorney regulated by evacuation or selling of immovable property and the judicial declaration involving the sale of immovable property, the fees are charged according to the price named therein as follows:
 - From 1 dinar to 50 thousand dinars: (0.5%).

- More than 50 thousand Jordanian Dinars: (1%).
4. Foreign powers of attorney (held to maturity securities): JD 25.
 5. Declaration of abolition of a power of attorney: JD 20.

On January 1, 2012, the President also issued Decree No. (2) on the fees of registering and transferring land ownership. At the end of the first quarter 2012, Presidential Decree No. (5) ratified the amendment of the loan agreement concluded with the European Investment Bank to finance the rehabilitation of the energy sector. One term of the Decree involved expanding the scope of the project to include the establishment of four (rather than two provided for in the original agreement) power transformers of high pressure. The transformers will be placed in the governorates of Jenin, Nablus, Ramallah and Hebron.

Table 8.1: Presidential Decrees Enacted in the Palestinian Territory – Q1 2012

| Decree | Date of issuance |
|---|------------------|
| Decree No. (1) 2012 on fees payable for powers of attorney and judicial declarations | January 1 |
| Decree No. (2) 2012 on fees of registering and transferring land ownership | January 1 |
| Decree No (3) 2012 on Shariah courts | January 2 |
| Decree No. (4) 2012 on lifting immunity of MPs | January 3 |
| Decree No. (5) 2012 on the ratification of the amendment of the loan agreement concluded with the European Investment Bank to finance the rehabilitation of the energy sector | March 21 |

Source: Legal and Judicial System in Palestine (Muqtafi) <http://muqtafi.birzeit.edu/>

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2011

| Indicator | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|
| Population by mid year (thousands) | | | | | | | | | | | | |
| Occupied Palestinian Territory | 3,053.3 | 3,138.5 | 3,225.2 | 3,314.5 | 3,407.4 | 3,508.1 | 3,612.0 | 3,719.2 | 3,825.5 | 3,935.25 | 4,048.40 | 4,170 |
| West Bank | 1,943.7 | 1,992.6 | 2,042.3 | 2,093.4 | 2,146.4 | 2,203.7 | 2,262.7 | 2,323.5 | 2,385.2 | 2,448.4 | 2,513.3 | 2,580 |
| Gaza Strip | 1,109.7 | 1,145.9 | 1,182.9 | 1,221.1 | 1,261.0 | 1,304.4 | 1,349.3 | 1,395.7 | 1,440.3 | 1,486.8 | 1,535.12 | 1,590 |
| National Accounts (Million Dollars) | | | | | | | | | | | | |
| GDP** | 4,146.7 | 3,810.8 | 3,301.4 | 3,800.5 | 4,198.4 | 4,559.5 | 4,322.3 | 4,554.1 | 4,878.3 | 5,239.3 | 5,754.4 | 6,257.8 |
| GDP per capita (USD)** | 1,460.1 | 1,303.5 | 1,097.2 | 1,227.3 | 1,317.0 | 1,387.2 | 1,275.4 | 1,303.2 | 1,356.3 | 1,415.2 | 9,950.1 | 1,595.0 |
| Household Expenditure** | 3,981.3 | 3,884.5 | 3,589.7 | 4,088.9 | 4,400.3 | 4,467.5 | 4,197.5 | 4,591.2 | 4,851.9 | 5,229.4 | 5,413.4 | |
| Public Expenditure | 1,080.3 | 1,003.7 | 930.3 | 886.4 | 1,048.9 | 833.3 | 870.4 | 892.7 | 995.9 | 1,159.5 | 1,520.7 | |
| Gross Capital Formation** | 1,386.7 | 992.3 | 841.7 | 1,063.0 | 1,022.3 | 1,265.7 | 1,347.2 | 1,122.9 | 1,060.5 | 1,137.3 | 1,443.2 | |
| Net Balance of Goods Trade** | (2,239.4) | (1,887.8) | (1,917.3) | (2,194.3) | (2,209.8) | (2,009) | (1,668.6) | (1,970.5) | (2,047.4) | (2,289.5) | (2,686.3) | |
| Commodity Imports** | 2,748.3 | 2,225.9 | 2,235.5 | 2,561.4 | 2,622.1 | 2,466.5 | 2,203.8 | 2,508.3 | 2,642.4 | 2,881.3 | 3,419.5 | |
| Commodity Exports** | 508.9 | 338.1 | 318.2 | 367.1 | 412.3 | 457.5 | 535.2 | 537.8 | 595.0 | 591.8 | 733.2 | |
| Net Balance of Services Trade** | (197.3) | (346.0) | (327.3) | (243.9) | (215.6) | (194.7) | (613.2) | (268.1) | (273.5) | (302.9) | (306.1) | |
| Services Imports** | 386.6 | 424.6 | 390.1 | 305.0 | 287.1 | 334.9 | 707.0 | 430.5 | 471.5 | 533.8 | 572.2 | |
| Services Exports** | 189.3 | 78.6 | 62.8 | 61.1 | 71.5 | 140.2 | 93.8 | 162.4 | 198.0 | 230.9 | 266.1 | |
| Prices and Inflation | | | | | | | | | | | | |
| Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel | 4.086 | 4.208 | 4.742 | 4.550 | 4.477 | 4.482 | 4.454 | 4.110 | 3.587 | 3.929 | 3.739 | 3.578 |
| Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel | 5.811 | 5.928 | 6.674 | 6.417 | 6.307 | 6.317 | 6.292 | 5.812 | 5.061 | 5.542 | 5.275 | 5.050 |
| Inflation Rate (%)*** | 2.8 | 1.2 | 5.7 | 4.4 | 3.0 | 4.1 | 3.8 | 1.9 | 9.9 | 2.75 | 3.75 | 2.88 |
| Labor Market | | | | | | | | | | | | |
| Number of Employees (thousands) | 600 | 505 | 477 | 564 | 578 | 603 | 636 | 690 | 667 | 718 | 745 | |
| Participation Rate (%) | 41.5 | 38.7 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.4 | 41 | 41.7 | 41.2 | 41.6 | 41.1 | |
| Unemployment (%) | 14.1 | 25.2 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 | |
| Social Conditions | | | | | | | | | | | | |
| Poverty Rate (%) **** | - | 27.9 | - | - | 25.9 | 24.3 | 24 | 31.2 | - | 26.2 | 25.7 | |
| Deep Poverty Rate (%) **** | - | 19.5 | - | - | 14.2 | 15.3 | 13.7 | 18.8 | - | 13.7 | 14.1 | |

| Indicator | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|---------|---------|-------|
| Public Finance (Million Dollars) | | | | | | | | | | | | |
| Net Domestic Revenues ***** | 939 | 273 | 290 | 747 | 1,050 | 1,370 | 722 | 1,616 | 1,780 | 1,548.4 | 1,900.4 | 2,176 |
| Current Expenditures and Net Lending | 1,199 | 1,095 | 994 | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273 | 2,920 | 2,983 | 2,952 |
| Development Expenses | 469 | 340 | 252 | 395 | 0 | 287 | 281 | 310 | - | 46.8 | 275.1 | 296 |
| Surplus (deficit) Budget before Support | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,342) | (1,083) | (776) |
| Total Grants & Assistance | 510 | 849 | 697 | 620 | 353 | 636 | 1,019 | 1,322 | 1,763 | 1,402 | 1,277 | 978 |
| Total Surplus (deficit) Budget | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34 | 61 | 270.2 | (144) | (81) | (94) |
| Public Debt | 795 | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406 | 1,732 | 1,883 | 2,213 |
| Banking Sector (Million Dollars) | | | | | | | | | | | | |
| Assets/Liabilities | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645 | 7,893 | 8590 | 9,110 |
| Equity | 242 | 206 | 187 | 217 | 315 | 552 | 597 | 702 | 857 | 910 | 1,096 | 1,182 |
| Clients' Deposits | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847 | 6,111 | 6,802 | 6,973 |
| Credit Facilities | 1,280 | 1,186 | 942 | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829 | 2,109 | 2,825 | 3,483 |
| Number of Banks | 21 | 21 | 20 | 20 | 20 | 20 | 21 | 21 | 21 | 20 | 18 | 18 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands. Base year is 2004 (2004=100).

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment and population).

** Data in constant prices. Base year for the 2000-2003 is 1997; base year for 2004-2010 is 2004. Data for 2010 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.

*** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.

**** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget to cover the expenses of food, clothing, housing, health, education, transportation and other expenses.

***** The total net revenues is the total current revenues after the deduction of tax refund.

- Figures in brackets are negative.